مطبوعات الخزانة الجزائرية للتراث

# شرح الرسالة

## لابن أبي زيد القيرواني


للقاضي عبد الوهاب البغدادي

المتوفى سنة 422 هـ


## كتاب العقيدة


ضبط نصه وعلق عليه:

كريم بن عبد الوهاب بن عشو — ليامين بن قدور امكراز الجزائري


المجلد الثاني





دار المحسن — دار ابن حزم

# شرح الرسالة

لابن أبي زيد القيرواني

للقاضي عبد الوهاب البغدادي

المجلد الثاني

الطبعة الأولى

1444هـ - 2022م




الجزائر – الجزائر العاصمة – المحمدية – الصنوبر البحري – شارع عمر عيدروسي رقم 02
هاتف فاكس: 0021323698117 بريد إلكتروني: khizanadz@gmail.com




ISBN 978-9931-667-17-9




الجزائر – الجزائر العاصمة – المحمدية – الصنوبر البحري
هاتف فاكس: 0021323698116 بريد إلكتروني: darelmohcine@gmail.com

دار ابن حزم

بيروت – لبنان – ص.ب : 14/6366

هاتف وفاكس : 701974 – 300227 (009611)

البريد الإلكتروني : ibnhazim@cyberia.net.lb

الموقع الإلكتروني : www.daribnhazm.com

مطبوعات الخزانة الجزائرية للتراث (18)

# شرح الرسالة

لابن أبي زيد القيرواني

للقاضي عبد الوهاب البغدادي

المتوفى سنة 422 هـ

## كتاب العقيدة

ضبط نصه وعلق عليه:

كريم بن عبد الوهاب بن عسو

ليامين بن قدور امكراز الجزائري

المجلد الثاني

دار المحسن

دار ابن حزم

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على سيدنا محمد وآله سلم

## الكلام على الخطبة والمقدمات

ما كان مِنْ مسألة خلاف في الأصول بَيْنَ أهل المِلَّةِ ذكرنا فيها بعض الحِجَاجِ مِن الكتاب والسُّنة وأدِّلة العقول، مِمَّا يُبِينُ عن صحَّة مذهب أهل السُّنة وأئمة العلماء، وبطلان مذاهبِ البِدْعِيَّة وأهلِ الضَّلال.

وما كان مِنْ أصلٍ لا خلافَ فيه بَيْنَ الأُمَّة أوْمَأْنا إلى نُكَتِه في بيانه، نَكْشِفُ عن معناه دون استيفاءِ جميع ما في بابه.

[وقد كنَّا أمليْنا][1] شرحها مِنْ قَبْلُ، فأخذه مِنَّا في السَّفَر بالبصرة مَنْ لَمْ يَرُدَّه قَبْلَ حصول أصل منه، ونحن الآن مستأنفون شَرْحَ ذلك.

والله المُوَفِّقُ و[المُسَدِّدُ][2].

(1) في (ع): (وقتا كنا أملانا)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) في (ع): (المدد)، والمثبت مما تكرر من عبارات القاضي في أثناء الكتاب.

# فصل

**قال شيخنا أبو محمد عبد الله بن أبي زيد -رحمه الله-:**

**(الحمد لله الذي ابْتَدَأ الإنسانَ بنعمَتِه، وصَوَّرَه في الأرحام بحِكْمَتِه، وأبْرَزَه إلى رِفْقِه وما يَسَّرَ له مِنْ رِزْقِه، وعَلَّمَه ما لَمْ يكن يَعْلَمْ، وكان فضلُ الله عليه عظيمًا)**

**قال القاضي أبو محمد عبدُ الوهاب بنُ عليٍّ بنِ نصر -رحمه الله-:**

بدأ -رحمه الله- بحمد الله -عزَّ وجلَّ- والثناء عليه، تأدُّبًا بآداب الشَّريعة، وتَيَمُّنًا بذكر الله تعالى.

وما ذَكَرَه مِنْ: **([أنَّ][1] الله تعالى ابْتَدَأ الإنسانَ بنِعْمَتِه)**؛ فقد ورد به القرءانُ والسُّنَّةُ، وأجمعتْ عليه الأُمَّةُ:

قال الله تعالى: ﴿وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُۥ ظَـٰهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾[لقمان:20].

وقال: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾[إبراهيم:34].

وقال: ﴿بِمَآ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ﴾[القصص:17].

وقال: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾[الفاتحة:7].

وقال الأُمَّة بلسان واحد: إنَّ الله هو المبتدئ بالنعم[2].

فأمَّا أوَّلُ نعمة الله تعالى على خلقه، فاخْتَلَفَ الأُصوليُّون مِنْ أهل المِلَّةِ وأئِمَّةِ الحديث فيها:

---

(1) زيادة يقتضيها السياق.

(2) نقله عن المصنف صالح الهسكوري في «شرح الرسالة» (ص100).

**فمنهم مَنْ يقول**: إنَّها الحياة، لأنَّهم بها يصلون إلى ما يتلوها [و/182] مِنْ نعمة الإيمان والهداية والتوفيق وإدراك اللذات، وغير ذلك مِن النِّعَمِ التَّالية لها.

**ومنهم مَنْ يقول**: إنَّها إدراك اللذات، وسلامة الحواس، ونيل ما ينتفعون به مِمَّا تميل إليه طباعهم، وتصلح عليه أجسامهم، وهو الذي يختاره شيخنا -رحمه الله-، وكلا القولين مُحْتَمِلٌ.

**ومنهم مَنْ يقول**: إنَّ الحياة تكون نعمةً بشرط كَوْنِ التَّوفيق للطَّاعة مُقارِنًا لها، فأمَّا إنْ وُجِدَتْ مع فَقْدِه؛ فليستْ بنعمةٍ على الإطلاق، وذهب هذا القائلُ إلى أنَّ النِّعمة هي ما قارَنَها التَّوفيق والهداية فيما يَتَّصِلُ بالدنيا؛ كالحياة التي يَتَّصِلُ الحيُّ بوجودها إلى اللذات ونَيْلِ الشَّهوات، ومثل صحة البدن والسَّلامة مِن العِلل والأسقام.

فأمَّا النِّعَمُ الدِّينِيَّةُ؛ فهي التَّوفيق للطَّاعة والتَّقْرِيبُ، والتَّبعيد مِن المعاصي والآثام والتَّجنيب لها.

**فأمَّا أعْظَمُ نعمة الله تعالى على عباده، وأجَلُّها قَدْرًا وخَطَرًا**؛ فلا خلاف بينهم أنَّها هدايَتُهم لتوحيده والإيمان به وبرسله وشرائعه، وتوفيقُهم لذلك وتمكينُهم منه[1].

وقد نطق النَّص بذلك بقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَكُنتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [البقرة:64].

---

(1) نقله بتصرف الفاكهاني في «شرح الرسالة» (1/ 113).

وقوله: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾ [النور: 21].

وقوله: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: 83].

وقوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ﴾ [الأعراف: 43].

## فصل

وقوله: (وَصَوَّرَه في الأرْحامِ بحِكْمَتِه)؛ فدليلُه قائمٌ وبرهانُه واضِحٌ، لأنَّ مَنْ شاهد بِنْيَةَ الإنسان وتركيبَه وإتقانَ صُنْعِه، ووجهَ الحكمة في تصويره وتركيبِ حواسه وآلاته واختلافِ آلاتِ منافعه؛ مِنْ مخالفة مدخل الطَّعام والشَّراب لمخارجها ومخرج النَّفَس، و[اجتذابه][1] للهواء الذي يمسك القلبَ وصولُه إليه وترويحه[2] وتركيبه.

هذا كُلُّه مِن الجمع بين نطفة الرَّجل والمرأة، وهي مواتٌ لا قدرةَ فيها ولا حاسَّةَ ولا بطشَ ولا حركةَ، وتَنْقِيلها في الرَّحم إلى العلقة، ثُمَّ إلى المضغة، ثُمَّ إلى تصويرٍ وتخطيطٍ، وقَلْبها عظما وعصبا ولحما ودما، ثُمَّ إنشاءَه مِنْ ذلك كُلِّه خلقا مُصَوَّرًا أحسن تصوير، ومُرَكَّبًا أَتَمَّ تركيب، دَرَّاكًا حَسَّاسًا متصرِّفًا عالمًا قادرًا؛ [عَلِمَ][3] حكمةَ صانع ذلك -جل ثناؤه- ولطفَها، وعجيبَ صنعتِه وإتقانَها، ودَلَّت ذلك -مِنْ صنعه- على أنَّه لا إله إلَّا هو،

(1) في (ع) ما صورته: (اجترائه)، والمثبت من «شرح الرسالة» لصالح الهسكوري (ص102) نقلا عن المصنف، وفي «التحرير والتحبير» للفاكهاني (1/ 115): (واجتذاب الرئة)، وفي «منتخب الإفادة» للزناتي [3/ أ]: (وإغذائه).

(2) في شرح صالح الهسكوري: (وتدريجه).

(3) في (ع): (على)، والمثبت أليق بالسياق.

الإله القديم؛ الذي لا ينبغي التَّعبد إلَّا له، ولا الخضوع إلَّا لوجهه.

وما أحسن ما نظم بعض الشُّعراء هذا المعنى، فقال:

أَيَا عَجَبًا كَيْفَ يُعْصَى الإِلَـٰـهُ أَمْ كَيْفَ يَجْحَدُهُ الجَاحِدُ

ولله فِي كُلِّ تَحْرِيكَةٍ عَلَيهِ وتَسْكِينَةٍ شَاهِدُ

وَفِي كُلِّ شَيْءٍ لَهُ آيَةٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ وَاحِدُ

وهذا النَّوع مِن الشِّعر مِمَّا لا بأس بالتَّمثيل به، لأنَّ الغرضَ منه حُسْنُ بيانِه، وعجيبُ فصاحتِه.

## فصل

**وقوله -رحمه الله-: (وأبْرَزَه إلى رفقه)**؛ يرجع إلى ما ذكرناه مِنْ توفيقِه لمعرفته، وهدايتِه للإيمان به، وغيرِ ذلك مِنْ [تَفَضُّلِه][1] عليه وإحسانِه إليه.

وكذلك **(ما يَسَّرَ له مِنْ رزقه)** مِمَّا علم أنَّه يصيبُه مُدَّةَ حياتِه، ويُقِيمُ جسدَه إلى حين قبضه، فما أدركه مِنْ ذلك؛ فهو رزقُه الميسر له، [و/ 183] وما فاته؛ علم أنَّه لَمْ يكن رزقا له، لأنَّه لو كان قد رُزقَه لَمْ يفُتْهُ، لأنَّه -تعالى- إذا يَسَّرَ للعبد شيئا لَمْ يكن بُدًّا[2] مِنْ وصوله إليه، إذْ لا رادَّ لقضائه، ولا مُعَقِّبَ لحكمه، ولا [مُصَعِّبَ لتيسيره][3]، ولا مُسَهِّلَ [لتعسيره][4]، جَلَّ ثناؤه وتقدَّسَتْ أسماؤه.

---

(1) في (ع): (تفضيله)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) كذا في (ع).

(3) في (ع): (معصب ليسيره)، والمثبت أليق بالسياق.

(4) في (ع): (تعبيره)، والمثبت أليق بالسياق.

# فصل

**وقوله: (وعَلَّمَه ما لَمْ يكنْ يَعْلَمُ)**؛ فهذا أيضا مِمَّا لا خلاف فيه:

قال الله تعالى: ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ﴾[النساء:113].

وقال مخبِرًا عن الملائكة: ﴿سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا﴾[البقرة:32].

وكُلُّ هذا مِن التَّفَضُّلِ والإنْعَامِ، وجَعَل العلوم التي خلقها فينا وعلَّمَنَاها طرقا وضروبا وأقساما وأصنافا:

فمنها ما لا يدخل تحت تكليفنا، بل فعله فينا ابتداءً مِنْ حيث لا صنع لنا فيه ولا قدرة عليه، وذلك نحو الضرورات المبتدأة في نفوسنا، بما نجدها عليه مِن الفرح والهمِّ، والمحبَّة والكراهة وغيرِ ذلك، ونحو علوم الحَوَاسِّ الذي هو السَّمع والبصر و[الذَّوق][1] والشَّم واللمس، وجعلنا إلى ما ندركه بهذه العلوم مضطرين غير شاكين.

وبعدها مراتبُ أُخَرُ مِنْ علوم الاستدلال، التي يُتَوَصَّلُ إليها بالبحث والنظر للاستدلال والفكر.

وبَسْطُ هذه الجمل والفصول في كتب الأصول.

**وقوله: (وكان فَضْلُ الله عليه عَظِيمًا)** واضحٌ؛ غير محتاج إلى [بيان][2]، فأيُّ فضل أعظم مِنْ هذا، وأيُّ مِنَّةٍ أعظم مِنْ هذه المِنَّةِ؟! ولو لَمْ يكن فيه إلَّا فضيلة العقل التي بها يتبين الإنسان مِن البهائمِ والمُنْتَقَصِينَ مِنْ بني آدمَ، وبها

---

(1) في (ع): (الرزق)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) في (ع): (بنان)، والمثبت أليق بالسياق.

يُفَرِّقُ بين منافعه ومضارِّه، ومصالحه ومفاسده.

## فصل

وقوله: (ونَبَّهَهُ بآثار صنعَتِه)؛ قد ذكرنا منه ما يتَّضح به لمُتَأَمِّلِه صِحَّتُه، وينكشف له به صوابُه، وهذا التَّنبيه وارِدٌ في القرآن في آيات كثيرة:

منها قوله تعالى: ﴿وَفِيٓ أَنفُسِكُمۡۚ أَفَلَا تُبۡصِرُونَ﴾ [الذاريات:21]؛ وهذا مِنْ أبلغ تنبيه وآكَدِه، وهو أنَّ الإنسان إذا فكَّرَ في عجيب تركيبه وحسن تصويره؛ دَلَّه ذلك على حكمة صانعه وعِلْمِه -على ما بَيَّناه-.

ومنها قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ فَعَدَلَكَ ۝٧ فِيٓ أَيِّ صُورَةٖ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ﴾ [الانفطار:8].

ومنها قوله: ﴿لَقَدۡ خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ فِيٓ أَحۡسَنِ تَقۡوِيمٖ﴾ [التين:4].

وقوله: ﴿وَلَقَدۡ خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٖ مِّن طِينٖ ۝١٢ ثُمَّ جَعَلۡنَٰهُ نُطۡفَةٗ فِي قَرَارٖ مَّكِينٖ﴾ إلى قوله: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون:12-14].

ومنها قوله: ﴿أَوَلَمۡ يَرَ ٱلۡإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقۡنَٰهُ مِن نُّطۡفَةٖ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٞ مُّبِينٞ﴾ [يس:77]، وهذا هو معنى ما ذكرناه مِنْ قبل.

وإذا تَبَيَّنَ ما في هذا مِن التَّنبيه؛ فالإنسان إذا اعتبَر بتنقل النُّطفة مِنْ حال إلى حال، وصفة إلى صفة؛ بانقلابها عَلَقَةً، ثُمَّ مُضْغَةً، ثُمَّ لحمًا ودمًا، ثُمَّ يركب مِنْ ذلك هذا الإنسان الدَّرَّاك الحساس الذي هو في أحسنِ صورة وأعجب صنعة، وأحْكَمِ تقويم وأوْثَقِ تركيب؛ عَلِمَ أنَّ ذلك لا يجوز أنْ يكون إلَّا بناقل

مُدَبِّرٍ، وصانع مُتْقِنٍ، وأنَّ استحالَةَ تنقلها بنفسها بغير صانع كاستحالة انقلاب التُّراب طينا مبلولا، ثُمَّ لَبِنًا مُنَضَّدًا، ثم [قصرا][1] مَبْنِيًّا بغير صانع، وكذلك انطباعُ الفِضَّة بالنَّار وتحويلها مَصُوغًا، والقطنَ ثوبا منسوجا، والمداد والقلم، وما أشبه ذلك مِن الصَّنائع التي صَنْعَةُ الإنسان أدَقُّ منها وألطَفُ وأبدعُ وأحسنُ وأحكمُ وأتقَنُ عند كُلِّ ذي عقل وفِطْنَةٍ وقَرِيحَةٍ وبصِيرَةٍ، فإنَّ ذلك مِن حالها يدُلُّ على صانعٍ صنَعَها وأحكمها وأتقنها.

ومنها قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَأٓيَٰتٍ لِّأُو۟لِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾[آل عمران:190].

وقوله: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ﴾[الروم: 22].

ومِنْ ذلك قوله: ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَٰوِرَٰتٌ وَجَنَّٰتٌ مِّنْ أَعْنَٰبٍ﴾ [الرعد:4] الآية؛ قصد بذلك الرَّدَّ على مَنْ زعم أنَّ تصوير الحيوان والنَّبات واختلافَ ألوانه وطعومه وتركيبه وصورته كائنٌ [و/184] عن طبع الأرض وسَقْيِها الماءَ وإحماء الشَّمس، وأنَّ ذلك أجمعُ بتدبير هذه الطبائع.

فبَيَّنَ -سبحانه- بطلان ذلك؛ بأنَّ الأمرَ لو كان على ما ادَّعَوْه لَوَجَبَ اتِّفاقُه وسقوطُ تفاوته واختلافِه، لتساوي طِبَاعِ ما تُدَبِّرُه مِنْ الطبائع الأربع، وأنَّه كان يجب أنْ يكون ما تُدَبِّرُه مِن الأصناف المختلفة والأنواع المتبايِنَة مُتَّفِقًا، وعلى طريقة واحدة منظما، وأنَّ ذلك في بطلان ذلك دليل على أنَّه مِنْ صُنْعِ حكيم عليم، دَبَّره باختياره، وصَرَّفه على مشيئته.

---

(1) في (ع): (قصيرا)، والمثبت أليق بالسياق.

ثُمَّ قال -تعالى- دالًّا على جواز إعادة الخلق بعد إفنائهم وإعادة تركيب أعضائهم ومفاصلهم على ما كانوا عليه مِنْ خلقهم وتصويرهم: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُۥ قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ [يس:79]، رَدًّا على أُبَيٍّ بنِ خَلَفٍ الجُمَحِيِّ، لَمَّا أخذ بيده عظما [بالِيًا ففركه][1] وفتَّه، وقال: «أيزعم محمد أنَّ هذا يعود خلقا جديدا؟!»، والقصة معروفة[2]، فأخبر -جَلَّ ثناؤه- أنَّ خلقه إيَّاه ابتداءً -مع علمه به وقدرته عليه- أعجبُ في الصَّنعة وألطف في الحكمة مِن إعادته ما قد كان ابْتَدَأَ ورَدِّ ما كان مُتَصَوَّرًا كيفيتُه.

ثُمَّ أكَّدَ ذلك بقوله: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَآ أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ﴾ [يس:80]؛ معناه: أنَّ التَّلطف في إنشاء النَّار مِن الشَّجر الرَّطب مع منافاة النَّار الرُّطوبةَ وتضادِّ طباعهما، ثُمَّ مع ذلك صِحَّةُ كونها فيه وتولُّدِها منه أعجَبُ وألطَفُ مِنْ إعادة شيء ابتدأه ثُمَّ أفناه.

وكذلك قوله: ﴿أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾[يس:81] الآية.

ومنها قوله: ﴿وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴿٦٦﴾ أَوَلَا يَذْكُرُ ٱلْإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْـًٔا﴾[مريم:67]؛ وهذا تنبيه على جواز الإعادة.

وفيه رَدٌّ على المعتزلة في قولهم: إنَّ المعدوم شيء في عدمه، وإنَّه عين وذات ونفس، وإنَّ الله لَمْ يخلقه لا عينا ولا نفسا ولا جوهرا ولا عرضا ولا

---

(1) في (ع): (بالباق فركبه)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) ينظر: «تفسير الطبري» (19/ 486).

سوادا، وإنَّ هذه الأوصاف كُلَّها باطلةٌ في العدم، لا بالله.

فإذا قلنا لهم: ما معنى أنَّ الله خلقه وأحدثه وأنشأه واخترعه؟

قالوا: معناه: أنَّ الله [1] أخرجه مِن العدم إلى الوجود.

فقلنا لهم: لسنا نعقل معنى هذا إلَّا أنْ يكون خلقه شيئا ولم يكن كذلك.

فقالوا: ليس هذا معناه، ولأنَّه قد كان شيئا لا بُدَّ.

فقلنا: أفجعله عينا أو ذاتا أو نفسا أو جوهرا أو عرضا؟

فقالوا: ولا شيء مِنْ هذا معناه.

فقلنا: فما معنى قولكم: «أوجَدَه»؟

قالوا: معناه: أنَّه رَكَّبَ الأعراض في الجواهر.

قلنا: فإذا جاز أنْ يكون [شيئا][2] لا بالله، فكذلك عينا وذاتا ونفسا وجوهرا وعرضا؛ جاز أنْ يحمل العرَض حَمَال العدم.

ونرجع لقولنا: إن شاء الله أنشأه وأبدأه واخترعه وأحدثه.

إلى [عبارة][3] ليس بينها وبين مذهب الفلاسفة إلَّا ستر دقيق، إذا كشفوا عنه وُجِد موافقا له، إمَّا في جميع أغراضهم وإمَّا في أكثرها.

ففي هذه الآية رَدٌّ عليهم بإخباره -تعالى- أنَّه كان أنشاه، وأنَّه قبل خلقه إيَّاه لم يكن شيئا.

---

(1) في (ع) زيادة: (أنه)، وحذفها أليق بالسياق.

(2) في (ع): (سببا)، والمثبت أليق بالسياق.

(3) في (ع): (عبادة)، ولعل المثبت أليق بالسياق.

وكذلك قوله: ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْـًٔا﴾[مريم:9].

وقوله: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾[الإنسان:1].

ومنها قوله: ﴿أَفَلَمْ يَنظُرُوٓا۟ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَٰهَا وَزَيَّنَّٰهَا وَمَا لَهَا مِن فُرُوجٍ﴾[ق:6] الآيات.

وقوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا نَسُوقُ ٱلْمَآءَ إِلَى ٱلْأَرْضِ ٱلْجُرُزِ﴾[السجدة:27].

وقوله: ﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً﴾[النمل:88] الآية.

وفي نظائرَ لهذه الآياتِ كثيرةٍ، وهذا في القرآن أكثر مِنْ أنْ تُحْصَى معانيه.

## فصل

وقوله: **(وأعْذَرَ إليه على ألْسِنَةِ المرسلين الخِيَرَةِ مِنْ خَلْقِه)**؛ فقد وَرَدَ النَّصُّ بذلك في عدة مواضع:

منها قوله: ﴿وَلَوْ أَنَّآ أَهْلَكْنَٰهُم بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِۦ لَقَالُوا۟ رَبَّنَا لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ مِن قَبْلِ أَن نَّذِلَّ وَنَخْزَىٰ﴾[طه:134]. [و/185]

ومنها قوله: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾[النساء:165].

وقوله: ﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرَ وَجَآءَكُمُ ٱلنَّذِيرُ﴾[فاطر:37].

في آيات كثيرة.

وقوله: **(فهدى إلى توفيقه مَنْ شاء بفضله[1]، وأضَلَّ مَنْ خَذَلَه بعَدْلِه)**، فهذا قول أئمة[2] السُّنَّة وسلف الأُمَّة: أنَّ الله يَهْدِي ويُضِلُّ، وأنَّه لا يُهْدَى[3] أحَدٌ إلَّا

---

(1) في متن الرسالة: (فهدى مَن وفقه بفضله).

(2) في شرح صالح الهسكوري (ص: 105) نقلا عن المصنف: (أهل).

(3) في شرح الهسكوري: (يهتدى).

بفضْلِه وهدايته، ولا يُضَلُّ ضالٌّ إلَّا بإضلاله وما سبق من علمه مِنْ شقاوته»، وسَتَرِدُ الأدلَّة على هذا الموضع -إنْ شاء الله-.

**وقوله: (ويَسَّرَ المؤمنين لليُسْرَى)** إلى آخر الفصل؛ فإنَّما هو وصفٌ [لتَفَضُّلِه][1] عليهم بالهداية، وتوفيقِهم [وامْتِنَانِه][2] عليهم بها.

وما بعدَ هذا غيرُ محتاجٍ إلى شرحٍ وكلامٍ عليه.

## فصل

**قال -رحمه الله-:**

**(واعلم أنَّ خَيْرَ القلوبِ أوْعَاها للخَيْرِ).**

**قال القاضي -رحمه الله-:**

وهذا كما قال، وذلك [أنَّه][3] لا خلاف أنَّ التفضيل يصحُّ دخوله لبعض النَّاس على بعض، ألَا ترى أنَّ العالِمَ أفضلُ مِن الجاهل، والحَبْرَ الوَرِعَ أفضلُ مِمَّنْ لا يوصف بذلك، وقد علمنا أنَّ تفضيلهم ليس لمعنى يعود إلى صورهم وأجسامهم، لأنَّ الأجسام والخلق هم فيها متساوون، وإنَّما يعود إلى صفات هم عليها مثلِ ما ذكرناه، وكُلُّها ترجع إلى حسن الاعتقاد وإخلاص النِّيَّة، وما يتبع ذلك مِنْ [العمل][4] بالجوارح.

---

(1) في (ع): (لتفضيله)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) في (ع): ( اشنانه)، والمثبت أليق بالسياق.

(3) زيادة يقتضيها السياق.

(4) في (ع): (العلم)، والمثبت أليق بالسياق.

## فصل

**قال -رحمه الله-:**

(وأرْجَى القلوبِ للخَيْرِ ما [لم][1] يَسْبِقُ الشَّرُّ إليه).

**قال القاضي -رحمه الله-:**

هذا كما قال، وذلك أنَّ القلب إذا لَمْ يسبق الشَّرُ إليه يقبل ما يَرِدُ عليه مِن الخير أشَدَّ تَقَبُّلٍ، ولَمْ يكن هناك مانعٌ منه ولا قاطع دونَه.

وإذا سَبَقَ إليه اعتقادُ الشَّرِ احتيج في تَقَبُّلِه الخيرَ إلى تَكَلُّفِ زوال ما قد تَمَكَّنَ فيه، ومَشَقَّةٍ في قَطْعِ ما قد استولى عليه.

ولهذا أمر -عليه السَّلام- بأنْ يؤمر الصِّبيانُ بالصَّلاة لسبع[2]؛ [لِيَمْرُنوا][3] عليها ويألفوها، وتسبق إلى قلوبهم حلاوة الإيمان، ويتمكَّنَ مِنْ أفئدتِهم مَحَبَّةُ الدِّين.

وهذا حُجَّةٌ لأبي محمد فيما رسمه في هذا الكتاب مِنْ تعليم الولدان، ولهذا قال بعضُ السَّلف: «لا تُمَكِّنْ زائغَ القلب مِنْ أُذُنَيك»؛ حراسةَ القلب أنْ يطرقه مِنْ ذلك ما يخاف أنْ يَعْلَقَ به[4].

---

(1) في (ع): (لا)، والمثبت من نسخ الرسالة، وهو الموافق لما سيذكره المصنف في الشرح.

(2) رواه أبو داود (494) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، والترمذي (407) من حديث سبرة ابن معبد الجهني، وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح»، وقال ابن الملقن في «البدر المنير» (3/ 238): «هذا الحديث صحيح».

(3) في (ع): (ليرنوا)، والمثبت أليق بالسياق، وفي «التحرير والتحبير» للفاكهاني (1/ 142): (تمرينا وتأليفا).

(4) روى الهروي في «ذم الكلام» (728) عن ابن مسعود قال: «لا تمكن صاحب هوى من أذنيك؛ =

# فصل

**قال -رحمه الله-:**

**(وقد فَرَضَ الله سبحانه على القَلْبِ عَمَلًا مِن الاعتقاداتِ، وعلى الجَوَارِحِ الظَّاهِرَةِ عَمَلًا مِن الطَّاعاتِ).**

**قال القاضي -رحمه الله-:**

وهذا كما قال؛ الفرائض على ضربين:

فرائضُ على القلوب دونَ الجوارح.

وفرائضُ على الجوارح دون القلوب.

على أنَّ مِنْ فرائض الجوارح ما تشاركها القلوب فيه، ومنها ما يَخْتَصُّ بالجوارح فقط.

**فما يَخْتَصُّ به القلوبُ:**

**هو اعتقاد توحيده تعالى**، والإيمانُ بالله، والإقرارُ بإلـٰهيَّتِه، وأنَّه على ما هو عليه مِنْ صفاتِه الواجبة لذاته؛ مِنْ حياته وعِلْمِه وقدرته وسائرِ صفاتِه.

**والتَّصديقُ بأنبيائه ورسله وكتبه وشرائعه.**

**واعتقادُ وجوب أوامره**، ولزومُ طاعته.

---

فيقذف فيهما داء لا شفاء له»، وروى عبد الرزاق في «المصنف» (21016) عن معمر، قال: كنت عند ابن طاووس، وعنده ابن له، إذ أتاه رجل يقال له: صالح، يتكلم في القدر، فتكلم بشيء منه، فأدخل ابن طاووس إصبعيه في أذنيه، وقال لابنه: «أدخل أصابعك في أذنيك واشدد، فلا تسمع من قوله شيئا، فإن القلب ضعيف»، وروى (21591) عن الحسن البصري قال: «لا تمكن أذنيك صاحب هوى؛ فيمرض قلبك».

**والتَّعبدُ له إلى ما يَتَّصِلُ بذلك مِمَّا يجري مجراه.**

فهذا مِنْ عمل القلوب وفرائضها، لا فرض للجوارح فيه على وجه.

**وأمَّا الفرض على الجوارح:**

فمثل العبادات المتعلقة بالأبدان؛ كالطَّهارة والصلاة والحج والجهاد، وما أشبه ذلك.

إلَّا أنَّ هذه وإنْ كانت مفروضة على الجوارح فلها تَعَلُّقٌ بفرضها على القلوب؛ مِنْ حيثُ كانت لا تصِحُّ ولا تكون مؤدَّاةً على ما أمر بها إلَّا إذا قارنها اعتقادُ القلب وقَصْدُه.

وما لا يحتاج إلى ذلك؛ فهو مِنْ فرائض الجوارح خاصَّةً، وهو مثل كُلِّ ما لا يحتاج إلى [نِيَّةٍ][1] ولا قَصْدٍ على وجه.

والله أعلم[2].

---

(1) في (ع): (بنية)، والمثبت من «التحرير والتحبير».

(2) نقله بلفظه دون عزو للمصنف الفاكهاني في «التحرير والتحبير» (1/ 154-155).

## باب ما تَنْطِقُ به الألْسِنَةُ وتَعْتَقِدُه الأفْئِدَةُ مِنْ واجِبِ أمُورِ الدِّياناتِ

قال -رحمه الله-:

(ومِنْ ذلك الإيمانُ بالقلب والنُّطْقُ باللسانِ: أنَّ الله إله واحدٌ لا إله غيرُه، ولا شَبيهَ له، ولا نَظِيرَ له، [و/186] ولا وَلَدَ له ولا والدَ، ولا صاحبةَ له، ولا شريكَ له، ليس لأوَّلِيَّتِهِ ابتداءٌ، ولا لِآخِرِيَّتِهِ انقضاءٌ، لا يبلغُ كُنْهَ صِفَتِهِ الواصفون، ولا يحيط بأمْرِه المُتَفَكِّرون، يَعْتَبِرُ المُتَفَكِّرون بآياتِه، ولا يَتَفَكَّرون في مائِيَّة ذاتِه، ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ ۚ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ۖ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا ۚ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ [البقرة:255]، العَالِمُ الخَبِير، المُدَبِّرُ القَدِيرُ، السَّمِيعُ البَصِيرُ).

قال القاضي -رحمه الله-:

قوله: (إنَّ الإيمانَ بالقَلْبِ) -على ما ذكره- واجبٌ، وهو قولُ أهل المِلَّة كافَّةً، و ذلك لأنَّ خلافَه الكُفْرُ والضَّلالُ، ونحن ندُلُّ على كُلِّ فصل مِمَّا ذكَرَه نُكْتَةً تكشف عن [معناه بإيجاز][1] واختصار.

---

(1) في (ع) ما صورته: (معناهـايجاز)، والمثبت أليق بالسياق.

**والذي يَدُلُّ على ثبوت الصَّانع -عزَّ وجلَّ-:**

أنَّا وَجَدْنا هذا العالَم المُصَوَّرَ مُتْقَنَ الصَّنعة، [مُحْكَمَ][1] الفعل -على ما بيَّناه-؛ فوجب أنْ يَدُلَّ على أنَّ له صانعا صَنَعَه، لأنَّا رأيْنا فيما [بَيْنَنَا][2] ما هو دونه في صُنْعِه والإحكامِ والإتقانِ والأعجوبةِ لا يَصِحُّ إلَّا مِنْ صانع؛ وهو الكتابة والنِّساجة وغيرُهما مِن الصَّنائع، فكان ما هو أبدع في الصَّنعة وألْطَف في التَّأليف أولى بأنْ يَدُلَّ على صانع صَنَعَه، وفاعلٍ أنشأه.

ولأنَّا وجدناها يتقدَّمُ بعضُها على بعض في الوجود، ويَتَأَخَّرُ بعضُها عن بعض، مع العلم بصِحَّةِ تأخُّرِ المُتَقَدِّمِ بَدَلًا مِنْ تقدُّمِه، وتقدُّمِ المتأخِّرِ بَدَلًا مِنْ تأخُّرِه، وأنَّ ذلك لا يجوز أنْ يكون لأنفسها وأعيانها؛ لأنَّ ذلك يوجب مشاركة كُلِّ ما جانسها وماثلها، ولأنَّه يوجب أنْ لا يكون المُتَقَدِّمُ منها بالتَّقَدُّم لنفسِه أولى منه بالتَّأخر لنفسه، ولأنَّ وجوده ليس بمعنى زائدٍ على نفسه، فإذا قلنا: إنَّه تَقَدَّم لنفسه، وتَقَدُّمُه هو نفسُه؛ فكأنَّا قُلْنا: تَقَدَّم لأنَّه تَقَدَّم، أو وُجِدَ لأنَّه وُجِدَ، والشَّيء لا يكون عِلَّةً لنفسِه؛ فبطل هذا القِسْمُ.

ولا يجوز أيضا أنْ يكون ما وُجِدَ منها وتقدَّمَ لمعنى هو حُدُوثُه، لأنَّ حُدُوثَ الجسم ليس بأمر زائدٍ على أنَّه وُجِدَ بعد أنْ لَمْ يوجَدْ، فلو كان إنَّما يكون مُحْدَثًا بمعنى هو حُدُوثٌ؛ لَاحْتَاجَ حدوثُه إلى حدوثٍ به يَحْدُثُ لا إلى غاية، لأنَّ حدوثَه وحدوثَ حدوثِه يجوز عليه مِن التَّقَدُّمِ والتَّأَخُّرِ ما

(1) في (ع): (بحكم)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) في (ع): (بينا)، والمثبت أليق بالسياق.

يجوز على الجسم نفسه، فيحتاج مِنْ ذلك إلى مِثْلِ ما يحتاج إليه الجسمُ، وذلك يؤدِّي إلى إحالة حدوث الجسم لِتَعَلُّقِه بمعان هي حدوثات لا غايَةَ لها؛ فوجب بطلان هذا القِسْمِ أيضًا.

ولا يجوز أيضا أنْ يكون ما تقدَّم منها فإنَّما تقدَّم لا لِنَفْسِه ولا لِعِلَّةٍ ولا لغايَةٍ، لأنَّ ما ليس هو نفس ولا عِلَّة؛ ليس بمعنى يوجب شيئا، ولا يكون عنده شيء.

ولأنَّ ذلك يوجب أنْ لا يكون المتقدِّمُ بالتَّقَدُّمِ في الوقت الذي وُجِدَ فيه بأولى مِن القِدَمِ مِمَّا قبْلَه، لا لنفسه ولا لِعِلَّةٍ توجب أنْ لا يكون بالتَّقَدُّمِ أولى مِن غيره مِمَّا جانسه وماثله.

وفي فسادِ هذا أجمعَ دليلٌ على أنَّ المُتَقَدِّمَ مِنْ هذه الأقسام والحوادث والمُتَأَخِّر منها إنَّما تَقَدَّم وتأَخَّرَ بفعل فاعل حكيمٍ قادرٍ، وأنَّه قَصَدَ تَقْدِيمَ المُتَقَدِّم منها وتأخِيرَ المُتأخِّرِ، وقَصَرَه في الوجود على إرادتِه ومشيئته.

وهذه الطريقة مستمِرَّةٌ في التَّقدم والتَّأَخُرِ وتخصيص الجسم بصورةٍ وشَكْلٍ مخصوصٍ دون غيره، مع احتماله بخلاف تلك الصُّورة والشَّكل؛ فدَلَّ ذلك أجمعُ على ما قلناه؛ مِنْ ثبوت الصَّانع -جلَّ اسْمُه-.

**فإنْ قيل**: فما أنكرتُم أنْ يكون هذا العالَمُ كُلُّ شيء منه صَنَعَ نفسَه؟

**قيل له**: لا يجوز ذلك، لأنَّ الفاعل لا يصِحُّ أنْ يكون فاعلا إلَّا أنْ يكون حَيًّا عالِمًا قادرا -إذا كان فِعْلُه مُحْكَما-، وهذا العالَمُ منه الموات الذي لا

حياةَ فيه، والأعراضُ التي لا يَصِحُّ أنْ تبقى، ولا يقوم بها صفةٌ ولا عِلْمٌ ولا قُدْرَةٌ.

ولأنَّ الحيَّ منه [و/187] كان في أوَّل أمرِه وبَدْءِ وجودِه مواتا لا حياةَ فيه، وعاجزا لا قُدْرَةَ له، وجاهلا بنفسه وكيفية تركيبه؛ فبطل ما قالوه.

## فصل

**فأمَّا معنى [وصفه][1] تعالى بأنَّه (إله):**

**فقد قيل:** إنَّه مأخوذ مِن استحقاق التَّعبُّدِ، وأنَّ التَّعبُّدَ لَمَّا لَمْ يستحِقَّه سواه كان هو [الإلهَ.

وهذا][2] الاسم في اللغة مُسَمًّى[3] لذلك، ألَا ترى أنَّ العرب في الجاهلية كانوا يُسَمُّون الأصنامَ «آلهةً»؛ لاعتقادهم أنَّها مستَحِقَّةٌ لِأنْ تُعْبَدَ، ولا يُسَمُّون بذلك ما لا يوجد[4] هذا المعنى فيه.

**وقيل:** إنَّه مأخوذ مِنْ وَلَهِ الخَلْقِ إليه، وافتقارهم إليه، وفزعِهم في الشَّدائد إلى رحمته وكَشْفِ الضُّرِّ والبَلْوَى عنهم[5].

**وأيُّ ذلك كان؛ فيجب وصفُه تعالى به، لأنَّ كُلَّ هذه المعاني موجودةٌ فيه.**

---

(1) في (ع): (وصفته)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) في (ع): (اله، وهو)، والمثبت من «منتخب الإفادة» للزناتي [11/ ب].

(3) في منتخب الإفادة: (بني في اللغة ووضع لذلك).

(4) في منتخب الإفادة: (يجدون).

(5) نقله باختصار عن المصنف صالح الهسكوري في «شرح الرسالة» (ص126).

وذكر بعضُ أهل اللغة في معنى [1] ذلك أشياء؛ قال فيها:

إنَّه لا يكون إلَّا ما يريده.

ومنها: أنَّه لا يحدث إلَّا ما يخلقه.

ومنها: أنَّ العبادة لا تجوز إلَّا له.

ومنها: أنَّ التَّكليف لا يصِحُّ إلَّا منه.

ومنها: أنَّه لا تنفع الرَّغبة إلَّا إليه، ولا تضُرُّ الرَّهبة إلَّا منه.

ومنها: أنَّ المَبْدَأ منه، والانتهاءَ إليه.

وفي هذا التَّقسيم تكرِيرٌ وإعادةٌ وما لا يتعلق بتسمية الألوهية.

وحُكِيَ عن بعض أصحابنا المتكلمين أنَّ معنى «الإله»: أنَّه الغالبُ الذي ليس بمغلوب، والقاهر الذي ليس بمقهور، الذي لا يكون شيء إلَّا بإرادته، ولا يريدُ كَوْنَ شيء إلَّا كان كما أراد.

واختار أبو الحسن[2] -رحمه الله- أنَّ معناه مأخوذٌ مِن «الإلهية»، وهي قُدْرَتُه على اختراع الجواهر والأعراض، وذلك معنى ينفرد به[3].

---

(1) في (ع) زيادة: (في)، وحذفها أليق بالسياق.

(2) ينظر: «الملل والنحل» للشهرستاني (1/ 100).

(3) مجرد الإقرار بأنَّ الله قادرٌ على الخلق والاختراع لا يكون توحيدًا خالصا حتَّى يشهد أنْ لا إله إلا الله، كما قال تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يوسف:106]، قال عكرمة ومجاهد والشعبي في تفسيرها: «ليس أحد إلا وهو يعلم أنَّ الله خلقه وخلق السموات والأرض، فهذا إيمانهم، ويكفرون بما سوى ذلك». [«تفسير الطبري» (13/ 375)].

فما ذكره أبو الحسن الأشعري -رحمه الله- يندرج تحت «توحيد الربوبية»، وأما «الإلهية»؛ فهو الاعتقاد بأنه -سبحانه- الإله الحق، الذي يَستحق أن يُعبَد، فهو «إله» بمعنى «مألوه»؛ أي: معبود، =

## فصل

**فأمَّا كونُه (واحدٌ)؛** فلا خلافَ فيه مِن الأُمَّة.

وذهب المجوسُ وأهلُ التَّثْنِيَة إلى أنَّ صانع العالَم اثنان.

وقد استَدَلَّ المُوَحِّدون على بطلان قولهم؛ بأنَّهما لو كانا اثنين لصَحَّ أنْ يختلفا، ويريد أحدُهما ضِدَّ مُراد الآخر.

ولو صَحَّ ذلك؛ لَمْ يَخْلُ:

أنْ يَتِمَّ ما [أراداه](1) جميعا.

أو أنْ لا يَتِمَّ لأحدهما.

[أو أنْ يَتِمَّ مُراد أحدهما](2).

ولا يجوز أنْ يَتِمَّ للجميع؛ لأنَّ ذلك ممتنع متضاد.

ولا أنْ لا يَتِمَّ؛ لأنَّ ذلك يوجب عجزهما.

ولا أنْ يَتِمَّ مُراد أحدهما دون الآخر؛ لأنَّ ذلك يوجب عجز مَنْ لَمْ يَتِمَّ مرادُه منهما، والإلهُ القديمُ لا يكون عاجزًا(3).

وقد اختلف النَّاس في الطريق الذي منه سُمِيَّ تعالى: «واحدا»، وفي حَدِّ الواحد وحقيقته، وليس هو مِمَّا يحتمل هذا الموضع، إلَّا أنَّا نقول كما قال تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ۖ لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة:163].

---

والتوحيد أن يعبد الله وحده لا شريك له، والإشراك أن يجعل مع الله إلها آخر».

(1) في (ع): (أرادله)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) زيادة من «المقدمات الممهدات».

(3) نقله بمعناه ابن رشد في «المقدمات الممهدات» (1/ 17).

## فصل

وقوله: (**لا شَبِيهَ له ولا نَظِيرَ له**)؛ فهذا قد وَرَدَ به النَّصُّ، ودَلَّتْ عليه العقول أيضا:

قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[الشورى:11]؛ فنفى أنْ يكون له مثل.

ولأنَّ المُمَاثِلَيْنِ ما سَدَّ أحدُهما مَسَدَّ صاحبه وناب منابَه، وجاز عليه مِن الوصف ما يجوز عليه، وفي امتناع وجوب مَنْ يجوز أنْ يكون إلهًا رَبًّا خالقًا رازقًا سواه دليلٌ على فساده.

ولأنَّ كُلَّ موجود في هذا العالَمِ خَلْقٌ له، فلو كان فيهم مُشْبِهًا[1] له لَمْ يَخْلُ الشَّبيه أنْ يكون في الجنس أو في الصُّورة، وكُلُّ هذه سِمَاتُ حدث، لا يجوز إلَّا على مُحْدَثٍ، والقديمُ تعالى عن ذلك.

## فصل

وقوله: (**ولا وَلَدَ له ولا والِدَ ولا صَاحِبَةَ ولا شَرِيكَ**)؛ فلأنَّ كُلَّ هذه الأشياء سِمَات الحدث، ودلائلُ تقتضي الوجودَ عن عَدَمٍ، وكونُه إلها قديما ينفي ذلك.

## فصل

وقوله: (**ليس لِأَوَّلِيَّتِه ابْتِدَاءٌ، ولا لِآخِرِيَّتِه انْقِضَاءٌ**)؛ هو كلامٌ في قِدَمِه تعالى ووُجُوب وُجُودِه.

---

(1) كذا في (ع).

**والدَّليل على ذلك:**

أنَّه لا يخلو أنْ يكون وجودُه لا عن أول، واستدامتُه لا إلى آخر -وهذا ما نقوله-.

أو أنْ يكون وجودُه مستفتَحا؛ [و/ 188] فيجب أنْ يكون كان معدوما قبل وجوده، ولو كان ذلك لاحتاج إلى موجود يوجِدُه، لأنَّ غيرَه مِن المحدثات إنَّما احتاج إلى مُحْدِثٍ مِنْ حيث كان معدوما قَبْلَ وجوده، وفي هذا إثباتُ حَدَثِه، والحَدَثُ نقصٌ يُخرجه عن كونه إلها[1].

**وقوله: (ليس لِآخِرِيَّتِه انْتِهاءٌ)**؛ فلأنَّه إذا ثبت [أنه][2] لا أوَّل [لوجوده][3]؛ ثبت قِدَمُه.

فلو كان لآخِرِيَّتِه انقضاء؛ لكان مَآلُه إلى العَدَمِ، ولو جاز ذلك على القديم وأنْ يبطل بوجهٍ يُخرج وجودَه عن أنْ يكون واجبا، وذلك باطل.

**فإنْ قيل:** ومِنْ أين استحال أنْ يعدم القديم بعد وجوده؟

**قيل له:** مِن وجهين:

أحدهما: أنَّه لو جاز ذلك؛ لصَحَّ أنْ يوجد بعد عدمه، [ولو وجد بعد عدمه][4] لكان محدَثا بنفسه قديما بنفسه[5]، و ذلك محال.

---

(1) نقله بمعناه الزناتي في «منتخب الإفادة» [12/ ب].

(2) في (ع): (اذ)، والمثبت من «التحرير والتحبير».

(3) في (ع): (بوجوده)، والمثبت من «التحرير والتحبير».

(4) زيادة من «التحرير والتحبير».

(5) نقله عن المصنف الفاكهاني في «التحرير والتحبير» (1/ 171-172).

والآخَر: أنَّ ذاته حينئذ يجوز عليها العَدَمُ تارةً والوجود أخرى؛ فلا تكون بالوجود أولى منها بالعدم إلَّا بمُوجِد يوجدها، وفي استحالة تعلق القديم بمُحْدِثٍ دلالةٌ على بطلان هذا.

## فصل

وقوله: (لا يبلغُ كُنْهَ صِفَتِه الواصِفُونَ، ولا يُحِيطُ بأمْرِه المُتَفَكِّرُونَ)؛ يريد: أنَّ الخلقَ كُلَّهم -وإنْ تفاضلوا في العلم به تعالى، وكان بعضُهم أعْلَمَ به مِنْ بعض، وتفاوت دَرَجهم[1] في ذلك؛ فإنَّهم- يرجعون إلى ما عَلَّمَهم تعالى وأعطاهم، وأنَّه لو زادهم مِنْ ذلك لازدادوا علما [به][2].

لكن لَمَّا كان تعالى [باقيا][3] لا ينفد، ودائما لا يبيد؛ فإنَّ القَدْر الذي يصفه الواصفون هو ما انتهى علمهم إليه، ووقفتْ بهم الدلالة أو التوقيف عليه، والله سبحانه يقول: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ [البقرة:255]، ولقوله: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء:85]، وبقوله مخبِرًا عن الملائكة: ﴿سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ﴾ [البقرة:32].

## فصل

وقوله: (يَعْتَبِرُ المُتَفَكِّرُونَ بآياتِه، ولا يَتَفَكَّرُونَ في مائِيَّةِ ذاتِه)؛ فلأنَّه سبحانه ليس بذي جنس ولا نوع ولا شكل، ولا مِثْلَ له، ولا نظير له.

---

(1) في شرح الهسكوري (ص128) والفاكهاني (1/ 174) نقلا عن المصنف: (تفاوتت درجاتهم).

(2) في (ع): (له)، والمثبت أليق بالسياق.

(3) زيادة يقتضيها السياق.

و«المائِيَّةُ» لا تكون إلَّا لذي الجنس والنَّوع وما له مِثْلٌ، اللَّهم إلَّا أنْ يريدَ بذكر المائِيَّة ضَرْبًا مِن المجاز والاتِّساع[1].

فإذا سأل سائل بلفظها فقال: أخبروني عن الباري ما هو؟ قسمنا عليه بما يحتمله سؤاله، فقلنا:

إنْ أردتَ: ما جنسُه ونوعُه؟ فليس بذي جنس ولا نوع.

وإنْ أردتَ: ما اسمُه؟ فاسمُه «الله، الرَّحمن، الرَّحيم، الحيُّ، القيُّوم».

وإنْ أردتَ: ما صَنِيعُه؟ فالإنْعَامُ على عباده والإحسان إليهم، والتَّفضل والامتنان.

وإنْ أردتَ ما شرعُه؟ [فشريعتُه][2] التَّعبد لوجهه، والأمر بالعدل والإحسان، وصِلَةُ الرَّحم، وبِرُّ الوالدين، والنَّهْيُ عن الفحشاء والمنكر والبغي[3].

**فأمَّا (اعتبار المُتَفَكِّرين بآياته)**؛ فهو استدلالهم على وجوده:

بأفعاله وآثار صُنْعِه.

وتقدُّمِه على إحداثه لخَلْقِه؛ [إذ][4] كان المُحْدَثُ لا يفعل شيئًا في غيره.

وبإحكام فعله وإتقان صُنْعِه على علمه؛ إذْ كانت الأفعالُ المُحْكَمَةُ والصنائع المُتْقَنَةُ لا توجد إلَّا مِنْ عالِمٍ بحقائقها.

---

(1) نقله عن المصنف الفاكهاني في «التحرير والتحبير» (1/ 176).

(2) في (ع): (شريعته)، والمثبت أليق بالسياق.

(3) نقله القاضي بمعناه من «تمهيد الأوائل» للباقلاني (ص300).

(4) في (ع): (إن)، والمثبت أليق بالسياق.

وعلى قُدْرَتِه بما ظهر مِنْ أفعاله التي لا تَصِحُّ مِنْ عباده.

وُجود هذا مِمَّا يَعْتَبِرُه المعتبرون، كما قال سبحانه: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ إلى قوله: ﴿لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾[البقرة:164].

وقوله: ﴿أَفَلَمْ يَنظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا وَزَيَّنَّاهَا وَمَا لَهَا مِن فُرُوجٍ﴾[ق:6].

وقوله: ﴿وَآيَةٌ لَّهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾[يس:37].

وقوله: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾[الغاشية:17].

في نظائر لهذه الآيات يطول [تتبعها][1].

وهذا الذي ذكره أبو محمد -رحمه الله- مِنْ أنَّ الاعتبار [و/ 189] بآياته دون السؤال عن أنَّ [لذاته][2] مائية وما أجبنا به مِنْ تقسيم السؤال لمَنْ يسأل عن مائية الباري؛ هو الذي أخبر الله تعالى عن موسى -عليه السلام- أنَّه أجاب به فرعون؛ وهو قوله تعالى: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾[الشعراء:23]، فسأل عن مائيته، فأجابه موسى بأنْ رَدَّه إلى تعريفه إيَّاه بصنائعه وأفعاله، فقال: ﴿رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ﴾[الشعراء:24]؛ أي: إنَّ هذا طريق المعرفة به دون ما سألتَ عنه، ﴿قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلَا تَسْتَمِعُونَ﴾[الشعراء:25]، يريد: [أنَّه][3] أجابني عن غير الوجه الذي سألتُه، فرَدَّ عليه مثل الجواب الأوَّل إلَّا أنَّه أكْشَفُ منه، فقال: ﴿رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ﴾[الشعراء:26]، فدَلَّ هذا على صِحَّةِ ما قاله -رحمه الله-.

---

(1) في (ع): (تبعها)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) في (ع): (ازاية)، والمثبت أليق بالسياق.

(3) في (ع) ما صورته: (الله)، والمثبت أليق بالسياق.

## فصل

**وقوله: (العَالِمُ)**؛ فالدَّليل على ذلك ظهور الأفعال المُحْكَمَةِ المُتْقَنَةِ منه.

والأفعالُ المحكمة لا تقع إلَّا مْن عالِمٍ، ألا ترى أنَّ ما يظهر مِنَّا مِنْ دقائق الصَّنْعَةِ؛ كالكتابة و[الصِّياغة][1] لا تقع على تَرَتُّبٍ ونِظامٍ واتِّساقٍ وإحكام إلَّا مِنْ عالِم.

**وإذا ثبت ذلك**، وكانت أفعال الله تعالى أَحَقُّ وأَحْكَمُ وأَعْجَبُ وأَلْطَفُ؛ كانتْ أنْ تَدُلَّ على أَنَّه عالِمٌ أولى.

**فإنْ قيل**: يجب إنْ كان إحكامُ الفعل يَدُلُّ على أنَّ فاعلَه عالِمٌ؛ أنْ يَدُلَّ تقبيحُه على أنَّه جاهلٌ.

**قيل له**: لا يجب ذلك؛ لأنَّه ليس إذا دَلَّ الشيء على أمر ما أنْ يَدُلَّ ضِدُّه على ضِدِّه، أَلَا ترى أنَّ كلام المُتكَلِّمِ يَدُلُّ على حياتِه، وسُكُوتُه لا يَدُلُّ على موتِه.

وكذلك ركوبُه وجَرْيُه في الميدان يَدُلُّ على فروسِيَّتِه، وإمساكُه عن ذلك لا يَدُلُّ على خلافِه.

وكذلك [إتقان][2] الفعل يَدُلُّ على [عِلْمِ][3] فاعِله، وتقبيحُه لا يَدُلُّ على جَهْلِه، لجواز أنْ يكون قَصَدَ أنْ يفعله [شَيْنًا][4] كما يقصد أنْ يفعله مُحْكَمًا.

---

(1) في (ع): (الصناعة)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) في (ع): (إيقاف)، والمثبت أليق بالسياق.

(3) في (ع): (عالم)، والمثبت أليق بالسياق.

(4) في (ع): (شيخا)، والمثبت أليق بالسياق.

## فصل

وقوله: (الخَبِيرُ)؛ يرجع إلى «عالِم»؛ لأنَّ الخِبْرَةَ بالشيء: العِلْمُ به.

يقال: «فلان له مَعْرِفة بكذا وخِبْرَةٌ به»؛ أي: له عِلْمٌ به، و«يُسأل عن هذا أهل الخِبْرَة»؛ أي: أهل العلم.

والله تعالى خَبِيرٌ بالأمور، عالِمٌ بها.

وهو لفظ «فَعِيل»، مُشْتَقٌّ مِن المبالغة، كقولهم: «عَلِيمٌ» مِنْ «عَالِم»[1].

## فصل

وقوله: (المُدَبِّرُ)؛ فلأنَّ الخَلْقَ جميعا في قبضته، و[فعلهم][2] على إرادته، وتصرُّفُهم في مشيئته، لا يخرج شيءٌ عن تدبيره، كما قال تعالى: ﴿يَسْـَٔلُهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن:29]، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزْقَ لِعِبَادِهِۦ لَبَغَوْا۟ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الشورى:27] الآية، وفي القرآن كثيرٌ مِنْ هذا.

## فصل

وقوله: (القَدِيرُ)؛ لفظُ مبالغة، مأخوذٌ مِنْ «قادِر»، كقولهم: «عالم» و«[عَلِيمٌ][3]».

والدَّليل على كونه قادرًا؛ ظهورُ الأفعال المُحْكَمَةِ منه، [وذلك][4] لا

(1) نقله بمعناه الزناتي في «منتخب الإفادة» [14/أ].

(2) في (ع) ما صورته: (بمفهم)، ولعل المثبت أليق بالسياق.

(3) في (ع): (عالم)، والمثبت أليق بالسياق.

(4) في (ع): (وكذلك)، والمثبت أليق بالسياق.

يكون إلَّا مِنْ قادِرٍ عالِمٍ؛ لأنَّه لو جاز أنْ يُظْهِرَ دقائقَ المحكمات وعجائب المصنوعات مَنْ ليس بقادِرٍ لجاز أنْ يكون ما يظْهَرُ مِنْ دقائق الكتابة [والصِّياغة][1] والنِّساجة وغيرِها إنَّما يَظْهَرُ [ويَنْشأُ][2] ونحن عَجَزَةٌ لا قُدْرَةَ فينا ولا مُكْنَةَ مِنَ التَّصرف.

وهذا [لَجَهْلٌ مِمَّنْ][3] انتهى إليه واسْتَجادَ ركوبَه.

فدَلَّ ما وصفناه على كونه تعالى «قادِرًا» و«قَدِيرًا».

## فصل

**فأمَّا كونه: (سَمِيعًا بَصِيرًا)**؛ فلا خلاف فيه بَيْنَ الأُمَّةِ، إلَّا عند البَلْخِيِّ[4] ومَنْ تابعه مِن معتزلة البغداديين، فإنَّهم يزعمون أنَّ وصفه تعالى لنفسه بأنَّه «سَميعٌ بصيرٌ» يرجع إلى أنَّه «عالِمٌ» وليس بمعنىً زائدٍ عليه.

وهذا ضلالٌ مِنْ راكِبِه والصَّائرِ إليه.

والدَّليل على أنَّه تعالى سَمِيعٌ بصيرٌ؛ قيامُ الدِّلالة على كونِه حَيًّا، ووصفُه نفسَه بذلك بقوله: ﴿ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ﴾ [البقرة:255]، والحَيُّ يَصِحُّ أنْ يكون سميعا بصيرا، ولا يَعْرَى مِنْ ذلك إلَّا بآفة تَلْحَقُه تَمْنَعُه منه؛ مِن العَمَى والصَّمَمِ،

---

(1) في (ع): (والصناعة)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) في (ع): (يخشى)، والمثبت أليق بالسياق.

(3) في (ع): (اجهل من)، والمثبت أليق بالسياق.

(4) هو: عبد الله بن أحمد بن محمود، أبو القاسم البلخي، مِنْ متكلمي المعتزلة البغداديين، صَنف في الكلام كتبًا كثيرة، وأقام ببغداد مدة طويلة، وانتشرت بِها كُتُبُه، ثُمَّ عاد إلى بلخ، فأقام بِها إلى حين وفاته سنة (319 هـ). [«تاريخ بغداد» (11/ 25)]

وغيرِ ذلك مِن الآفات التي لا تجوز على الباري، لأَنَّها سِماتُ نَقْصٍ ودلائل حدوث، والباري تَعَالى عن ذلك؛ لِمَا ثَبَتَ مِنْ قِدَمِه واستحالَةِ عَدَمِه.

## فصل

**فإن قيل**: ولِمَ زعمتم أنَّه فيما لَمْ يزل: حَيٌّ قادِرٌ عَالِمٌ [و/ 190] سَمِيعٌ بصِيرٌ؟

**قلنا**: لأَنَّه لو كان فيما لَمْ يزل غيرَ موصوف بهذه الصِّفات؛ لوجب أنْ يكون في قدمه موصوفا [بآفاتها][1] فيما لَمْ يزل، لِاستحال أنْ يوصف بأَنَّه حيٌّ سميع بصير فيما بعد، لأنَّ أضداد هذه الأمور كانت تكون قديمة، والقديم يستحيل عَدَمُه، وفي بطلان ذلك دلالة على صِحَّة ما قلناه.

## فصل

**قال -رحمه الله-:**

**(وأَنَّه فوق عَرْشِه المَجِيد بذاتِه، وهو في كُلِّ مكان بعِلْمِه، خَلَقَ الإنسانَ ويَعْلَمُ ما تُوَسْوِسُ به نَفْسُه، وهو أَقْرَبُ إليه مِنْ حَبْلِ الوَرِيدِ،** ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام:59]، **على العَرْشِ اسْتَوَى، وعلى المُلْكِ احْتَوَى).**

**قال القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر -رحمه الله-:**

هذه العبارة الآخرة -التي هي قولُه: (**على العَرْشِ**)- أَحَبُّ إليَّ مِنْ الأولى التي هي قوله: (**وأَنَّه فوق عرشه استوى**)، لأنَّ قوله: (**على عَرْشِه**) هو الذي

(1) في (ع): (بأفاتهما)، والمثبت أليق بالسياق.

وَرَدَ به النَّصُّ، ولَمْ يَرِدِ النَّصُّ بذكر (فوق) وإنْ كان المعنى واحدا، وكان المُراد بذكر «الفَوْقِ» في هذا الموضع أنَّه بمعنى «على»[1]، إلَّا أنَّ ما طابق النَّصَّ أولى بأنْ يُسْتَعْمَلَ[2].

**فإذا ثبت هذا؛** [فالذي][3] يَدُلُّ على صِحَّة ما ذكره -رحمه الله-؛ مِنْ أنَّه على عرشه دون كُلِّ مكان؛ وُرُودُ النَّصِّ بذلك في عِدَّة مواضعَ:

منها قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾[طه:5]، وهذا يمنع أنْ يوصف بأنَّه على غيره.

وقوله: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥ﴾[فاطر:10].

وقوله: ﴿ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ [الأعراف:54]، [يونس:3]، [الرعد:2]، [الفرقان:59]، [السجدة:4]، [الحديد:4].

وقوله: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ﴾[الملك:16].

---

(1) قال ابن موهب (ت406هـ) تلميذ ابن أبي زيد في شرحه على هذا الموضع:
«قال أهل التأويل: يريد «فوقها»، وهو قول مالك مِمَّا فهمه عمَّنْ أدرك مِن التابعين، مِمَّا فهموه عن الصحابة، مِمَّا فهموه عن النَّبي ﷺ؛ أنَّ الله في السماء، يعني: فوقها وعليها، فلذلك قال الشيخ أبو محمد: «إنَّه فوق عرشه»، ثُمَّ بَيَّنَ أنَّ علوه فوق عرشه إنَّما هو بذاته، لأنَّه تعالى بائن عن جميع خلقه بلا كيف، وهو في كُلِّ مكان بعلمه لا بذاته، لا تحويه الأماكن وأنَّه أعظم منها، وقد كان ولا مكان ...». نقله الذهبي في «العلو» (ص264).

(2) نقل الشيخ بكر أبو زيد في كتابه «عقيدة ابن أبي زيد» (ص467) نقولا مفيدة في بيان إطلاق السلف قبل ابن أبي زيد لجملة: (فوق العرش بذاته)، وصدَّره بنقلٍ عن أبي منصور السجزي (ت444هـ)، فيه: «وأئمتنا كالثوري ومالك وابن عيينة وحماد بن زيد والفضيل وأحمد وإسحاق متفقون أنَّ الله فوق العرش بذاته، وأنَّ علمه في كل مكان».

(3) في (ع): (والذي)، والمثبت أليق بالسياق.

وفي الحديث المشهور، في الرَّجل الذي أراد أنْ يعتق عن كفارته أمَةً، فجاء بها إلى النَّبيِّ ﷺ وقال: «مَنْ أنا؟ فقالتْ: رسول الله، فقال: أين الله؟ فقالتْ: في السماء»[1]؛ فلَمْ يُنْكِر عليها، وحكم بإيمانها.

ولإجماع الأُمَّة أنَّا مُتَعَبَّدُون في الدعاء برفع أيدينا إلى جهة العُلُوِّ دون السُّفْلِ، ودون اليمين والشِّمال وسائر الجهات، وهذا ينفي أنْ يكون في كُلِّ مكان.

ولا يُعْتَرَضُ على هذا [بقوله][2] تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف:84]، لأنَّه إلهٌ في الموضعين، وذلك لا يوجِبُ كونَه في كُلِّ موضع كان فيه إلها، وذلك كما يُقال: «فلان سَيِّدٌ بالعراق وبالشَّام»، و«فلانٌ مَلِكٌ بالعراق وخراسان»؛ يريدون كونَه مَلِكًا عند أهلها ومُطاعا عندهم، وليس يريدون: ذاتَه في كُلِّ موضع يكون فيه مَلِكًا مُطاعا.

وكذلك قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ﴾ [النحل:128]؛ معناه: بالرِّعاية والحفظ والحياطة، لا أنَّ ذاتَه معهم.

ونحو ذلك قولُه: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة:7]؛ معناه: أنَّه لا يخفى عليه شيء يكون في مُلْكِه، بل يعلم جميعه.

وهذا يَدُلُّ على ما قاله –رحمه الله–: أنَّه –جلَّ وعزَّ– يوصف بأنَّه (في كُلِّ مكان بعِلْمِه) على معنى العلم.

---

(1) رواه مسلم (537) وغيره.

(2) في (ع): (وقوله)، والمثبت أليق بالسياق.

**فإنْ قال قائل:** فما معنى ذِكْرُ أبي محمد بَعْدُ عَقِيبَ هذا القول لهاتين الآيتين؛ وهو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ﴾ [ق:16] الآية، وقوله: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾ [الأنعام:59] الآية، وأيُّ فرق بَيْنَ هاتين الآيتين وبَيْنَ غيرِهما حتَّى اخْتَصَّ هذا الموضع بالاستشهاد بهما؟

**فالجواب:** أنَّ هذا سُؤالُ [مُعَنِّتٍ][1]، غرضُه [ثَلْبُ][2] الشُّيوخ و[الوقيعَةُ][3] فيهم، فاستشهاده -رحمه الله- في أحسنِ مواضعه وأبلغِ مواقعه، وذلك:

**أنَّه لَمَّا قال:** (وهو في كُلِّ مكانٍ بعِلْمِهِ)؛ ذَكَرَ ذلك دليلا عليه وحُجَّةً له، وهو قوله: ﴿وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ﴾؛ يريد: في الموضع الذي به الإنسان حالٌّ مُقِيمٌ توسوس إليه نفسه بما وَسْوَسَتْه، فيَعْلَمُ ما تُوَسْوِسُه وهو في ذلك المكان، فيكون تعالى كالكائن في ذلك المكان [و/ 191] المشاهِد بالحلول، إلَّا أنَّه -عزَّ وجلَّ- هو كذلك في العلم، وأبْلَغُ مِنْ عِلْمِ الحاضر معه الحالِّ، وأبْلَغُ مِنْ عِلْمِه بنفسه.

**ولذلك قال:** (وهو أقْرَبُ إليه مِنْ حَبْلِ الوَرِيدِ)؛ معناه: أنَّ كُلَّ مَنْ إذا حَضَرَ معه، فعَلِمَ ما هو عليه؛ فإنَّما يتفاضل بعضُهم على بعض في العلم بحسب تفاضُلِهم في القُرْبِ منه، ومحل الوسوسة فيما جاوره واتَّصَلَ به.

---

(1) في (ع): (معتب)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) في (ع) ما صورته: (ثلاث)، والمثبت أليق بالسياق.

(3) في (ع): (الرفيعة)، والمثبت أليق بالسياق.

ومثله قوله: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَكِن لَّا تُبْصِرُونَ﴾ [الواقعة:85]؛ معناه: أنَّ قُرْبَكم منه لَمْ ينفعْكم في أنْ تعلموا بخروج روحه، ونحن أعلم بما هو فيه منكم وَقْتَ قَبْضِه أو تَبْقِيَته.

وكذلك الآية الأُخْرَى، هي تنبيه على أنَّه لا يخفى عليه شيءٌ قَرُبَ أو بَعُدَ، ظَهَرَ للحِسِّ أو خَفِيَ عنه، وهو قوله: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾، لأنَّ هذا مِمَّا يعجز عن عِلْمِه الخلقُ كافَّةً، وكذلك الحَبَّةُ في ظلمات الأرض، فأيُّ شيء أبلغ مِنْ هذا المعنى في الاستشهاد بما ذكره؟!

واعلم أنَّ الوصف له تعالى بالاستواء اتِّباعٌ للنَّص، وتسليم للشَّرع، وتصديق لِمَا وصف نفسه تعالى به.

ولا يجوز أنْ يُثْبَتَ له كيفية؛ لأنَّ الشَّرع لَمْ يَرِد بذلك، ولا أخبر النَّبيُّ -عليه السلام- فيه بشيء، ولا سألتْه الصحابةُ عنه، [ولا أنَّ][1] ذلك يرجع إلى التنقل والتَّحول و[إشغال][2] الحَيِّز والافتقار إلى الأماكن، وذلك يؤول إلى التَّجسيم، وإلى قدم الأجسام، وهذا كُفْرٌ عند كافَّة أهل الإسلام.

وقد أجمل مالك -رحمه الله- الجوابَ عن سؤال مَنْ سأله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾، كيف استوى؟ [فقال][3]: «الاستواء منه غير مجهول، والكيف منه غير معقول، والسؤال عن هذا بدعة»، ثُمَّ أمر بإخراج السَّائل[4].

(1) في (ع): (فلأن)، ولعل المثبت أليق بالسياق.

(2) في (ع): (اشتغال)، والمثبت أليق بالسياق.

(3) في (ع): (وقال)، والمثبت من شرح صالح الهسكوري (ص 134) نقلا عن المصنف.

(4) «الرَّدُّ على الجهمية» للدارمي (104).

وقوله: (وعلى المُلْكِ احْتَوَى)؛ يرجع إلى معنى القُدْرَةِ والقُوَّةِ، وأنَّه لا مَلِكَ إلَّا هو، ولا قادِرَ على كُلِّ مقدور سواه، ونحو ذلك قولُ المسلمين: «المُلْكُ لله» -على الإطلاق-؛ يريدون: انتفاء المُلْكِ عن غيره.

هذا مفهوم اللغة، وليس مِنْ دليل الخطاب في شيء، وذلك أنَّ اللغويَّ إذا أراد أنْ يخبر عن مُخْتَصٍّ بالمعنى؛ أدخل «اللام» التي هي لتعريف الجنس، وأضافه إلى المضاف إليه، [فينفي][1] بمفهوم الخطاب أنْ يشاركه غيرُه فيه، ألَا ترى أنَّ قائلا لو قال: «إنَّ أهل أَرْدَبِيلَ[2] أو دَرْبَند[3] ظِرَافٌ»، فرَدَّ عليه غيرُه بأنْ قال: «الظَّرْفُ لأهل العراق»؛ لكان مفهوم ذلك أنَّه: لا يحصل لغيرهم، وكذلك لو قال مَنْ تقدم: «الظَّرْفُ لأهل العراق والعلم لأهل الحجاز».

وعلى ذلك نشأ الاستدلال في سقوط الشُّفْعَةِ للجار، بقوله ﷺ: «الشُّفْعَةُ [فيما][4] لَمْ يُقْسَمْ»[5].

ولأنَّه أخبر عمَّا تكون فيه الشُّفعة، فلو كانت في غيره لَمْ يحصل الغرض المقصود به؛ كذلك قولهم: «الملك لله»، يريدون به: أنْ لا مالك سواه، وأنَّ كُلَّ مَلِكٍ ومُلْكَهُ فإنَّهم مَعْدُودُون في جملة مُلْكِهِ.

---

(1) في (ع): (فينبغي)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) أَرْدَبِيل -بالفتح ثُمَّ السكون، وفتح الدال، وكسر الباء، وياء ساكنة، ولام-: مِنْ أشهر مُدُنِ أذربيجان.

(3) دَرْبَند: موضع على بحر قزوين في وسط الشاطئ الغربي منه، وعنده يقع الحد الفاصل بين مناطق أرمينية وبين مناطق الخزر عبر نهايات جبال القفقاس، وكان اسمه بالفارسية «دربند»، فدعاه العرب «باب الأبواب».

(4) في (ع): (فما)، والمثبت من مصادر التخريج.

(5) رواه البخاري (2213) ومسلم (1608) بلفظ قريب منه.

# فصل

قال -رحمه الله-:

(له الأَسْمَاءُ الحُسْنَى والصِّفاتُ العُلَى، لَمْ يَزَلْ بجميعِ صِفاتِه وأسْمَائِه، [تَعَالَى][1] أنْ تكون صِفاتُه مَخْلُوقَةً وأسْمَاؤُهُ مُحْدَثَةً، كَلَّمَ موسى بكَلامِهِ الذي [هو][2] صِفَةُ ذاتِهِ، لا خَلْقٌ مِنْ خَلْقِهِ، وتَجَلَّى للجَبَلِ فصارَ دَكًّا مِنْ جَلَالِهِ، وأنَّ القُرْآنَ كَلامُ الله، ليسَ بمَخْلُوقٍ فيَبِيدَ، ولا صِفَةً لمَخْلُوقٍ فيَنْفَدَ).

قال القاضي -رضي الله عنه-:

اعْلَمْ أنَّ هذا الذي قاله -رحمه الله- هو الدِّينُ الصَّحيحُ، والمذهبُ المستقيم الذي مَنْ حادَ عنه ابْتَدَعَ وضَلَّ.

وفيه رَدٌّ على:

المعتزلة والرَّافضة وغيرِهم مِنْ ضروب المبتدعة النَّافين لصفات ذاته تعالى؛ مِنْ عِلْمِه وقُدْرَتِه وسائر صفاتِه.

والزَّاعمين أنَّه لا عِلْمَ له ولا قُدْرَةَ ولا حياةَ.

والجاعلين كلامه مِنْ صفات فِعله، وأنَّه بمثابة سائر الأعراض التي تبيد وتفنى، وأنَّه مِنْ جِنْسِ كلام البشر ولغات الأمَمِ.

والقائلين بأنَّ الله تعالى كان في أزله بلا اسْمٍ [و/192] ولا صِفَةٍ، وأنَّ عبادَه هم الذين خلقوا له الأسماءَ والصِّفاتِ؛ البغداديون [منهم][3]، الذين انتهى

(1) زيادة من متن الرسالة.

(2) في (ع): (عن)، والمثبت من متن الرسالة.

(3) في (ع): (عنهم)، والمثبت أليق بالسياق.

عِلْمُهم في هذا الوقت إلى طريقة البَلَخِيِّ: أنَّ الله ليس بسَمِيعٍ بَصِيرٍ على الحقيقة، وأنَّ وَصْفَهُ نفسَهُ بذلك مجازٌ واتِّساعٌ، وعلى معنى العِلْمِ له، دون أنْ يكون سميعا على الحقيقة أو بصيرا، رَدًّا لقوله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [غافر:20].

**وقولِه منبِّها على وجوب ذلك، ومَنْعِ نَفْيِه عنه، مُخْبِرًا عن إبراهيم** -عليه السلام- [منكِرًا][1] لأبيه على عبادة الأصنام: ﴿لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنكَ شَيْـًٔا﴾ [مريم:42]؛ فسَوَّى[2] بَيْنَ الله وبَيْنَ الأصنام، فكان لأبي إبراهيم على قوله[3] أنْ يقول له في جواب هذا: «فإلهك [مِمَّا][4] لا يسمع ولا يبصر»!

**وزَعَمَتْ هذه الطَّائفة منهم** أنَّه لا إرادة لله تعالى، لا قديمة ولا محدثة.

**وهذا أيضا رَدٌّ للنَّص**؛ لقوله تعالى: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج:16]؛ فلو كانت «الإرادة» بمعنى «الفعل»؛ كانت بمثابة قوله: «فَعَّالٌ لِمَا يَفْعَلُ»، وهذا خُلْفٌ مِن القول.

وقولِه: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ [النساء:26].

وقوله: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام:125]، في نظائر لذلك مِن الكتاب والسُّنَّة يطول تتبُّعها.

**وأنْكَرَ شيخٌ مِنْ مُتَقَدِّميهم مِمَّنْ يرتفع عن هذه الطَّبقة** -وهو مُعَمَّرُ بنُ

---

(1) زيادة يقتضيها السياق.

(2) أي: المنكر لصفتي السمع والبصر.

(3) أي: على قول المخالف الذي عطَّل الله عن صفاته، وأنكر السمع والبصر.

(4) في (ع): (بما)، والمثبت أليق بالسياق.

[عَمْرو][(1)]- أنْ يكون فيه كلام أصلا، وزعم أنَّ [موسى][(2)] إنَّما سمع كلاما لنفس الشَّجرة التي وجد السَّماع مِنْ جِهَتِها، وأنَّ الله لَمْ يأمُرْ قَطُّ ولا نَهى، ولا وَعَدَ ولا زَجَرَ، ولا رَغَّبَ ولا حَذَّرَ ولا أخْبرَ، لأنَّ كُلَّ ذلك أقسامُ الكلام وصُنوفُهُ، وهو مستحيل عليه، واتَّفَقَ جميع مَنْ أثبت للباري كلاما منهم على أنَّ كلامه مفعولٌ [مخلوقٌ][(3)]، وأنَّه مُحْدَثٌ مُخْتَرَعٌ، وأنَّه مِنْ جنس كلامنا يفنى و[ينقضي][(4)]، وأنَّ العبادَ يَقْدِرُون على ما هو أفصَحُ منه وأبلغُ.

هذا جملةٌ مِنَ القول في مذاهبهم في نَفْيِ صفات الله تعالى وإثباتِها على غير ما هي به، ولم نذكر مذاهبهم فيما عدا هذا لاقتصارنا على ما تضمنه هذا الفصل من كلامه -رحمه الله-.

## فصل

**قال القاضي**: واعلم أنَّ الكلام في أنَّ صفاتِ ذاتِه تعالى غيرُ مخلوقة ولا مُحْدَثَة يجب أنْ يتأخَّرَ عن الكلام في إثباتِها والرَّدِّ على نافيها، وإذا كان الأمر كذلك؛ وجب أنْ نبدأ بالدلالة على ثبوتِها، ثُمَّ نَعْقُبُه بالقول في قِدَمِها.

**والذي يَدُلُّ [على][(5)] ثبوت عِلْمِ الله تعالى وقُدْرَتِه وحياتِه وسائرِ صِفاتِ**

(1) في (ع): (عمران)، وهو: مُعَمَّرُ بن عبَّاد -وقيل: مُعَمَّرُ بن عَمْرو-، أبو المعتمر البَصْريُّ العطَّار المعتزليُّ، له مقالات شنيعة وافق فيها أهل الإلحاد، توفي ببغداد سنة (215 هـ). [«تاريخ الإسلام» للذهبي (5/ 463)]

(2) في (ع) ما صورته: (نرى)، والمثبت أليق بالسياق.

(3) في (ع): (بحلوف)، والمثبت أليق بالسياق.

(4) في (ع): (ينقص)، والمثبت أليق بالسياق.

(5) في (ع): (عليه)، والمثبت أليق بالسياق.

ذاتِه؛ هو الدليل على وجودها به، إلَّا أنَّ الكلامَ في العِلْمِ أظهرُ لتعلُّقِ أسْوِلَتِهم به، فنقول:

لَمَّا وجدنا العالِمَ مِنَّا [إنما كان][1] عالما موجودا، وعُلِمَ أنَّ العِلْمَ [قائمٌ][2] به، وكان العِلْمُ عِلَّةً في كونه عالما.

وقد دَلَّت الثَّلاثَةُ على كون الباري [عالما.

فإذا كان][3] عالما؛ وجب أنْ يكون له عِلْمٌ به كان عالما، لأنَّ مِنْ حَقِّ العِلَّةِ أنْ لا يختلفَ إيجابُها للحكم في الشاهد ولا [الغائب][4].

ويَدُلُّ على أنَّ العلمَ عِلَّةُ كونِ العالم مِنَّا عالما؛ أنَّه لا يكون عالما عند وجود حركتِه ولا سكونِه، ولا كلامِه ولا إرادتِه، ولا شيءٍ مِن الصِّفات التي [تقوم][5] به سوى العلم، فإذا وُجِدَ العلم به؛ كان عالما، وإذا زال عنه؛ خرج عن كونه عالما، [فعُلِمَ][6] أنَّ كونَه عالما معلَّلٌ بوجود العلم به.

ولأنَّه قد صَحَّ [و][7]ثبت أنَّ ما ظهر [مِنْ مُتْقَنِ][8] أفعاله أو مُحْكَمِ صنعَتِه دالٌّ على كونه عالما قادرا، وأنَّه مفارق لمَنْ كان جاهلا عاجزا.

---

(1) في (ع) ما صورته: (انها ان)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) زيادة يقتضيها السياق.

(3) بياض في (ع) بمقدار كلمتين، ولعل المثبت أليق بالسياق.

(4) في (ع): (غائب)، والمثبت أليق بالسياق.

(5) بياض في (ع)، ولعل المثبت أليق بالسياق.

(6) بياض في (ع) ولعل المثبت أليق بالسياق.

(7) زيادة يقتضيها السياق.

(8) في (ع): (متفق على)، والمثبت أليق بالسياق.

ولابُدَّ للدلالة مِنْ تَعَلُّقٍ بمدلول، كما لابُدَّ للعلم مِنْ تَعَلُّقٍ بمعلوم، وللقدرة مِنْ تَعَلُّقٍ بمقدور، لأَنَّها مِنْ [و/ 193] الصِّفات التي لها تَعَلُّقٌ.

وثَبَتَ أنَّ مدلولَه لا يجوز أنْ يكون ذاتَ العلَلِ ووُجُودَه، لأنَّ وصفه بأنَّه عالمٌ معنًى زائدٌ على وُجُودِه، وعلى أنَّه ذاتٌ ونفسٌ ومَوجُودٌ وفاعِلٌ.

ولأنَّ الوصف له بذلك قد يُنْفَى عنه مع وُجُودِهِ وكونِه نفسًا وذاتًا؛ فصَحَّ بذلك أنَّه ليس نفسُه مدلولَه.

ولا يجوز أن يكون [وصفه][1] يرجع إلى نفسه، لأنَّ ذلك يوجب أنْ لا يوجَدَ نفسُه إلَّا عالمة قادرة، وأنْ يكون متى انتفى عنه هذان الوصفان انتفتْ نفسُه بانتفائهما؛ كالسواد الذي لَمَّا كان سوادا بنفسه، كان إذا انتفى عنه الوصف بأنَّه سوادٌ؛ ففي ذلك انتفاء نفسه.

ولأنَّ ذلك يوجبُ أنْ يكون نفسُه عِلْمًا، وهذا يوجب كونَه تعالى بمعنى الصِّفات، وذلك مستحيل عليه؛ فلَمْ يَبْقَ إلَّا أنَّه دلالَةٌ على ثبوت معنى؛ هو عِلْمٌ وقُدْرَةٌ.

وقد يجوز هذا الاستدلال بعبارة أُخْرَى على غير هذا الوجه، [فيقال][2]:

لا يخلو أنْ يكون إنَّما كان:

أن يكون عالما لنفسه، أو لمعنًى، أو لا لنفسه أو لا لمعنى.

فيبطل أنْ يكون لا لنفسه ولا لمعنى؛ لأنَّ ذلك يوجب أنْ يكون وصفنا

(1) في (ع): (نصفه)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) في (ع) (فقال)، والمثبت أليق بالسياق.

إيَّاه بأنَّه عالم كاللقب، الذي هو تسميتنا لزيد بأنَّه زيد، ولئلَّا يكون بأنْ يوصف بأنَّه عالِمٌ بأولى بأنْ يوصف بأنَّه غيرُ عالِمٍ.

ويبطل أنْ يكون إنَّما كان عالما لنفسه، لأنَّ ذلك يوجب أنْ [يكون][1] نفسُه عِلْمًا، لأنَّ ما به يَعْلَمُ العالِمُ لا يكون إلَّا عِلْمًا، ألَا ترى أنَّ مَنْ قال: «إنَّه عالِمٌ» لمعنًى؛ قال: إنَّ ذلك المعنى هو العِلْمُ، لا خلافَ بيننا في ذلك، وإذا بطل ذلك؛ صَحَّ أنَّه عالم لمَعْنًى، فيجب أنْ يكون [عرضا][2].

ولا يجوز أنْ يقال: لو كان له عِلْمٌ؛ لوجب أنْ يكون عرضًا ومُحْدَثًا، وأنْ يكون ذا أضداد تنافيه وطرق يقع عندها؛ وهي الاضطرار والاستدلال، لأنَّ ذلك سَبِيلُ كُلِّ عِلْمٍ لعالِمٍ شاهدناه، وأنَّه لا يجوز إثبات عِلْم مُخالِفه؛ لأنَّ هذا قضاءٌ بمجرَّد الشَّاهد والوُجُودِ، وذلك مفتاحٌ للكفر والإلحاد، لأنَّ المُلْحِدَةَ النَّافية للصانع -جَلَّ اسمُه- مِنْ هذا الباب [أُتِيَتْ][3]؛ فقالتْ: «لوكان [الصَّانع موجودا؛ لوجب][4] أنْ يكون جسما أو جوهرا أو عرضا، وأنْ لا يَنْفَكَّ من أجناس [الموجودات][5] بيننا، لأنَّنا لَمْ نشاهد موجودا إلَّا هذا وصفه».

فإذا كان سؤال المعتزلة يَجُرُّ عليهم مثل هذا؛ وجب أنْ يُبَشَّرُوا ببئس الاستبشار.

---

(1) في (ع) (كون)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) في (ع): (عارضا)، والمثبت أليق بالسياق.

(3) في (ع) (أثبت)، والمثبت أليق بالسياق.

(4) في (ع) ما صورته: (المعا موجود يوجب)، ولعل المثبت أليق بالسياق.

(5) في (ع): (الموجود )، والمثبت أليق بالسياق.

وعلى أنَّا نحن لَمْ نَبْنِ الغائب على الشَّاهد إلَّا لوجه اقتضى ذلك فيه؛ وهو كونُه عِلَّة له، والقضاء بالشَّاهد على الغائب لا يكون إلَّا على أحد أربعة أوجه:

إمَّا أنْ يكون مِنْ حَدِّه وحقيقتِه؛ مثلُ قولنا في الحركة: إنَّها نُقْلَةٌ أو زَوَالٌ؛ فكُلُّ حركة هذا حكمها.

أو أنْ [يكون بعِلَّةٍ تَجْمَعُهما][1]؛ مثل قولنا في العلم.

أو أنْ يكون مِنْ شَرْطِه، أو مُتَضَمِّنًا له؛ مثل: الجوهر.

أو أنْ لا يَنفَكَّ مِنْ عَرَضٍ في الشَّاهد والغائب.

فأمَّا أنْ يقتضي بمجرد الشَّاهد على الغائب؛ فلا.

ثُمَّ أقَلُّ ما يلزمهم أنْ يحيلوا عالما لنفسه؛ لأنَّهم لا يجدوا في الشَّاهد عالما لنفسه، بل يلزمهم ما هو أعظم مِنْ هذا؛ وهو أنْ يحيلوا كونَ الباري عالما، لأنَّه ليس بذي عِلْمٍ عندَهم، وهم لَمْ يجدوا عالما إلَّا وله عِلْمٌ.

ورُبَّما قالوا: إنَّ الباري قديم لنفسه، فلو كان له عِلْمٌ؛ لوجب كونه قديما لنفسه، ولو كان كذلك؛ لكانا مِثْلَيْن، وذلك محال.

فالجواب: إنَّ هذا دعوى، لِمَ وَجَبَ إذا اشْتَرَكَ الشيئان في صفة نفسه أنْ يكونا مِثْلَيْنِ؟

ويقال لهم: هل وجب لَمَّا كان الإنسان محدثا لنفسه، وعِلْمُه محدثٌ لنفسه؛ أنْ يكونا مِثْلَيْن؟ فإنْ مروا على هذا؛ تجاهلوا وتركوا اعتقادَهم، وإنْ

---

(1) في (ع): (تكون نقلة بجميعها)، والمثبت أليق بالسياق.

أَبُوْهُ؛ نقضوا [و/ 194] أدِلَّتَهم.

وكذلك إنْ قالوا: لو كان له تعالى عِلْمًا[1] لوجب أنْ يكون مِثْلًا [لعلومنا][2]، لأنَّه كان يجب أنْ يتعلَّقَ بالمطلوبات على وجهِ تَعَلُّقِ [علومنا][3] بها، ولَمَّا لَمْ يجز أنْ يكون علمُه مِنْ جنس [علومنا][4]؛ ثبت أنَّه ليس بذي عِلْمٍ.

يقال لهم: مِنْ أين وجب أنْ يتماثل العِلْمَان بتساوي وجه متعلقهما؟! ومتى كان تساوي وجْهِ التَّعلقِ بَيْنَ كُلِّ صنفين لهما تعلق بمتعلق مخصوص طريقا [لتَماثُلهما][5]؟!

ثُمَّ نَقْلِبُ هذا عليهم في قولهم: «إنَّ نفسه تعالى عالمة»، فنقول: لو كان عالما بنفسه لوجب أنْ تكون نفسه مثل [علومنا][6]؛ لتساوي وجْهِ تعلُّقِهما [بالمعلوم][7].

وقولهم بعد هذا: إنَّ تعلُّقَ نفسه بالمعلومات تعلق العالِم بالمعلوم، فهو مفارقٌ لتَعَلُّقِ [العلم][8] بالمعلوم؛ هذيان لا يساوي استماعه له، لأنَّ [التعلق

---

(1) كذا في (ع).

(2) في (ع): (لعلوما)، والمثبت أليق بالسياق.

(3) في (ع): (على منا) في الموضعين، والمثبت أليق بالسياق.

(4) في (ع): (على منا) في الموضعين، والمثبت أليق بالسياق.

(5) في (ع): (لمتماثلهما)، والمثبت أليق بالسياق.

(6) في (ع): (على ما)، والمثبت أليق بالسياق.

(7) في (ع): (بالعلوم)، والمثبت أليق بالسياق.

(8) في (ع): (العالم)، والمثبت أليق بالسياق.

إنما][1] أوجِب لكون العالِم عالِمًا بالمعلوم على وجه واحد غير مُخْتَلِفٍ.

وإذا سُئِلُوا عن الفصل بَيْنَ تعلُّقِ العالِم بالمعلوم وتعلُّقِ العلم بالمعلوم؛ لَمْ يَجِدوا إلَّا هذه العبارة فقط، هذا إنْ ثبت لهم معناها، فكيف وليس في الوجود عالم تتعلق نفسه بالمعلوم إنْ لَمْ نتناول ذلك على تعلق العلم.

والله أعلم.

وفي قدر ما ذكرناه [مَقْنَعٌ][2].

**فأمَّا قوله: (إنَّ هذه الصِّفاتِ قَدِيمَةٌ غَيْرُ مُحْدَثَةٍ)**؛ [فنُدَلِّل][3] عليه فيما بعد.

## فصل

**قال القاضي أبو محمد عبد الوهاب -رحمه الله-:**

**فأمَّا قوله: (إنَّه تعالى كَلَّمَ مُوسَى بكَلامِهِ الذِي هو صِفَةُ ذاتِهِ)** إلى آخِرِ ما قاله في ذلك؛ فهو الكلام في أنَّ القرآن غيرُ مخلوق، وهو إجماع كافَّة أهل السُّنَّة وأئمة المِلَّة قبل الجَهْمِيَّةِ ومَنْ نشأ بعدهم مِنْ أتباعِهم المبتدعةِ.

**والدَّليل على ذلك:**

أنَّه لو كان مخلوقا؛ لَمْ يَخْلُ أنْ يكون جسما أو جوهرا أو عَرَضًا، لأنَّ أجناس المخلوقات لا تَنْفَكُّ مِنْ هذه الأقسام.

ولا يجوز أنْ يكون جسما؛ لأنَّ ذلك يوجِبُ قيامه بنفسه، وأنْ يكون مِنْ

---

(1) في (ع): ( لما)، ولعل المثبت أليق بالسياق.

(2) في (ع): (ممتنع)، والمثبت أليق بالسياق.

(3) في (ع): (فقددل)، والمثبت أليق بالسياق.

جنس سائر الأجسام.

ومثل ذلك يستحيل أنْ يكون جوهرا.

ولا يجوز أنْ يكون عَرَضًا؛ لأنَّه لو كان عَرَضًا؛ لَمْ يَخْلُ أنْ يكون مفعولا في مُحْدَثٍ، أو في ذات القديم تعالى، أو لا في مَحَلٍّ.

ولا يجوز أنْ تكون ذاتُ القديم مَحَلًّا للحوادث.

ولا أنْ يكون لا في مَحَلٍّ؛ لأنَّ ذلك يُخرجه عن جنسه، ويوجب قيام الصِّفات به.

ولا يجوز أنْ يكون مفعولا في مُحْدَثٍ؛ لأنَّ ذلك يوجب كونه كلاما لِمَنْ فُعِلَ فيه، كما أنَّ العلم والإرادة [1] المخلوقة في المحدث تكون علما وإرادة [لِمَنْ][2] فُعِلَا فيه، لا لمَنْ فَعَلَها.

فإذا بطلتْ هذه الأقسام -وإنْ كان محدثا لَمْ يَنْفَكَّ منها-؛ بطل أنْ يكون محدثا على كُلِّ وَجْهٍ.

**ودليل آخر**؛ وهو أنَّ الصفة الجائزة على الموصوف، متى عَرِيَ عنها مع صحة وصفه بها؛ لَمْ يَعْرَ منها إلَّا إلى عجز أو ضِدٍّ لها، ولو كان الباري فيما لَمْ يزل غيرَ مُتَكَلِّمٍ ثُمَّ صار متكلما؛ لوَجَبَ أنْ يكون قَبْلَ الكلام على ضِدٍّ مِنْ أضداده؛ مِنَ الخَرَسِ والسُّكوت -تعالى عن ذلك-، وهذه آفاتٌ لا يجوز أنْ تلحقه.

(1) في (ع) زيادة: (فالحركة)، ولعلها مكررة مصحفة مما بعده، وحذفها أليق بالسياق. وينظر «التمهيد» للباقلاني (ص269).

(2) في (ع): (لم)، والمثبت أليق بالسياق.

**واعلم أنَّ هذا الدليل مبني على ثلاثة فصول:**

**أحدها:** أنَّ للكلام المحدَثِ ضِدًّا؛ وهو السُّكوت والخَرَسُ، وأنَّ هذه الأشياء تُضَادُّه وتمنع وُجودَهُ في مَحَلِّها.

**والثاني:** أنَّ الحيَّ الذي يجوز عليه الكلام؛ لا يجوز أنْ يعرى منه ومِنْ ضِدِّه.

**والثالث:** بطلان التَّولد، وأنْ يفعل الفاعلُ في غيره على وجه التَّولد.

فإذا ثبت هذه الأمور؛ صَحَّ ما قلناه.

**والذي يدُلُّ أوَّلا على أنَّ للكلام المُحْدَثِ ضِدًّا** -وهو السُّكوت [وغيره][1]-؛ أنَّا نجد فيما ينشأ مضادَّةَ السُّكوت للكلام على حَدِّ ما نجد مضادَّةَ السَّواد [و/195] للبياض، والحركات للسُّكون، لأنَّا نجد الكلام ينافي السُّكوت، وإذا وُجِدَ السُّكوتُ امتنع الكلامُ.

و[يستحيل][2] فيما [يشاهد][3] كون الذات في الحال [الواحد][4] متكلما ساكتا كما نجد استحالة كونه متحركا ساكنا.

فإذا كانت الطريقة في ذلك واحدةً؛ وجب الحكم بتضادِّ السُّكوت والكلام بمثل ما به وجب الحكم بتضادِّ السَّواد والبياض.

**ثُمَّ الذي يَدُلُّ على المقدمة الثانية** -وهي الحيُّ الذي يصِحُّ أنْ يتكلم؛ لا

---

(1) في (ع): (وعنده)، والمثبت أليق بالسياق، وتقدم قول المصنف: «السكوت والخرس».

(2) في (ع): (يستحب)، والمثبت أليق بالسياق.

(3) في (ع): (يشا)، والمثبت أليق بالسياق.

(4) في (ع): (الواجب)، والمثبت أليق بالسياق.

يجوز أنْ يَعْرَى مِنَ الكلام وأضدادِه-؛ هو أنَّ يُسْقَطَ الكلامُ سبيلَ كُلِّ صِفَةٍ يَصِحُّ أنْ يكون موصوفا بها؛ فإنَّه لا يعرى عنها [إلَّا][1] إلى ضِدٍّ، كالعلم والقدرة وغيرهما، وأنَّه لو صَحَّ أنْ يعرى عن الكلام وضِدِّه في الحال الواحدة؛ لصَحَّ أنْ [يوجدا][2] فيه، وذلك مُحالٌ.

**والذي يدُلُّ على بطلان التَّوَلُّد:** أنَّه لو صَحَّ أنْ يفعل الفاعل في غيره؛ لجاز أنْ يعدم قبل حدوث ذلك الفعل في الغير، [ولجاز][3] ذلك تأتِّيه في كُلِّ فاعل.

ولأنَّه لا يصح له تركه مع وقوع سببه؛ فلَمْ يكن مِنْ فعله، كما أنَّ سوادَه وبياضَه وحركتَه الضَّروريَّةَ لَمَّا لَمْ يكن يَصِحُّ منه تركها؛ لَمْ يكن مقدورا له ولا مِنْ فعله، ولهذه الجملة بَسْطٌ يطول.

**وإذا ثبتَ هذه المقدماتُ**، وكان الباري سبحانه يَصِحُّ باتفاقنا أنْ يكون متكلما؛ وَجَبَ لو كان كلامه مُحْدَثا -على ما قالوا- أنْ يكون قبل إحداثه له على ضَرْبٍ مِنْ أضدادِه لِما أقمناه مِن الدَّليل على استحالة خُلُوِّ الحَيِّ المتكلم مِن الكلام وأضدادِه، وأن تكون تلك الأضداد آفاتٍ لِمَا بيَّنَّاه مِنْ وجوب وجود ضِدِّ الكلام المُحْدَثِ، وأنْ لا يوصف بفعله على وجه التَّوَلُّدِ لِمَا بيَّنَّاه، فإذا استحالتْ هذه الجملة؛ صَحَّ أنَّه لَمْ يَزَلْ مُتكَلِّمًا، وأنَّ كلامَه غيرُ مُحْدَثٍ ولا مخلوق.

---

(1) في (ع): (لا)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) في (ع): (يوجد)، والمثبت أليق بالسياق.

(3) في (ع): (ولو جاز)، والمثبت أليق بالسياق.

**ويَدُلُّ عليه:** قوله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾[الأعراف:54]، ففصل بَيْنَ الخلق والأمر؛ فدَلَّ على أنَّ أمره غيرُ مخلوق.

**فإنْ قيل:** فقد قال: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا﴾[النساء:47].

**قلنا:** المراد بذلك: الحادِثُ الواقع، فسمَّاه «أمرا»؛ كما يقول النَّاس: «هذا أمر عظيم» للخطب النَّازل، والأمر مِنَ الفعل والشأن غيرُ الأمر مِنَ القول، والمراد بذلك في هذا الموضع؛ انتقامه مِنَ الكافرين وعقابُه لهم، ونصْرُه للمؤمنين.

**وتعلقوا** بقوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾[الأنبياء:2].

وهذا **لا تَعَلُّقَ فيه**، لأنَّه قد قيل: إنَّ المراد به وَعْظُ الرَّسول و[تخويفه][1] لهم، ويبين أنَّ ذلك هو المراد قوله: ﴿إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾، وهذه عادتهم كانت في مواعظ الرسول لهم دون القرآن، لأنَّهم كانوا إذا سمعوا القرآن أُفْحِمُوا وتَحَيَّرُوا وبُهِتُوا، ويَرُدُّ عليهم ما يشغلهم عن الضَّحك والاستهزاء.

وقيل: إنَّ ذِكْرَ المُحْدَثِ يُراد به: إنزالُ بعضه بعد بعض.

**ومِنَ المُعتمد في الجواب:** أنَّ نَعْتَ الذِّكْرِ [بالحدوث][2]؛ يَدُلُّ على أنَّ منه ما ليس بمُحْدَثٍ، لأنَّه لولا ذلك لَمْ يكن للنَّعت به فائدة، ألَا ترى أنَّه لا فائدةَ بأنْ تقول: «ما يأتيني مِنْ رجل ذَكَرٍ وامرأةٍ أنثى»؛ لأنَّ الرَّجل لا يكون إلَّا ذكرا، والمرأةُ لا تكون إلَّا أنثى، ويَصِحُّ أنْ تقول: «ما يأتيني مِنْ رجلٍ عربِيٍّ

(1) في (ع): (تحريفه)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) في (ع): (الحدوث)، والمثبت أليق بالسياق.

أو قُرَشِيٍّ»؛ لأَنَّه قد يكون على ذلك الوصف وعلى خلافه.

**وقالوا:** لو كان لَمْ يزل مُتكلِّما، وكان كلامُه غيرَ مخلوق؛ لكان لَمْ يزل قائلا: ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَا﴾[نوح:1]، و﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ﴾[الحجر:9]، ولو كان كذلك؛ لكان كذبا، لأَنَّه مُخبِر عن أنَّه قد أرْسَلَ، وهو لَمْ يُرْسِلْ.

**والجواب:** أنَّ هذا القول عند كُلِّ مَنْ نفى خلق القرآن خَبَرٌ عن إرسال نوح، لا أنَّه قَبْلَ إرساله خَبَرٌ عن أنَّه سيرسله، وبَعْدَ إرساله خَبَرٌ أنَّه أرْسَلَه، فليس ذلك بموجب لتغيير الخَبَرِ، لكن لتغيير المُخْبَرِ.

ومثل هذا ما يُتَّفَقُ عليه في العلم، ألَا ترى أنَّ علمَه قَبْلَ خَلْقِ الدُّنيا بأَنَّها ستكون؛ هو عِلْمُه بعد خَلْقِها بأَنَّها قد كانت ووُجِدَتْ، وليس ذلك [و/ 196] لأنَّ علمَه أو نفسَه التي بها علم عندهم تَغَيَّرَتْ، لكنْ بتجدُّدِ الصِّفات على المعلوم، فكذلك هذا.

**فإنْ قيل:** إنَّ الصِّيغة للماضي بقوله: ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا﴾.

**قيل له:** هذا سؤالٌ لا يلجأ إليه إلَّا ضَيِّقُ العَطَنِ، لأَنَّه لا شيء يحيل الإخبار عن الماضي بلفظ المستقبل، وعن المستقبل بلفظ الماضي، ألَا ترى أنَّه قال: ﴿وَقَالَ ٱلشَّيۡطَٰنُ لَمَّا قُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ﴾ [إبراهيم:22]، ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ فِي ٱلنَّارِ لِخَزَنَةِ جَهَنَّمَ﴾ [غافر: 49]، وكُلُّ ذلك لَمْ يكن بعدُ.

فإن قيل: معناه: أنَّه سيكون.

قيل: وكذلك ما سألتُم عنه.

**فإنْ قالوا:** لو كان كلامُه غيرَ مخلوق؛ لكان لَمْ يزل آمِرًا وناهِيًا، والآمِرُ ولا مأمورَ؛ محالٌ.

**قُلنا:** لأهل السُّنَّة في هذا جوابان:

أحدهما: أنَّه -جَلَّ وعَزَّ- لَمْ يَزَلْ آمِرًا وناهِيًا [لِمَنْ][1] يكون مِنْ بَعْدُ، على معنى أنَّه إذا خَلَقَه وأوْجَدَه، وصار بصِفَةِ مَنْ يُكَلَّفُ؛ لَزِمَهُ الأداءُ، وأكثر ما في ذلك أنْ يأمُرَ المعدومَ، وذلك غَيْرُ مُمْتَنِعٍ، ألَا ترى أنَّ أوامر الرَّسول هي أوامر لمَنْ كان في عصره، و[لِمَنْ] يوجَدُ بعده.

والجواب الآخر: أنَّه تعالى لَمْ يزل مُتَكَلِّمًا، إلَّا أنَّ الكلام لا يكون أمْرًا إلَّا إذا كان هناك مأمور، لأنَّ كونَه أمْرًا معنًى زائدًا[2] على كونه كلاما، لأنَّه يكون عندهم أمْرًا [لإفهام][3] المأمورُ به.

وكيف كان الأمْرُ؛ فالسؤال ساقطٌ على الأمرين معا.

**فإنْ قالوا:** لو كان لَمْ يزل متكلما؛ لكان هاذيا، إذْ ليس ثَمَّ مَنْ يسمع كلامَه.

**واعلم** أنَّ هذا مِنْ عُمَدِ أسولتهم، وهو مِن الرَّكاكة بحيث لا يستحق أنْ يُذكر، فضلا عن أنْ يُتكَلَّفَ الجوابُ عنه، لأنَّ الهذيان ليس معناه أنَّه غير مسموع، لأنَّ المُسَبِّحَ وحدَه لا يَسمع أحدٌ كلامَه، وليس [بهاذٍ][4].

---

(1) في (ع) ما صورته: (لم) في الموضعين، والمثبت أليق بالسياق.

(2) كذا في (ع)، وهي لغة.

(3) في (ع) ما صورته: (لانهام)، والمثبت أليق بالسياق. [وينظر معناه في «التقريب والإرشاد» للباقلاني (302/2)].

(4) في (ع): (بهذاذ)، والمثبت أليق بالسياق.

**فإنْ قالوا:** هو يسمع كلام نفسه.

**قيل له:** فالسؤال عن هذا محال، لأنه لا يبقى في العالم هذيان إذا كان الهاذي أيضا يسمع كلام نفسه، ولأنَّ الباري تعالى يسمع كلام نفسه، فقولكم: «ولا أحَدَ يسمع كلامَه»؛ محالٌ.

**فإنْ قالوا:** المُسَبِّحُ؛ اللهُ يسمع كلامَه.

**قيل لهم:** واللهُ يسمع الهذيان، ولا يخرجه عن أنْ يكون هذيانا، لأنَّه ليس معنى الهذيان أنَّه لا يُسْمَعَ، لأنَّ سماعه لا يخرجه عن ذلك عن أنْ يكون هذيانا، كما أنَّه تعالى يسمع مِنْ عباده الصِّدق والكذب، لا يخرجه عن ذلك عن أنْ يكون [صدقا أو][1] كذبا.

فبان بهذه الجملة سقوط ما قالوه، وأنَّ الهذيان هو الكلام الذي لا يفيد.

وقال الجُبَّائي في كتابه المعروف بـ«الأصول»:

«وقد استدَلَّ بعضُهم بأنَّه لو كان مخلوقا لمات»، قال: «فيقال لهم: فما تقولون في الجمادات وغيرها، وكذلك الموت هو مخلوق ولا يموت».

وهذا يَدُلُّك على أنَّ غرض القوم الطَّنْزُ[2] بالدِّين واللعب والمجون، وإلَّا فمَنْ رأيتَ مِنَ المُخْلِصِين يقول: «إنَّ استحالة الموت على الذات دلالة على نفي خلقها»؟! أوليس الصِّبيان يعلمون أنَّ الأعراض كُلَّها لا توصف بالحياة ولا بالموت.

---

(1) في (ع): (هذبا)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) «الطَّنْزُ» -بالفتح-: السُّخرية. [«تاج العروس» (15/ 198)]

فأمَّا ما ذكره: «مِنْ أنَّ الموت مخلوقٌ ويستحيل أنْ يموت»؛ فظَنٌّ منه بأنَّ القوم يجعلون استحالة الموت [علة][1] في نفي الخلق ووجوب القدم.

وقد بَيَّنَّا أنَّ القوم بمعزل عن هذا.

والجواب عمَّا قاله: أنَّ أصحاب الحديث يَمُرُّون على الحديث المروي في هذا، وهو ما رُوي عنه: «أنَّ الموت يؤتى به في صورة كبش أملح، فيذبح ما بين الجنة والنار، ويقال: يا أهل الجنة خلود فلا موت، ويا أهل النَّار خلود فلا موت»[2].

وإنَّما [يُمتَنع][3] هذا على مذاهبهم في جَحْدِ الأخبار واطِّراحها، ونِسْبَة الذَّاهبين إليها والقائلين بها إلى الحشو.

فأمَّا نحن، فقد أجبنا عن جملة السؤال بما قدمناه.

وبالله نعوذ مِنَ الأهواء المُضِلَّة والبدع المحدَثَة، وهو وَلِيُّ الإعاذة مِنْ ذلك بمَنِّه.

## فصل

**قال -رحمه الله-:**

**(والإيمانُ بالقَدَرِ خيرِه وشَرِّه، حُلْوِه ومُرِّه، وكُلُّ ذلك قد قَدَّرَه** [و/ 197] **الله رَبُّنا، ومقاديرُ الأمورِ بيدِه، ومَصْدَرُها عن قضائِه، عَلِمَ كُلَّ شيء قبل كونِه فجرَى على قَدْرِه، لا يكون مِنْ عبادِه قولٌ ولا عملٌ إلَّا وقد قضاه وسَبَقَ علمُه**

---

(1) في (ع): (عليه)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) رواه البخاري (4730) ومسلم ([40] 2849) من حديث أبي سعيد -رضي الله عنه-.

(3) في (ع): (يمنع)، والمثبت أليق بالسياق.

به، ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك:14]).

**قال القاضي -رضي الله عنه-:**

هذا الذي قاله هو قولُ أهل السُّنَّة وأئمة الحديث، ومذهبُ السَّلف الصالح، والأخبار متواترة باللفظ الذي عبر به، وهو قوله ﷺ: «لَنْ يبلغَ عبدٌ حقيقة الإيمان حتى يؤمن بالقَدَرِ؛ خيرِه وشَرِّه، حُلْوِه ومُرِّه، وحتى يعلم أنَّ ما أصابه لَمْ يكنْ لِيُخطئَه، وأنَّ ما أخطأه لَمْ يكن لِيُصيبه، وأنَّ كُلَّ شيء بقدر، حتى العَجْز والكَيْس»[1].

وفيه أخبارٌ كثيرةٌ مسندةٌ وموقوفةٌ على الصحابة والتابعين، لولا تَعَذُّر جمعها للشُّغل بالسَّفَر، [و][2]ضيق الوقت به؛ لذكرنا طُرُقها، واسْتَقْصَينا جميع ما وَرَدَ منها.

وقد قال تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر:49]؛ فعَمَّ ولَمْ يَخُصَّ.

وقال: ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ﴾ [المرسلات:23].

وقد زعمت القدريَّة المعتزلة أنَّ الله تعالى لَمْ يُقَدِّرِ المعاصِيَ ولا الشَّرَّ، وأنَّ ذلك جارٍ في خلقه وسلطانه بغير قدرة الله ولا بإرادته، فنَفَوْه عن الله، وأثبتوا لأنفسهم تقديرَ ذلك والتَّفَرُّدَ بملكه والقُدْرَة عليه دون رَبِّهم، حتَّى قال

(1) روى الترمذي (2144) قوله: «لا يؤمن عبد حتى يؤمن بالقدر خيره وشره، حتى يعلم أنَّ ما أصابه لَمْ يكن ليخطئه، وأنَّ ما أخطأه لَمْ يكن ليصيبه»، وقال: «وهذا حديثٌ غريب، لا نعرفه إلَّا مِنْ حديث عبد الله بن ميمون، وعبد الله بن ميمون منكر الحديث»، وروى مالك في «الموطأ» (3340)، ومِنْ طريقه مسلم في صحيحه (2655) قولَه: «كُلُّ شيء بقدر، حتى العَجْز والكَيْس».

(2) في (ع): (في)، والمثبت أليق بالسياق.

بعضُ طواغيتهم: «إنَّه لو كان طفل على حاجز بين الجَنَّة والنَّار [لما كان][1] الله موصوفا بالقدرة على طرحه إلى الجنَّة، وإبليسُ موصوفا [بالقدرة][2] على طرحه إلى النَّار، وأنَّ الله لا يوصف بالقدرة على ذلك».

وزعموا أنَّ خلافَ هذا كُفْرٌ وشِرْكٌ.

واستوجَبُوا بذلك هذه التَّسمية التي أجمع المسلمون على كُفْرِ مَنْ باء بموجبهما.

**والأخبار متواتِرَة بتكفير القدرِيَّةِ وإخراجهم مِنْ الإسلام،** [وإضافتهم][3] إلى أصناف الكفر، وأنَّ جميع ما يَتَصَرَّفُ العبادُ فيه مِن خيرٍ وشَرٍّ، وطاعَةٍ ومعْصِية بقَدَرٍ سابقٍ مِنَ الله -سبحانه وتعالى-، وبتكذيب مَنْ نَفَى ذلك وتكفيرِه.

**فمِنْ متواتر الأخبار ومستفيضها[4]:**

قوله ﷺ: «القدرية مجوس هذه الأمة»[5].

(1) في (ع): (لكان)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) في (ع): (القدرة)، والمثبت أليق بالسياق.

(3) في (ع): (وأصنافهم)، والمثبت أليق بالسياق.

(4) أورد المصنف -رحمه الله- أحاديث كثيرة، لكنها لا تثبت، فضلا عن أن تكون متواترة، وقد قال ابن تيمية -رحمه الله- في «مجموعة الفتاوى» (8/ 268): «قد جاءت الآثار فيهم أنهم «مجوس هذه الأمة»؛ كما روي ذلك عن ابن عمر وغيره من السلف، وقد رويت في ذلك أحاديث مرفوعة إلى النبي ﷺ، منها ما رواه أبو داود والترمذي، ولكن طائفة من أئمة الحديث طعنوا في صحة الأحاديث المرفوعة في ذلك».

(5) رواه أبو داود (4691) من طريق عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن ابن عمر -رضي الله عنه-، وقال المنذري في «مختصر سنن أبي داود» (3/ 272): «هذا منقطع؛ أبو حازم سلمة بن دينار لم =

وقوله -عليه السلام-: «القدرية نصارى هذه الأُمَّة»[1].

وقوله -عليه السلام-: «صنفان مِنْ أُمَّتي ليس لهم في الإسلام نصيبٌ؛ المُرْجِئَةُ والقَدَرِيَّةُ»[2].

وقوله -عليه السلام-: «لِكُلِّ أُمَّةٍ مجوسٌ، ومجوسُ هذه الأمَّةَ القدريَّةُ، لا تعودوهم إذا مرضوا، ولا تُصَلُّوا عليهم إذا ماتوا»[3].

وقوله: «اتَّقوا هذه القدرِيَّة، فإنَّها [شعبة][4] مِنَ النَّصرانية»[5].

ومِنْ رواية سعد بن أبي وقاص عن النَّبي ﷺ، قال: سمعته يقول: «أربع مَنْ كُنَّ فيه فهو مؤمنٌ، ومَنْ [جاء][6] بثلاث وكتم واحدة فهو كافرٌ: شهادة أنْ لا إله إلَّا الله، وأنِّي رسولُ الله، وأنَّه مبعوث بعد الموت، والإيمان بالقدر خيرِه وشَرِّه»[7].

---

يسمع مِنْ ابن عمر، وقد روى هذا الحديث من طرق عن ابن عمر ليس فيها شيء يثبت»، وقال ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (225): «هذا الحديث لا يصح».

(1) ذكره اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (1268) (1309) من كلام الشعبي غير مرفوع.

(2) رواه الترمذي (2149) وابن ماجه (62)، وقال ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (3/ 611) وابن الجوزي في العلل المتناهية (240): «حديث لا يصح».

(3) رواه أبو داود (4691)، وهو حديث لا يصح كما في «العلل المتناهية» (227).

(4) في (ع): (سيعة)، والتصويب من مصادر التخريج.

(5) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (11680) من حديث ابن عباس، وفيه نزار بن حيان، قال ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (1/ 153): « هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ، قال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج بنزار بن حيان بحال».

(6) في (ع): (جاءت)، والمثبت أليق بالسياق.

(7) رواه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (4/ 687) وتمام في «فوائده» (965- =

ومِنْ رواية أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ: «إنَّ الله يقول: أَنا الله لا إله إلَّا أنا، خلقتُ الخيرَ وقدَّرتُه، فطوبى لمَنْ [خلقتُه][1] للخير، وخلقتُ الخير له، وأجريْتُ الخير على يديه، أنا الله لا إله إلا أنا، خلقتُ الشَّرَّ وقدَّرْتُه، فويلٌ لمَنْ خلقتُ الشَّرَّ له، وخلقتُه للشَّرِّ، وأجْرَيْتُ الشَّرَّ على يديه»[2].

ورُوي عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أنَّ رسول الله ﷺ قال: «تحاجَّ آدمُ وموسى -عليهما السلام-، فحَجَّ آدمُ موسى، فقال له موسى: أنت آدم الذي أغويتَ النَّاس وأخرجتهم مِنَ الجَنَّة؟ فقال له آدم: أنت موسى الذي أعطاك الله عِلْمَ كُلِّ شيء، واصطفاك على النَّاس برسالاته؟ قال: نعم، قال: أفتلومني على أمر قد قدره الله عليَّ قبل أنْ أُخلق؟»[3].[و/ 198]

وروى مالك عن زيد بن أبي [أُنَيْسَةَ الجزري][4]، [عن][5] عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب[6]، [أنه][7] أخبره مسلم بن يسار الجهني،[8]

---

970)، وقال: «حديث غريب لم يحدث به إلا حماد بن مالك الأشجعي».

(1) في (ع): (خلقه)، والتصويب من مصادر التخريج.

(2) قال العراقي في «المغني عن حمل الأسفار» (4202): «ابن شاهين في شرح السنة عن أبي أمامة بإسناد ضعيف».

(3) «الموطأ» (3336)، ورواه من طريقه مسلم (2652)، ورواه البخاري (6614) من حديث سفيان عن أبي الزناد به، بنحوه.

(4) في (ع): (أنية الخدري)، والتصويب مِن مصادر التخريج.

(5) في (ع): (أن)، والتصويب مِن مصادر التخريج.

(6) في (ع) زيادة: (عن أبيه عبد الرحمن)، وليست في مصادر التخريج.

(7) زيادة من مصادر التخريج.

(8) في (ع): (أخبره)، وحذفها موافق لمصادر التخريج.

أنَّ عمر بن الخطاب -رضوان الله عليه- سئل عن هذه الآية: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [الأعراف:172] الآية، فقال عمر: سمعتُ رسول الله ﷺ سُئِل عنها فقال: «إنَّ الله خلق آدم، ثُمَّ مسح ظهره بيمينه، فأخرج منه ذرية، ثُمَّ قال: خلقتُ هؤلاء للجَنَّة، وبعمل أهل الجَنَّة يعملون، ثُمَّ مسح ظهره، فاستخرج منه ذرية، ثُمَّ قال: خلقتُ هؤلاء للنَّار، وبعمل أهل النَّار يعملون، فقال رجل: يا رسول الله، [ففيم][1] العمل؟ فقال رسول الله ﷺ: [إن الله][2] إذا خلق العبد للجَنَّة استعمله بعمل أهل الجَنَّة حتى يموت على عمل مِنْ أعمال أهل الجَنَّة؛ فيدخل به الجنة، وإذا خلق العبد للنَّار استعمله بعمل أهل النَّار حتى يموت على عمل مِنْ أعمال أهل النَّار؛ فيدخل به النَّار»[3].

وروى مالك عن أبي الزِّناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لا تسألِ المرأةُ طلاق أختها لِتَسْتَفْرِغَ صَحْفَتَها، ولتَنْكِحْ، فإنَّما لها ما

---

(1) في (ع) ما صورته: (فبيم)، والتصويب مِن مصادر التخريج.

(2) زيادة مِن مصادر التخريج.

(3) «الموطأ» (3337)، ومن طريقه الترمذي (3075)، وقال: «هذا حديث حسن، ومسلم بن يسار لم يسمع من عمر، وقد ذكر بعضهم في هذا الإسناد بين مسلم بن يسار وبين عمر رجلا»، وقال ابن عبد البر في «الاستذكار» (26/90): «حديث منقطع لأن مسلم بن يسار هذا لم يلق عمر بن الخطاب، بينهما نعيم بن ربيعة، هذا إن صح؛ لأن الذي رواه عن زيد بن أنيسة فذكر فيه نعيم بن ربيعة ليس هو أحفظ من مالك، ولا ممن يحتج به إذا خالفه مالك، ومع ذلك فإن نعيم بن ربيعة ومسلم بن يسار جميعا مجهولان غير معروفين بحمل العلم ونقل الحديث، وليس هو مسلم بن يسار البصري العابد، وإنما هو رجل مدني مجهول».

قُدِرَ لها»[1].

وروى مالك عن زياد بن سعد عن عمرو بن دينار أنَّه سمع عبد الله بن الزبير يقول في خطبته: «إنَّ الله هو الهادي والفاتِنُ»[2].

وروى مالك عن عَمِّه أبي سُهَيْلٍ، قال: كنتُ أسيرُ مع عمرَ بن عبد العزيز فقال: «ما رأيك في هؤلاء القدريَّة؟» فقلتُ: «أرى أنْ تَسْتَتِيبَهم، فإنْ قبلوا ذلك وإلَّا [عرضتهم][3] على السَّيف»، فقال عمر: «وذلك رأيي»، قال مالكٌ: «وذلك رأيي»[4].

وروى مالك عن زياد بن سعد عن عمرو بن مسلم عن طاوس [اليماني][5] أنَّه قال: أدركتُ ناسا مِنْ أصحاب رسول الله ﷺ يقولون: «كُلُّ شيء بقَدَرٍ»، قال طاوس: سمعتُ عبد [الله][6] بن عمر يقول: قال رسول الله ﷺ: «كُلُّ شيء بقدر، حتى العَجْز والكَيْس»[7].

وروى أحمد بن حنبل، قال حدثنا عبد الله بن يَزِيدَ، قال حدثنا سعيدُ بن أبي أيوب، قال أخبرني أبو صَخْرٍ عن نافع قال: كان [لابن][8] عمر صديقٌ مِن

(1) «الموطأ» (3344)، ومِن طريقه البخاري (6601).

(2) «الموطأ» (3341).

(3) في (ع): (أعرضتهم)، والتصويب مِن مصادر التخريج.

(4) «الموطأ» (3342).

(5) في (ع): (السماني)، والتصويب مِن مصادر التخريج.

(6) في (ع): (الرحمن)، والتصويب مِن مصادر التخريج.

(7) «الموطأ» (3339)، ومن طريقه مسلم (2655).

(8) في (ع): (ابن)، والتصويب مِن مصادر التخريج.

أهل الشَّامِ [يكاتبه][1]، فكتب إليه ابن عمر: بلغني أنَّك تكلمْتَ في شيء مِن القَدَر، فإيَّاك أنْ تكتب إليَّ، فإنِّي سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «إنَّه سيكون في أُمَّتي أقوامٌ يُكَذِّبون بالقَدَرِ»[2].

وروى حمَّادُ بن زيد عن خالد الحَذَّاءِ، قال: قلتُ: يا أبا سعيد[3]، أخْبِرْني عن آدم، أَلِلسماء خُلِقَ أم للأرض؟ فقال: «بل للأرض»، قلتُ: أرأيتَ لو اعتصَمَ فلَمْ يأكل مِن الشَّجرة؟ قال: «لَمْ يكن له منه بُدٌّ»، قلتُ: أخبرني عن قوله: ﴿مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ بِفَٰتِنِينَ ١٦٢ إِلَّا مَنْ هُوَ صَالِ ٱلْجَحِيمِ﴾[الصافات:163]، قال: «إنَّ الشَّياطين لا يفتنون بضلالتهم إلَّا مَنْ أوْجَبَ الله له الجحيم»[4].

وروى عطاء بن [أبي][5] رباح عن عمرو بن شعيب، قال: كنت عند سعيد ابن المُسَيِّبِ جالسا، فذكروا أنَّ أقواما يقولون: «قدَّر الله كُلَّ شيء ما خلا الأعمال»، قال: فوالله ما رأيتُ سعيدا غضب غضبا قَطُّ أشَدَّ منه حتى هَمَّ بالقيام، ثُمَّ قال: تكلموا به؟! أمَا والله لقد سمعتُ فيهم حديثا كفاهم به شَرًّا، وَيْحَهُم لو يعلمون، قلتُ: يرحمُك الله يا أبا محمد، وما هو؟ قال: حدثني رافع بن خديج أنَّه سمع رسول الله ﷺ يقول: «يكون قوم مِنْ أُمَّتي يكفرون

---

(1) في (ع): (فكاتبه)، والتصويب مِن مصادر التخريج.

(2) «مسند أحمد» (5639)، ومِن طريقه أبو داود (4613)، وأبو صخر واسمه حميد بن زياد، قال ابن عدي في «الكامل» (3/ 70): «هو عندي صالح الحديث، وإنما أنكرت عليه هذين الحديثين: «المؤمن مألف» وفي القدرية اللذين ذكرتهما، وسائر حديثه أرجو أن يكون مستقيما».

(3) وهو: الحسن البصري.

(4) رواه أبو داود (4614).

(5) زيادة مِن مصادر التخريج.

بالقرآن[1] -وهم لا يشعرون- كما كفرت اليهود والنَّصارى»، قلتُ: وكيف ذلك؟ قال: «يُقِرُّون ببعض القَدَرِ ويكفرون ببعضِه»، قلتُ: فما يقولون؟ قال: «يقولون: الخيرُ مِن الله، والشَّرُّ مِنْ إبليسَ، فيقرؤون على ذلك كتاب الله، ويكفرون بالقرآن بعد الإيمان والمعرفة، فما [و/199] تلقى أُمَّتي منهم مِن العداوة والبغضاء والجدال، أولئك زنادقة هذه الأُمَّة، مع أنَّهم ليسوا بأوَّلِ مَنْ سَبَقَ إلى هذا، إنَّ [عامَّة][2] مَنْ هلك مِنْ بني إسرائيل بالتَّكذيب بالقَدَرِ»، قلتُ: فقل لي، فكيف الإيمان بالقَدَرِ؟ قال: «أنْ تؤمن بالله وَحْدَه، وأنَّه [لا يملك][3] معه أحَدٌ ضَرًّا ولا نفعا، وتؤمن بالجنَّة والنَّار، [و][4]تعلم أنَّ الله خلقهما قبل خَلْقِ الخلق ثُمَّ خَلَقَ خلقه، فجعل مَنْ شاء منهم للجنَّة، ومَنْ شاء منهم للنَّار عدل ذلك، فكُلٌّ يعمل لِمَا قد فرغ منه له، وهو صائر إلى ما فرغ منه»[5]، اختصَرْتُه.

وعن ابن عمر قال: «إنَّ القدريَّةَ حملوا عقولهم على قدرة الله، وقالوا لله: «لِمَ؟»، ولا ينبغي أنْ يُقال لله: «لِمَ؟»، فإنَّه ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء:23]، وإنَّ القدريَّةَ يقولون: «إنَّ الله لا يخلق الشَّرَّ»، فبَرَّأُوا الله مِنْ طائفة

(1) في مصادر التخريج: (بالله وبالقرآن).

(2) في (ع): (علامة)، والتصويب مِن مصادر التخريج.

(3) زيادة من مصادر التخريج.

(4) زيادة من مصادر التخريج.

(5) رواه العقيلي في «الضعفاء» (3/ 357) من طريق عطية بن عطية عن عطاء بن أبي رباح، به، وذكره ابن أبي حاتم في «العلل» (2807) من طريق ابن لهيعة عن عمرو بن شعيب به، وقال: «سمعت أبي يقول: هذا حديث عندي موضوع».

مِنْ خلقه، وهم المشركون حَقًّا»[1].

ثُمَّ قال بعد ذلك: «لا تُكَلِّمُوا القدريَّةَ ولا تُجالسوهم، ولا تُبايعوهم ولا تُصاهروهم، ولا تَعُودُوا مرضاهم ولا تُشَيِّعوا جنائزهم؛ فإنَّهم مجوس هذه الأُمَّة»[2].

وذُكِرَ عن عمرو بن [عبيد][3] أنَّه قال لَمَّا سمع هذا الحديث: كان ابنُ عمر حَشَوِيًّا، قال أبو النضر: فقلتُ له: ما كنتُ أظنُّ هذا إلَّا شيئا [يقوله][4] سفهاؤكم، قال: فأيُّ شيء الحشوي عندك؟!![5]

**فإنْ قالوا:** فهذا الذي أوردتموه إنَّما هو في ذَمِّ القدرِيَّة، ونحن نُعْطِي[6] ذلك، لكن لِمَ زعمتم أنَّا نستحق هذا الاسم؟

**قُلنا:** مِنْ قِبَلِ أنَّكم نفيتم التَّقدير والخلق عن الله، و[أثبتموه][7] لأنفسكم؛ فلزمكم الاسم، لأنَّه اسم موضوع للذَّمِّ، ولا يلزمنا نحن؛ لأنَّا مُحِقُّون فيما نثبته لله -عزَّ وجلَّ- على ما وَرَدَ به القرآن والأخبار.

وقال أحمدُ بنُ يحي ثعلب: «القدري مَنْ زعم أنَّه يقدر، ولا يكون قدريا

---

(1) رواه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (4/ 758) من قول علي بن حسين.

(2) رواه ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (4/ 152).

(3) بياض في (ع)، وهو عمرو بن عبيد أبو عثمان البصري، كبير المعتزلة وأولهم (ت143هـ)، ترجمته في «سير أعلام النبلاء» للذهبي (6/ 104).

(4) في (ع): (لقوله)، والمثبت أليق بالسياق.

(5) نقله مختصرا ابن ماكولا في «الإكمال» (7/ 266).

(6) أي: نُسَلِّم بذلك.

(7) في (ع): (أتيتموني)، والمثبت أليق بالسياق.

مَنْ زعم أنَّه لا يقدر»[1].

**فإنْ قالوا**: فتقولون: إنَّ الله تعالى قدر المعاصيَ والمآثِمَ على خلقه وقضاها؟

**فالجواب**: إنَّا نقول ذلك كما أطلقه المسلمون وأئمة أهل السُّنَّة، مِنْ أنَّه [قدَّرها و][2]قضاها عليهم على ما أراد أنْ تكون عليه مِن القُبْحِ والفَسادِ، كما نقول: إنَّه قدَّر الطَّاعات وأعمالَ الخير على ما أراد أنْ تكون [عليه][3] مِن الصِّحة و[التَّشريف][4]، وهذا قول أئمة السلف.

وذكر عن حماد بن زيد أنَّه قال: قال رجل مِنْ أهل القدر: «ليس في القرآن أشَدُّ علينا مِنْ قوله: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِي ٱلْكِتَٰبِ لَتُفْسِدُنَّ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ﴾ [الإسراء:4]»[5].

وقال عون بن معمر: سمعتُ سعيد بن أبي عَرُوبة -وكان يرى القدر- يقول: «ما في القرآن [آيةٌ][6] أشَدُّ عليَّ مِنْ قوله: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَآءُ وَتَهْدِي مَن تَشَآءُ﴾ [الأعراف:155]»[7].

---

(1) رواه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (4/ 779).

(2) في (ع): (قدره أو)، والمثبت أليق بالسياق.

(3) في (ع): (علمه)، والمثبت أليق بالسياق.

(4) في (ع): (التشويف)، والمثبت أليق بالسياق.

(5) لم أجد من خرجه فيما بين يدي من مراجع، وروى عبد الله بن أحمد في «السنة» (922) عن طاوس قال: كنت مع ابن عباس -رضي الله عنهما- في حلقة، فذكر أهل القدر، فقال: أفي الحلقة منهم أحد فآخذ برأسه، ثم أقرأ عليه: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِي ٱلْكِتَٰبِ لَتُفْسِدُنَّ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾[الإسراء:4]، وأقرأ عليه آية كذا وآية كذا.

(6) في (ع): (إنه)، والمثبت من مصادر التخريج.

(7) ذكره ابن قتيبة في «تأويل مختلف الحديث» (ص140)، وعنده (عمرو بن عون) بدل (عون بن معمر).

وقال داود بن أبي هند: «ما نشأتِ القدرِيَّةُ بالبصرة حتى نشأ مَنْ أسلم مِن النَّصارى»[1].

**فإنْ قالوا:** فإذا قلنا: إنَّ الله قضى بكذا، فما معنى هذا الإطلاق؟

**قلنا:** لفظ القضاء لفظ مشترك بَيْنَ [معان][2] مختلفة:

**منها:** «القضاء» بمعنى: الأمر.

ومنه: قوله: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَاتٖ فِي يَوۡمَيۡنِ﴾[فصلت:12]؛ معناه: خَلَقَهُنَّ.

وقوله: ﴿فَلَمَّا قَضَيۡنَا عَلَيۡهِ ٱلۡمَوۡتَ﴾[سبأ:14]؛ معناه: أمَتْنَاه.

ومنه قوله: ﴿فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾[طه:72].

**ومنها:** «القضاء» بمعنى: التقدير؛ كقوله: ﴿قَدَّرَ فَهَدَىٰ﴾[الأعلى:3]، ﴿وَقَدَّرۡنَا فِيهَا ٱلسَّيۡرَ﴾[سبأ:18].

**ومنها:** «القضاء» بمعنى: الحكم والإلزام، كذلك: «قضى القاضي على فلان بنفقة زوجته»؛ معناه: ألْزَمَه ذلك وحَكَمَ عليه به.

ورُبَّما عاد هذا إلى معنى «الأمر» الذي قدَّمناه.

وإذا احتمل اللفظ ما قلناه؛ [فأيُّ][3] هذه المعاني أُرِيدَ به كان صحيحا إنْ شاء الله.

وبالله التوفيق.

---

(1) رواه ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (4/ 300) بلفظ: «فَشَتْ» و«فشا»، بدل: «نشأت» و«نشأ».

(2) في (ع): (مكان)، والمثبت أليق بالسياق.

(3) في (ع): (فأمر)، والمثبت أليق بالسياق.

# فصل

**فأمَّا قوله: (عَلِمَ كُلَّ شيء قَبْلَ كَوْنِه؛ فجَرَى على قَدره، فإنَّه لا يكون مِنْ [عِبَادِه]**[1] **قَوْل ولا عَمَل إلَّا وقد قَضَاه وسَبَقَ عِلْمُهُ به)**؛ فهو القول الصحيح الذي خلافُه كُفْرٌ وضَلالٌ، [و/200] وقد وَرَدَ القرآن بأنَّ الله -تعالى- يعلم الأشياء قبل كونِها، وأنَّه يعلم ما لا يكون لو صَحَّ كونه كيف يكون[2]، وأنَّ علمَه سابقٌ في خلقه، ودَلَّتِ العقول على ذلك[3].

**فأمَّا القرآن:**

فقوله: ﴿عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَـٰدَةِ﴾[الأنعام:73].

وقوله: ﴿إِنِّىٓ أَعْلَمُ غَيْبَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[البقرة:33].

وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾[لقمان:34].

وقوله: ﴿يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ﴾[الرعد:8]، في نظائر لذلك.

وقال فيما يكون أنْ لو كان كيف كان يكون: ﴿وَلَوْ رُدُّوا۟ لَعَادُوا۟ لِمَا نُهُوا۟ عَنْهُ﴾[الأنعام:28].

وقال: ﴿وَلَوْ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزْقَ لِعِبَادِهِۦ لَبَغَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾[الشورى:27].

**فأمَّا أدِلَّة العقول:**

[فما][4] قدَّمناه مِن الدلالة على أنَّه -تعالى- عالم بعلم غير مُحْدَثٍ ولا مخلوق، يعلم به جميع المعلومات؛ فهو لا محالة سابقٌ لها، ومتناول لها قَبْلَ

---

(1) في (ع): (عادة)، والمثبت مما سبق من المتن.

(2) في شرح الهسكوري: (وأنه يعلم ما يكون أن لو كان كيف كان يكون).

(3) نقله عن المصنف صالح الهسكوري في «شرح الرسالة» (ص143).

(4) في (ع): (فيما)، والمثبت أليق بالسياق.

وجودها، لأنَّه لو لَمْ يتناولها إلَّا بعد وجودها -وهي مُحْدَثَةٌ-؛ لكان مُحْدَثًا، وذلك باطلٌ، ولو تناولها في [القديم][1] وهي موجودة؛ لكانت قديمة، والمُحْدَثُ يستحيل قِدَمُه.

ولأنَّ الدلالة قد دَلَّتْ على أنَّ كُلَّ مَنْ جاز عليه وصفٌ ببعض الصِّفات ثُمَّ عَرِيَ عنه؛ فإنَّه لا يعرى إلَّا إلى عَجْزٍ أو ضِدٍّ لتلك الصِّفة يخلفُها ويوجدُ في مَحَلِّها، ألَا ترى أنَّ القادر على بعض المقدورات، متى عَرِيَ عن القدرة على بعض ما يَصِحُّ أنْ يكون مقدورا له؛ فإنَّه لا يعرى إلَّا إلى عَجْزٍ أو ضِدٍّ يكون تَرْكًا لذلك المقدور، فكذلك سبيل العالم ببعض المعلومات؛ أنْ يكون إذا عَرِيَ منه فلابُدَّ أن يعرى إلى ضِدٍّ مِنْ أضداده.

وقد ثبت أنَّه لا معلوم إلَّا ويَصِحُّ أنْ يكون معلوما للباري سبحانه، فلو لَمْ يعلمه إلَّا مع وجوده؛ لكان قبل ذلك غير عالم به، ولو كان كذلك؛ كان في الحال التي هو غير عالم فيها به على ضِدٍّ مِنْ أضداد العلم، مثل: الجهل والظَّنِّ والشَّكِّ والسَّهو -تعالى الله عن ذلك-.

وهذا فاسد مِنْ وجهين:

**أحدهما**: أنَّه لو كان ذلك كذلك لاستحال أنْ يعلمه مِنْ بعد؛ لأنَّ هذه الآفاتِ كان يجب قدمُها ولزومُها له ما دام غير عالم بذلك المعلوم، وهو على هذا القول غيرُ عالم به فيما لَمْ يَزَلْ إلى أنْ وُجِدَ، فإذا كانت هذه الأضداد قديمة -والقديم يستحيل عدمه-؛ فكان يجب أحدُ أمرين ممنوعين:

---

(1) في (ع): (العديم)، والمثبت أليق بالسياق.

إمَّا أنْ يرتفع هذا الضِّدُّ عن وجود ذلك المعلوم لوجود ضِدِّه الذي هو العلم به، وفي ذلك بطلان القديم وعدمه؛ وذلك محال.

أو أنْ يعلم ذلك المعلوم بالعلم مع وجود ضِدِّه، و ذلك يؤدِّي إلى اجتماع الضِّدَّين، وإلى كون المُحْدَثِ ضِدَّ القديم؛ و ذلك [تناقض][1].

**والوجه الآخر**: أنَّ هذه الأمور آفاتٌ ونقائصُ دالَّةٌ على ضعفِ مَنْ حدثَ به وعَجْزِه، والإله القديم يتعالى عن أنْ ينالَه أو يجوزَ عليه.

وفي بعض هذا ما يَدُلُّ على بطلان قول مَنْ زَعَمَ مِنْ أهل الكفر والعناد أنَّ الله تعالى لا يعلم شيئًا إلَّا بعد [كونه][2].

وقد حكى أهل المقالات هذه المقالة عن بعض المعتزلة، وليس ذلك ببعيد مِنْ [مجازفتهم ... واغتراقهم][3] في الضلالات.

ولقد قلتُ مَرَّةً لداعية مِنْ دواعيهم عندنا ببغداد: ما تقول في رجل قال: «أنا كافر برَبٍّ لا عِلْمَ له ولا قدرة»؟ فقال:

«إنْ كان مِنْ أهل العلم والاجتهاد، وفيه فضل للبحث والنَّظر؛ أطلقنا عليه القول [بأنَّه][4] كافر بالله، وهو عندنا كقول مَنْ قال: «أنا كافر برَبٍّ لا زوجة له ولا ولد»، فهو كافر بالله لا محالة، لأنَّ استحالة أنْ يكون لله عِلْمٌ وقدرةٌ كاستحالة أنْ يكون له والد أو ولد، إلَّا أنْ يكون له تأويل مِنْ مجاز الكلام.

---

(1) في (ع): (مناقض)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) في (ع): (كونها)، والمثبت أليق بالسياق.

(3) في (ع): (مجازتهم واعترافهم)، والمثبت أليق بالسياق.

(4) في (ع): (به)، والمثبت أليق بالسياق.

وإنْ كان مِمَّنْ لا يعرف طُرُقَ النَّظر ولا أقسام الكلام وحقيقته ومجازه؛ مثل العامَّة أو المبتدئ الضعيف الفهم، فإنَّا نُقسم عليه ونُفَصِّل له؛ لِمَا لعلَّه أنْ يكون قصده مِمَّا يحتمله الكلامُ، فنقول:

إنْ [و/ 201] أردْتَ أنَّك كافر برَبٍّ ليس بعالم ولا قادر، أو لا يَعْلَمُ ولا يَقْدِرُ؛ فلستَ بكافر بالله، لأنَّ الله تعالى بخلاف الصِّفة التي عَلَّقْتَ الكفر بوجودها به.

وإنْ أرَدْتَ: أنَّك كافر برَبٍّ ليس له صفة قديمة هي علم وقدرة -على حسب ما يقوله مَنْ خالفنا مِنْ أصحابنا في المسألة مِنْ أهل السُّنَّة والأثر- قال: فنقول: قد كفرْتَ بالله تعالى».

فما قولك في قوم هذا اعتقادهم في الله وصفاته؟!

**ثُمَّ رجع بنا الكلام إلى شرح الكتاب:**

## فصل

**قال -رحمه الله-:**

**(يُضِلُّ مَنْ يشاءُ فيَخْذُلُه بعَدْلِه، ويَهْدِي مَنْ يشاءُ [فيُوَفِّقُه][1] بفَضْلِه، فكُل مُيَسَّر بتَيْسِيرِهِ إلى ما سَبَقَ مِنْ عِلْمِه وقَدره مِنْ شَقِيٍّ وسَعِيدٍ).**

**قال القاضي ابنُ نَصْرٍ -رحمه الله-:**

وهذا الذي قاله لا خلاف فيه بَيْنَ المسلمين وسَلَفِ الدِّينِ؛ أنَّ الله سبحانه

(1) في (ع): (من فقه)، والمثبت من متن «الرسالة».

يُضِلُّ مَنْ يشاء ويهدي مَنْ يشاء، وأنَّه لا يهتدي أحدٌ إلَّا بهدايته، ولا يَضِلُّ إلَّا بإضلاله.

وزَعَمَتِ القدرِيَّة أنَّ الله تعالى لا يُضِلُّ أحدا، وأنَّه قد هدى الخلق كُلَّهم؛ فمنهم مَنِ اهْتَدَى، ومنهم مَنْ لَمْ يَهْتَدِ، وضل [باختياره][1] وعدوله عن طرق الهداية، وسوء نظره بنفسه، لا أنَّ الله أَضَلَّه[2].

قالوا: لأنَّ الله تعالى لو فعل ذلك لكان جائرا في حكمه -تعالى عن قولهم عُلُوًّا كبيرا-.

**واعلم أنَّ هداية الله تعالى لعباده المؤمنين على وجوه:**

**أحدها**: أنْ يجعل لهم هُدًى، ويُنَوِّرَ قلوبَهم بالتَّقوى.

**والثاني**: تولِّيه لتوفيقهم لذلك وإعانتُهم عليه، وتسهيلُه لهم السبيلَ إليه، وشَرْحُ صدورهم له.

**والثالث**: هدايتُه لهم في الآخرة إلى الثَّواب وطريق الجنَّةِ، وهذا أيضا نوعٌ مِنْ الهداية.

وكُلُّ ذلك قد ورد في القرآن، فمِنْ ذلك:

قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِىَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ﴾[الأعراف:43].

وقوله: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾[الأنعام:125].

---

(1) في (ع): (اختياره)، والمثبت من شرح الهسكوري.

(2) نقله عن المصنف صالح الهسكوري في «شرح الرسالة» (ص145).

وقوله: ﴿وَهَدَيْنَٰهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[الأنعام:87].

وقوله: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِى بِهِۦ فِى ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾[الأنعام:122].

وقوله: ﴿وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا ﴿١٦٨﴾ إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ﴾[النساء:169]، في نظائر لذلك.

**فأمَّا إضلاله للكافرين؛ فينقسم إلى [نقيض][1] أقسامِ هدايته للمؤمنين:**

مِنْ فِعْلِ الضَّلال لهم على ما قَصَدَه مِنْ كونه مُوبِقًا لهم قبيحا ... ... ...[2]، ومِنْ ترك توفيقهم، وتضييق صُدُورِهم، وصَرْفِهم عن وجوه الهداية، وتَصْعِيبِ السَّبيل لهم إلى نيلها، وإعدامِ قُدْرَتِهم عليها.

كُلُّ ذلك إضلالٌ لهم.

**والذي يَدُلُّ على أنَّ الله تعالى يَهْدِي ويُضِلُّ؛** وُرُودُ النُّصوص بذلك فيما لا يُحصى كَثْرَةً، مِنْ ذلك:

قوله تعالى: ﴿وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[إبراهيم:27].

وقوله تعالى: ﴿يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾[فاطر:8].

وقوله: ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾[الصف:5].

وقوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَمْ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ﴾ [المائدة:41]؛ يريدُ: بنور الإيمان والتَّوفيق للهداية.

وقوله: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ

---

(1) في (ع): (نقض)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) بياض في (ع) قدر ثلاث كلمات.

ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنعام:125]، فأخبر عن صفة إضلالهم ونوعِه، وهو تعميتُه إيَّاهم عن طريق الهداية، وتضييقُ صدورهم عن الانشراح لها، في نظائر لهذه الآيات يكثر [تتبعها][1]، وكُلُّها نصوص فيما قلناه، مستقلَّةٌ بظواهرها.

وقد زعموا عند ضِيقِ عَطَنِهم بذلك وحيرتهم بوُرُودِ هذه النُّصوص؛ أنَّه لا معنى للهداية والإضلال مِن الله تعالى أكثرُ مِنَ الحكم والتسمية بذلك فقط، وأنَّ ذلك جارٍ مجرى قولِ النَّاس: «قد عَدَّلَ فلانٌ فلانًا»؛ إذا زَكَّاهُ وسَمَّاه «عَدْلًا»، و«قد فَسَّقَه»؛ إذا سَمَّاه «فاسِقًا» وحَكَمَ بفسْقِه، وليس ذلك تأويل أنَّه جعل له فسقا وعدلا، ولا أنَّه صيَّره كذلك.

وهذا مع أنَّه خلاف إجماع الأُمَّة، وأنَّ ظواهر القرآن [و/202] تَرُدُّه وتُنافِيه؛ واضحُ البطلان والفسادِ مِنْ قِبَلِ أنْ يوجِبَ أنْ لا يكون [لله][2] تعالى مِنَ المِنَّةِ على عباده في الهداية إلَّا ما لبعضهم على بعض، لمشاركتهم له في معنى الهداية، لأنَّ بعضا يُسَمِّي بعضا بالهداية ويَصِفُه بها، ويضيفها إليه، وهذا خلافُ التَّنزيل وما أجمع عليه المسلمون.

أمَّا التَّنزيل؛ فإنَّ الله تعالى قال: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا۟ قُل لَّا تَمُنُّوا۟ عَلَىَّ إِسْلَٰمَكُم بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَٰنِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [الحجرات:17]؛ فامْتَنَّ عليهم -كما ترى- بهدايته لهم، ولو كان ذلك معنى الحكم والتَّسمية؛ لكان الرسول مشاركا لله

(1) في (ع): (تبعها)، والمثبت أليق بالسياق.
(2) في (ع): (الله)، والمثبت أليق بالسياق.

في هذه المِنَّة، ولكان بعضُهم قد مَنَّ على بعض بها، لأنَّه يُسَمِّيه بها ويدعوه إليها كما أنَّ الله قد دعاهم إليها.

**وأمَّا الإجماع**؛ فإطباق الأُمَّة كافَّةً -سِوى هذه الفرقة المبتَدِعَة- أنَّ المِنَّة لله تعالى في هدايته لخلقه، وهو منفردٌ باستحقاقها، مُتَوَحِّدٌ باستيجابها، وليس ذلك إلَّا بانفراده بها، وأنَّه غير مشارَكٍ فيها.

وعلى أنَّ ما قالوه يوجب أنْ يكون إبليسُ مُضِلًّا للأنبياء وسائر المؤمنين؛ لدُعائه إيَّاهم إلى الضَّلال، وتسمِيَتُه إيَّاهم بذلك.

وكذلك [يوجب](1) أنْ يكون النَّبي ﷺ والمؤمنون مُضِلِّين للكافرين؛ لتسميتهم إيَّاهم «ضالين»، وحكمهم عليهم بذلك؛ وهذا باطل بإجماع الأُمَّة -وبالله التوفيق-.

وقال عون بن معمر: سَمِعْتُ سعيد بن أبي عَرُوبَة -وكان يذهب مذاهب أهل القدر- يقول: «ما في القرآن أَشَدُّ عَلَيَّ مِنْ قوله تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَآءُ وَتَهْدِي مَن تَشَآءُ﴾ [الأعراف:155]»، قال: فقلتُ: «القرآنُ يَشْتَدُّ عليك؟! والله لا كَلَّمْتُك أبدا»، فما كَلَّمَه حتى مات(2).

## فصل

**وقوله: (وكُلٌّ مُيَسَّرٌ بتَيْسِيرِه إلى ما سَبَقَ مِنْ عِلْمِه وقَدَرِه)**؛ فلِمَا ذكرناه مِنْ أنَّه لا يكون شيء في خَلْقِه إلَّا وقد سبق عِلْمُه فيه، بتقديره إيَّاه عليهم مِنْ

(1) في (ع): (يجب)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) «تأويل مختلف الحديث» لابن قتيبة (ص140).

شقاوة وسعادة وضلال وهداية، والعلم لا يتناول المعلوم إلَّا على ما هو به، ولِمَا سنذكره فيما بعد؛ أنَّ جميع ذلك لا يُنَال إلَّا بتيسيره وتسهيله، ولذلك رَغِبَتِ الأنبياء إليه تعالى في شرح صدورها وتوفيقها، فمِنْ ذلك:

قوله -عَزَّ وجَلَّ-: ﴿قَالَ رَبِّ ٱشْرَحْ لِى صَدْرِى ۝٢٥ وَيَسِّرْ لِىٓ أَمْرِى﴾ [طه:26].

وقوله: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران:8].

وقوله: ﴿رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ﴾ [البقرة:128].

وقوله: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُۥ﴾ [آل عمران:192]، في آيات كثيرة.

ومِنْ متواتر الأخبار؛ «أنَّ الله تعالى لَمَّا خلق القلم؛ قال: اجْرِ بما هو كائنٌ إلى يوم القيامة»[1].

وقوله -عليه السلام-: «اعملوا، فكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خلق له»[2].

## فصل

**قال -رحمه الله-:**

**(تَعَالى أنْ يكون في مُلْكِهِ ما لا يُرِيدُ).**

**قال القاضي -رحمه الله-:**

هذا الذي ذكره هو مذهب أئمة السُّنَّة وسَلَفِ [الأُمَّة][3]؛ أنَّ الله عزَّ وجلَّ

(1) رواه أبو داود (4700) والترمذي (3319) وقال: «هذا حديثٌ حسن صحيح غريب»، ورواه عبد الله بن أحمد في «السنة» (871) والفريابي في «القدر» (77) (78) وغيرهما بأسانيد صحيحة عن ابن عباس من قوله موقوفا عليه، ومثله لا يقال من قبل الرأي.

(2) رواه البخاري (4949) ومسلم (2647).

(3) في (ع): (الأئمة)، والمثبت من «التحرير والتحبير».

مُريدٌ لكُلِّ ما وقع في سلطانه وفُعِلَ في مُلْكِه مِنْ أفعال عبادِه، على اختلاف أحكامها وتباين أقسامها، ومَنْ حادَ عنه؛ لَزِمَه وَصْفُ رَبِّه بالضعف والوَهَنِ، وتعالى الله -عزَّ وجلَّ- عن ذلك عُلُوًّا كبيرًا.

وذكر أهلُ النَّقل أنَّ رجلا جاء إلى ابن عباس فقال: أنتَ تزعم أنَّ الله أراد أنْ يُعْصَى؟ فقال ابنُ عباس: «نعم»، فقال: ما أراد أنْ [يُعْصَى][1]، فقال ابنُ عباس: «ويحك، فما أراد الله؟»، قال: أراد أنْ يُطاعَ ولا يُعْصَى، قال ابن عباس: «ويحك، فمَنْ [حال][2] بَيْنَ الله وبَيْنَ ما أراد؟!»[3]، فكأنَّما أَلْقَمَه حَجَرًا[4].

ومثلُه قولُ غيلان لربيعة: أترى الله يريد أنْ يُعْصَى؟ فقال ربيعة: «أترى الله [يُعْصَى][5] قَسْرًا»؛ فكأنَّما أَلْقَمَه حجرًا[6].

وقال ابنُ مسعود وابن ... [7].

[وقال][8] عمر بن عبد العزيز: «لو شاء الله أنْ لا يُعْصَى ما خَلَقَ إبليسَ»[9].

---

(1) في (ع): (يعصني)، والمثبت من «التحرير والتحبير».

(2) في (ع): (أحال)، والمثبت من «التحرير والتحبير».

(3) نقله إلى هذا الموضع الفاكهاني في «التحرير والتحبير» (1/ 235).

(4) لم أجد من خرجه فيما بين يدي من مراجع.

(5) زيادة من مصادر التخريج يستقيم بها المعنى.

(6) رواه الفريابي في «القدر» (317).

(7) في (ع): (وابن عمر بن عبد العزيز)، والظاهر أن فيه سقطا، والخبر بعده لم نجده عن ابن مسعود فيما بين أيدينا من مراجع، وقد روى البيهقي في «القضاء والقدر» (292-294) عن ابن مسعود وابن عباس في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ﴾، قال: «أن يطاع فلا يعصى، ويذكر فلا ينسى، ويشكر فلا يكفر» قال: فنزلت: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾».

(8) زيادة يقتضيها السياق.

(9) رواه سعيد بن منصور في «سننه» (7/ 168)، والفريابي في «القدر» (310-316).

وقد رُوي ذلك في بعض الحديث مرفوعا[1].

**وزَعَمَتِ المعتزلة [2] عن الدِّين:** أنَّ الله سبحانه ليس بمُريد لكثير مِنْ أفعال عباده، وإنَّما وقعتْ وهو كاره، وأجمعوا أنْ لا خلاف بينهم [و/ 203] في أنَّه أراد كون أشياءَ منهم؛ فلَمْ تكُنْ، وكَرِهَ أشياءَ؛ فكانَتْ، وأنَّه يشاء ما لا يكونُ، ويكونُ ما لا يشاءُ.

**ورَدُّوا قولَ المسلمين وإجماعَهم وإطلاقَ الأُمَّة كافَّةً:** أنَّ ما شاء؛ كانَ، وما لَمْ يشأ؛ لَمْ يكن، وقالوا: هذا كلامٌ فاسدٌ، وألفاظٌ جَرَتْ على أَلْسِنَةِ العامَّة والنِّساء، رَدًّا للإجماع، وإقداما على مُشَاقَّة الأُمَّة.

**وقالوا جميعا:** إنَّ الله قد أراد كثيرا مِن المُراداتِ؛ فلَمْ تَنْفَذْ ولَمْ تَتِمَّ، وإنَّ إبليسَ أراد كثيرا مِن المُراداتِ؛ فتَمَّتْ ونفذتْ، وإنَّ الله [إذا][3] أراد شيئا؛ فقد يَتِمُّ ما يريده وقد لا يَتِمُّ، وكذلك الواحد مِنَّا، وإنَّ الله تعالى أراد إيمان الكافرين وكَرِهَ كفرَهم؛ فنفذ ما كره ولَمْ ينفذ ما أراد، وإنَّ إبليس أراد كُفْرَهم وكَرِه إيمانَهم؛ فنَفَذَ ما أراد ولَمْ ينفذ ما كَرِهَ، وإنَّ الله أراد إيمان المؤمنين وكَرِهَ كُفْرَ الكافرين؛ فتَمَّ ما أراد، وإنَّ إبليس كَرِهَ ذلك؛ فكان ما كَرِهَ.

فجعلوا إبليسَ مُساوِيًا لله تعالى في الإرادة.

---

(1) رواه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (4/ 683) وغيره، وقال ابن الجوزي في «الموضوعات» (1/ 274): «هذا حديث موضوع بلا شك»، وقال ابن كثير في «تفسيره» (2/ 362): «قال شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس ابن تيمية: هذا حديث موضوع مختلق باتفاق أهل المعرفة».

(2) في (ع) زيادة (أن)، وحذفها أليق بالسياق.

(3) زيادة يقتضيها السياق.

**والله يتعالى عمَّا يقوله الظالمون ويُضيفُه إليه الجاحدون.**

وقد ألزمهم أصحابُنا على قولهم: «إنَّه يكون في سلطانه ما يكرهه ولا يريدُ كونَه»؛ أنْ يزعموا أنَّه كان، شاء أو أبى؛ [فتحاشوا][1] إطلاق العبارة وأعْطَوْا معناها، لِعِلْمِهم بأنَّها موضوعةٌ في اللغة دلالَةً على الضَّعف والوهن والغلبة والقهر.

وألْزَمْتُها مَرَّةً لبعض أصحاب ابن [الإخشيد][2] عندنا ببغداد، مِمَّنْ له قَدَمٌ في علم العربية؛ فالْتَزَمها واقْتَحَم القول بها، وقال: لا وجه لامتناع المُمْتَنِع مِنْ ذلك، والله يشهد على نفسه بالإباء بقوله: ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾[التوبة:32].

فقلتُ له: أنتَ في غفلةٍ عمَّا ألْزَمْتُك، لأنَّا نحن [نطلق][3] على الله أنَّه: «يَأْبَى» كما نطلق عليه أنَّه: «يَكْرَه»، وإنَّما الذي يُمْنَعُ منه ويَلْزَمُكم القولُ به؛ أنْ يجتمع [إباؤه][4] مع حصولِ ما أباه وخروجِه إلى الوجود.

وقوله: ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾؛ إنَّما هو في إبائِه إطفاءَ نورِ شريعتِه، وهذا لَمْ يكن، فإنَّما كان يكون لك حُجَّة؛ لو كان إباؤه قد حَصَلَ وكان ما أبَاهُ، وإلَّا فالإباء إذا لَمْ يقع [مِنْ أوَّلِه][5]؛ ليس بدلالةِ ضَعْفٍ ولا وَهَنٍ.

---

(1) في (ع): (فتحـ وا)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) في (ع): (الاخشد)، وهو شيخ المعتزلة، أبو بكر أحمد بن علي بن بيغجور الإخشيد، المتوفى (326هـ). [«السير» للذهبي (15/ 217)]

(3) في (ع): (فطلق)، والمثبت أليق بالسياق.

(4) في (ع): (اباو)، والمثبت أليق بالسياق.

(5) في (ع): (مناوله)، والمثبت أليق بالسياق.

**والذي يَدُلُّ على مذهب أصحابنا في ذلك** -مِنْ أنَّ الله تعالى مريد جميع الحوادث الكائنة في سلطانه والموجودة من عباده- أدِلَّةُ الشَّرع والعقل:

**فأمّا الشَّرعُ:**

فقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس:99]؛ فأخبر أنَّه لَمْ يُرِدْ أنْ يؤمنوا بأجمعهم، وأنَّه أراد أنْ لا يؤمنوا؛ وهذا نَصٌّ ما نقوله.

وتأويلهم أنَّ معناه: «لو شاء أنْ يؤمنوا على طريق الإكراه والإلجاء؛ لآمنوا»؛ دعوى لا دليلَ عليها.

ثُمَّ السؤال يلزمهم في إرادة ذلك الإلجاء والإكراه، أنَّه إذا صَحَّ وجاز أنْ يريد منهم [الشيء][1] طوعا ولا يكون، ولا يُلحق ذلك به [عجزًا ولا وهنًا][2]؟

فإنْ فصلوا بين الموضوعين؛ بأنَّه لو لَمْ يَتِمَّ مراده على سبيل الإلجاء للحِقَهُ الضَّعف، وكان ذلك دليلا على عجزه عن فعل ما يلجئهم إليه مِمَّا يوهنهم به فيلتجئون إلى فعله؛ لَمْ يَعْنِ فَصْلُهم شيئا، وكانت المعارضة لازمة لهم بأنْ يقال: ولو جاز أنْ يراد منهم الشيء على سبيل الطَّوع؛ فلا يكون ذلك [دليلا][3] على العجز عن فعل لُطْفٍ أو سَبَبٍ يدعوهم إلى فعله، فاللُّطْفُ مع الطَّوع نظيرُ الإرهاب مع الإلجاء، فإنْ دَلَّ امتناع نفوذ المُراد في أحد الموضوعين على العجز عن فعل داعٍ إليه وباعِثٍ عليه؛ دَلَّ على مثل ذلك في الموضع الآخر.

(1) في (ع): (التي)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) في (ع): (عجز ولا وهن)، والمثبت أليق بالسياق.

(3) زيادة يقتضيها السياق.

فإنْ فَصَلُوا بأنَّه قد لا يَتَّفق أنْ يكون في المعلوم ما يؤمنون عنده مِنَ الأسباب و[الألْطَافِ](1)، فلا يكون عدَمُ إيمانهم دلالة على العَجْزِ؛ فهذا فَصْلٌ يرشد الخَصْمَ إلى الجمع؛ وهو أنَّه قد يَتَّفِقُ أنْ لا يكون في المعلوم ما يَلْتَحِقُ به إلى فعل الإيمان ولو رُهِّبوا بأنواع الإرهاب، وعُذِّبُوا بأصناف العذاب، ولا فصل بَيْنَ ذلك أبدا.

ويَدُلُّ عليه قولُه -عزَّ وجلَّ-: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكُواْ﴾[الأنعام:107]؛ فدَلَّ على أنَّه قد شاء ما كان منهم، وأنَّ نَفْيَ شِرْكِهم لو شاءه لكان.

وكذلك نحو قوله: [و/ 204] ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾[الأنعام:112].

وقوله: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُواْ﴾[البقرة:253]؛ وهذا دالٌّ على ما قلناه، وليس لهم عليه تأويل إلَّا [ما](2) ذكرناه.

**فأمَّا مِنْ جهة العقل:**

فلأنَّه لو جاز أنْ يحدث في سلطانه ما لا يُرِيدُه، بل ما يَكْرَهُه؛ لَدَلَّ ذلك على الضَّعف والوَهَنِ، كما أنَّه لو جاز أنْ يحدث في ملكه [ما لا](3) يعلم به؛ لَدَلَّ ذلك على الجهل.

وكُلُّ ذلك مُنْتَفٍ عن صفته.

يُبَيِّنُ هذا؛ أنَّه لَمَّا استوى حُكْمُ ذلك في فِعْلِ نفسه وَجَبَ أنْ يَسْتَوِيَ في فِعْلِ خلقِه.

---

(1) في (ع): (الألفاظ)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) زيادة يقتضيها السياق.

(3) في (ع): (الا)، والمثبت أليق بالسياق.

أَلَا ترى أنَّه لا يجوز أنْ يقع في فعلِ نفسه ما لا يريده كما لا يجوز أنْ يقع منه ما لا يعلمه، وأنَّه لو وقع لَدَلَّ عَدَمُ العلم على [الجهل][1]، وعَدَمُ الإرادة على الوَهَنِ.

فإنْ قيل: لا يلزم ذلك كما لا يلزم إذا وَقَعَ في سلطانه ما لَمْ يأمر به أنْ يَدُلَّ ذلك على ضعفه.

قيل له: يبطل ذلك بما ذكرناه مِنَ العلم.

ثُمَّ الفرق بَيْنَ الأمرين:

أنَّ أفعاله قد صَحَّ وقوعها منه وهي غير مأمور بها، ولَمْ يَدُلَّ ذلك على ضعفه؛ فجاز أنْ يقع ذلك مِنْ خلقه ولا يَدُلُّ على الضعف.

والإرادةُ بخلاف الأمر.

وعلى أنَّ ما وقع مِنْ خلقه مِمَّا لَمْ يأمر به فلَمْ يقع مرادا له [ضعف][2]، والضَّعف إنَّما يلحق لِفَقْدِ الإرادة لا لِفَقْدِ الأمر.

**فإنْ قيل:** لا يجوز أنْ يقع مِنْ خلقه ما لَمْ يأمرهم به، وهو [مُرادٌ][3] له، لأنَّ ذلك يوجب جواز أمره بما لا يريده.

**قيل له:** ما أنكرتم مِنْ ذلك؟

**فإنْ قالوا:** لأنَّ إرادة المأمور به شرطا[4] في كون الأمر أمرا.

(1) في (ع): (الخبر)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) زيادة يقتضيها السياق.

(3) في (ع): (مرادا)، والمثبت يقتضيه الإعراب.

(4) كذا في (ع)، وهي لغة.

**قيل:** هذه نفس الدَّعوى التي فيها نخالفُ، فلِمَ قلتُم ذلك؟

**فإنْ قالوا:** لأنَّه لو جاز أنْ يأمر بما لا يريدُه؛ لجاز أنْ يأمر بما يكرهه.

**قيل له:** هذه الدَّعوى التي سألتم عن دليلها سوى أنَّكم غيَّرتُم عبارتَها، لأنَّه إذا كان لا واسطةَ بَيْنَ الإرادة والكراهة، فانتفاءُ أحد الصِّفتين؛ يوجب ثبوتَ الأُخرى.

**فإنْ قالوا:** لو جاز أنْ يأمر بما لا يريده؛ لَجاز أنْ ينهى عمَّا يريده.

**قيل لهم:** هذا أيضا مِنْ جنس ما أنكرناه مِنْ إعادة الدَّعوى، لأنَّ النهي عن الشيء أمرٌ بالكَفِّ عنه، فإذا نهى عمَّا أراده فإنَّما [أمر][1] بالكَفِّ عما لَمْ يَرِدِ الكَفَّ عنه، وهذا نفس ما سألتم عنه.

**فإنْ قالوا:** لو جوَّزنا فيما يشاء كُلُّ حكيم أمَرَ؛ فلا يأمر إلَّا بما يريدُه، فإنْ أمَرَ بما لا يريدُه؛ خرج عن الحكمة، وحُكِمَ بسفهه.

**قيل لهم:** هذه الدَّعوى ساقطة مِنْ وجوه:

**أحدها:** أنَّها غيرُ مُسَلَّمة لكم وجودها، لأنَّ الحكيم -فيما بيننا- يأمر بما لا يريده، ويكون ذلك حكمةً منه وصوابا، لا سفها ولا عبثا.

**والثاني:** أنَّه لو ثبت ما ادَّعيتُموه؛ لَمْ يجب حملُ أوامر الباري على أوامرنا، لأنَّ أوامرنا مقصورة على ما يجوز لنا الأمر به دون ما نُهينا عنه، والباري تعالى يجلُّ عن أنْ يكون قوله -آمِرا وزاجرا- يَقْصُرُه عن بعض ما يَصِحُّ أنْ يأمرَ به.

---

(1) في (ع): (أمره)، والمثبت أليق بالسياق.

**والثالث**: أنَّه [لا][1] يجب لو كان ذلك منَّا على وجهٍ؛ أنْ يكون مِنَ الباري على مثل ما هو مِنَّا، كما لا يجب إذا كانت أوامرنا مقصورة على جرِّ المنافع ودفع المضارِّ؛ أنْ تكون أوامر الباري واقعة على هذا الوجه.

**فإنْ قالوا**: [فما][2] دليلكم على جواز [الأمر][3] بما لا يريده؟

**قيل**: لا دليلَ على ذلك أقوى مِنَ الوجود، وقد وُجد ذلك في الشَّرع والعادة:

**فأمَّا الشَّرع**؛ فما وَرَدَ به النَّصُّ، واتَّفق عليه سلفُ الأُمَّة، مِنْ أنَّ الله -عزَّ وجَلَّ- أمر إبراهيم بذبح إسماعيل -عليهما السَّلام-، ولَمْ يُرِدْه، بل نهاه عنه بعد أنْ أمر به.

ولا يجوز أنْ يقال: إنَّ الذَّبح كان قد وقع منه، لأنَّه [فداه][4] بالذِّبْحِ الذي وَصَفَه، ولو كان الذَّبح قد وقع؛ لَمْ يكن فداء.

ولا معنى لتأويلهم أنَّه إنَّما أمره بالإضجاع وإمرار السكين فقط دون الذَّبح، لأنَّ هذا القدر ليس بذبح، والظاهر وَرَدَ بذبح.

ولأنَّه لو كان على ما قالوه؛ لَمْ يكن فيه امتحانٌ، ولم يكن لقوله: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْبَلَٰٓؤُا۟ ٱلْمُبِينُ﴾ [الصافات:106] معنًى، ولا كان لفدائه مِنْ اضطجاع قد وقع و[تحصَّل][5] معنى، لأنَّ الفداء إنَّما هو بدل مِنْ شيء لَمْ يفعل.

---

(1) زيادة يقتضيها السياق.

(2) في (ع): (في)، والمثبت أليق بالسياق.

(3) زيادة يقتضيها السياق.

(4) في (ع): (فدله)، والمثبت أليق بالسياق.

(5) في (ع): (تفصل)، والمثبت أليق بالسياق.

ولا [و/205] معنى لقولهم: إنَّه كان قد مُنِعَ من ذبحه، بأنَّ صَفْحَةَ عُنُقِه انقلبتْ نحاسا لا يمكن ذبْحُها، لأنَّ هذا غايةُ الجهل مِنَ المُتأوِّل له، مع أنَّه لا عقلَ يَدُلُّ عليه ولا سَمْعَ.

**فأمَّا العادة**؛ فهي أنَّا وجدنا [الحاكم][1] فيما يشاء، إذا خالفه عبدُه وأكثر مِنْ عصيانه وترك اتِّباعه، فزجره على ذلك وعاقبه حتى أكثر العبد الشِّكاية منه وواصل [التَّظلم][2] مِنْ عقابه إيَّاه، وادَّعى أنَّ ذلك منه على غير [جريرة][3] ولا ذنب، فإنَّما السَّيِّدُ متى أراد أنْ يبرهن عن نفسه ويبرئ ساحته عند مَنْ يَتَّهِمُه بذلك؛ بأنْ يريَه مخالفتَه له، وأنَّه يأتي منها ما يستحِقُّ ذلك العقابَ؛ فيقول له: «يا غلامُ، افْعَلْ كذا»، فيجِدُ نفسه غيرَ مُريدٍ لإيقاع الفِعْلِ، بل كارها له لا محالَةَ، لأنَّه يَقْصِدُ بالأمر أنْ يخالفه العبدُ؛ فيَدُلَّ به على أنَّ عقابَه مستحقا[4] له، ومتى فَعَلَ العبدُ ما أمره به؛ بطلتْ دلالتُه عليه.

وكذلك فمتى أراد السَّيِّدُ فِعْلَ الذي أمره به وأَحَبَّ إيقاعه منه؛ فقد ناقض غرضه لا مَحَالَةَ، لأنَّ الأمرين متنافيين[5]، وهذه دلالة مُعْتَمَدَةٌ لا يمكن دفعها.

والإنسان إذا رجع إلى نفسه، وعَلِمَ أنَّه إذا ابتُلِيَ بمثل ذلك؛ كانتْ حالُه ما

(1) في (ع): (الحكم)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) في (ع): (الظلم)، والمثبت أليق بالسياق.

(3) في (ع): (جرة)، والمثبت أليق بالسياق.

(4) كذا في (ع)، وهي لغة.

(5) كذا في (ع)، وهي لغة.

وصفناه، مع استحسان العقلاء له التَّطرُّق إلى أنْ ينفي عنه المقالة القبيحة والظلم.

ثُمَّ عدنا إلى [المسألة][1] الأولى.

**فإنْ قالوا:** وجدنا فيما بيننا مريدَ السَّفَهِ سفيها، فلو كان الباري تعالى مريدا لكُلِّ ما وقع مِنْ عباده -وفيه السَّفه والظُّلم-؛ لكان موصوفا [بذلك][2].

**قلنا:** الفرق بَيْنَ الباري وبيننا؛ [أنَّنا][3] منهيون عن تلك الإرادة، وهو غير منهي ولا داخلٌ تحت تكليف -يتعالى عن ذلك-.

وفي المسألة كلام كثير، وفيما ذكرناه مقنع وبلاغ.

## فصل

**قال -رحمه الله-:**

**(أو يكون لأحَدٍ عنه غِنًى).**

**قال القاضي -رحمه الله-:**

اعلم أنَّ هذا رَدٌّ على المعتزلة وغيرِهم مِنَ المبتدعة في قولهم: «إنَّهم مُستطيعون لأفعالهم قَبْلَ أنْ يُحدثوها، وقادرون [عليها، وقادرون][4] على إيجادها قَبْلَ إيجادها، ومُستغنون عن رَبِّهم في حال اختراعهم لها [إلى][5] أنْ

(1) في (ع): (مسألة)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) زيادة يقتضيها السياق.

(3) زيادة يقتضيها السياق.

(4) زيادة من «التحرير والتحبير».

(5) زيادة من «التحرير والتحبير».

يُقْدِرَهم عليها، لأنَّهم [قادرون][1]؛ فلا حاجة لهم في تلك الحال، بل هم مُستغنون عنه».

**وهذا هو الضَّلال الذي لا شبهة فيه**[2].

والله تعالى يقول: ﴿وَٱللَّهُ ٱلۡغَنِيُّ وَأَنتُمُ ٱلۡفُقَرَآءُ﴾[محمد:38].

ويقول: ﴿أَنتُمُ ٱلۡفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ﴾[فاطر:15]؛ وهذا يَعُمُّ سائرَ أحوالهم.

ويقول: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾[الفاتحة:5]، ولَمْ يقل: في حال دون حال.

**ومِنْ جهة العقول:**

فلأنَّ الأدلَّة قد دَلَّتْ على استحالة بقاء الأعراض كُلِّها على اختلاف أجناسها مِن [القُدرة][3] وغيرِها، فلو كانت موجودةً قَبْلَ الفعل؛ لَمْ يَخْلُ:

أنْ تبقى إلى أنْ يُفْعَلَ الفعل بها؛ وهذا يوجب ما قد قام الدَّليل على [استحالته مِنْ بقائها][4].

أو تُعْدَمَ [قبل][5] ذلك؛ وهذا أيضا محال، لأنَّه يؤدِّي إلى أنْ يُوقَعَ الفعلُ بقدرة معدومة، وذلك باطلٌ.

**فإنْ قيل:** قدرة الإنسان على الشيء حالَ حدوثه محالٌ، لأنَّ ذلك يوجب أنْ [يقدر][6] في تلك الحال عليه وعلى تركه.

---

(1) زيادة من «التحرير والتحبير».

(2) نقله الفاكهاني في «التحرير والتحبير» (1/ 235-235)، وكذا نقل جملا مما بعده.

(3) في (ع): (القدر)، والمثبت من «التحرير والتحبير».

(4) في (ع) ما صورته: (استحالة من بهابها)، والمثبت من «التحرير والتحبير».

(5) في (ع): (مثل)، والمثبت من «التحرير والتحبير».

(6) في (ع): (يفرد)، والمثبت أليق بالسياق.

**قلنا**: لا يجب ذلك، لأنَّ القدرة الواحدة المُحدثة لا يَصِحُّ أن يُقدر بها على مقدورين على كُلِّ وجه، سواءٌ كانا مثلين أو مختلفين أو متضادَّين، أو خلافين غير متضادَّين أو خلافين متضادَّين؛ فبطل هذا.

**فإن قالوا**: ولِمَ أثبتم أنْ تبقى القدرةُ أو غيرُها مِنَ الأعراض إلى وقت وجود الفعل؟

**قلنا**: هذه مسألة أُخرى، فإذا صَحَّ ما قلناه؛ بَنَيْنَاه على هذا الأصل.

والوجه في منع ذلك: أنَّها لو بقيتْ؛ لَمْ يَخْلُ بقاؤها:

أنْ تكون لنفسها.

أو لعِلَّة تقوم بها.

فلا يجوز أنْ تكون لنفسها؛ لأنَّ ذلك يوجب بقاءها حال حدوثها؛ وذلك باطل.

ولا يجوز أنْ تكون لِعِلَّة؛ لأنَّ ذلك يوجب قيام العلل بالأعراض؛ وهذا أيضا محال.

**ويَدُلُّ على أصل المسألة ما قدمناه**: مِنْ أنَّ الإنسان لو كان قادرا أنْ يفعل الفعل قَبْلَ حدوثه؛ لكان مُستغنِيًا عن رَبِّه حال اكتسابه، وغير محتاج إلى معونته ولا إلى أن يعينه [بنفس][1] إقدارِه على الفعل.

فإنْ جاز أنْ يَسْتَغني العبدُ عن رَبِّه في بعض الأحوال؛ جاز [و/206] غناه عنه في سائرها.

(1) في (ع): (بنفسه)، والمثبت أليق بالسياق.

**وهذا هو الضَّلال بعينه، وهذا الدَّليل هو غرض أبي محمد -رحمه الله- بقوله: (أو يكون لأحد عنه غنى).**

**فإنْ قالوا:** ما أنكرتُم أنْ يكون ما قُلْتُموه مؤدِّيًا إلى الإحالة والتناقض، ومفضيا إلى التَّقابل والتَّعارض؛ مِنْ قِبَلِ أنَّ القدرةَ إذا صاحبَتِ الفعل حال اكتفائه، وقارنته حال إيجاده؛ لَمْ يكن لكونها قُدرة عليه بأولى منه أنْ يكون قَدر عليها؟

**قلنا:** ولِمَ زعمتُم ذلك، وما الذي أوجب كونَ الأمر على ما ادَّعَيْتُموه؟ على أنَّه ليس يجب أنْ يكون كُلُّ أمرين، أحدُهما مضمر بوجود الآخَرِ أنْ يُوصَفَ الآخَرُ بمثل ما وُصِفَ به صاحبُه مِمَّا يؤدِّي إلى التَّناقض.

ألَا ترون أنَّ وجود الجوهر مع كونه؛ لا يوجب أنْ يكون [أحدُهما كونا لصاحبه أولى مِنَ الآخَرِ][1]، وكذلك الإرادة مع المُراد، وغيرُ ذلك مِنْ نظائره.

**فإنْ قالوا:** جواز القدرة على الشيء حال إحداثِه والحادِث؛ يوجبُ جواز القدرة عليه في جميع الأزمنة [التالية][2] لحال حدوثه مع اتِّصال وجوده.

**قلنا:** هذا يبطل بمثله؛ وهو أنَّ جواز القدرة على الفعل [3] حال حدوثه يقتضي أنْ لا فصل بَيْنَ الأوقات المقدَّمة عليه، فيجوز تقدمها بالوقت

(1) بياض في (ع)، والمثبت بمعناه من «تمهيد الأوائل» (ص327)، فهو مصدر المصنف في نقله هذا.

(2) في (ع): (الثالثة)، والمثبت أليق بالسياق.

(3) في (ع) زيادة: (قبل)، وحذفها أليق بالسياق، ولعلها مكررة مصحفة مما قبلها.

والوقتين، واليوم واليومين، والسَّنَة والسَّنَتين، مع اتِّصال عدمه.

ثُمَّ إنَّ هذا لا يلزم لهم في الفعل، لأنَّه إنْ جاز كون الفاعل فاعلا للشيء حال حدوثه وإنْ كان موجودا في تلك الحال؛ جاز أنْ يكون فاعلا له بعد زمان حدوثه بأزمنة كثيرة مع اتِّصال وجوده.

فإذا لَمْ يجب هذا؛ فما قالوه أولى بأنْ لا يجب، والله ولي التوفيق.

## فصل

**قال -رحمه الله-:**

**(أو يكونَ خالقٌ لشَيْءٍ إلَّا هو رَبُّ العباد ورَبُّ أعمالهم، والمُقدِّرُ لحركاتِهم وآجالِهم).**

**قال القاضي -رحمه الله-:**

**وهذا أيضا مذهبُ أهل الدِّينِ وسَلَفِ المؤمنين:**

أنَّه لا خالق إلَّا الله رَبُّ العالمين، المُنفرد باختراع الأعيان والذَّوات، وابتداعِ المصنوعات والمخترعات.

لَمْ يخالف فيه إلَّا [أصناف][1] المبتدعة مِنَ المعتزلة، الزَّاعمين أنَّ الخلق مشاركون لخالقهم، في أنَّهم يخلقون كخلقه ويفعلون مثل فعله.

رَدًّا لقوله سبحانه: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ﴾[الرعد:16][2].

ولقوله: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾[النحل:17].

---

(1) في (ع): (صناف)، والمثبت من «منتخب الإفادة».

(2) نقله عن الزناتي في «منتخب الإفادة» [19/ أ].

ولقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخۡلُقُونَ شَيۡـٔٗا وَهُمۡ يُخۡلَقُونَ﴾ [النحل:20]، وغير ذلك مِمَّا يَرِدُ ذكره.

ويزعمون أنَّ العبادَ يخلقون جميع مُتَصَرَّفاتِهم في حركاتِهم وسكونِهم، وكلامهم وسكوتِهم، ومنه ما يخلقونه مُتَوَّلِدا، وأنَّهم في ذلك [في][1] اختراعه والقدرة على إبداعه كالخالق.

تعالى عن قولهم عُلُوًّا كبيرا.

وأنَّ الله تعالى إنَّما هو مُنْفَرِدٌ بخلق الجواهر فقط، فأمَّا الأعراض فهي مشتركةٌ بَيْنَه وبَيْنَهم.

وأعظم ما في هذا:

أنَّهم يزعمون أنَّ الله غيرُ قادر على ما يقدرون عليه، وأنَّه لا يقدر على حركاتِهم ومتصرفاتِهم، وأنَّهم هم القادرون عليها دونه، لاعتقادهم أنَّه لا يجوز أنْ يكون مقدورا لقادِرَيْنِ، وهذه صِفَةُ العجز والوهن والضعف.

فتعالى الإله القديم القادر على [كُلِّ][2] [مقدور -أنْ يُنْسَبَ][3] إليه ما يُؤَدِّي إلى ذلك- عُلُوًّا كبيرا.

**والذي يَدُلُّ على صِحَّة ما قاله -رحمه الله-**؛ القرآنُ، والإجماع، وحجج العقول.

---

(1) في (ع): (و)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) زيادة يقتضيها السياق.

(3) في (ع): (مقدورات نسب)، والمثبت أليق بالسياق.

**فأمَّا القرآن:**

فقوله تعالى: ﴿وَأَسِرُّواْ قَوْلَكُمْ أَوِ ٱجْهَرُواْ بِهِۦٓ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ۝١٣ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الملك:13-14]؛ فأخبر أنَّه يجب أن يكون عالما به مِنْ حيث كان خالقا له، فدَلَّ ذلك على أنَّه هو الخالق لإسرارهم وجهرهم.

ولا يجوز أنْ يحمل على أنَّه هو خالق لمَحَلِّ كلامهم، لأنَّ خلق موضع السِّرِّ ومكانَه لا يَدُلُّ على عِلْمِ خالقه بما يُفْعَل فيه؛ كما لا يَدُلُّ بما زِيدَ للدَّار على عِلْمِه ما يودَعُ فيها.

ومِنَ القرآن -أيضا- قوله -عزَّ وجلَّ-: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾[فاطر:3] [و/ 207]؛ فنفى أن يكون خالقٌ سواه، كما أنَّه لَمَّا قال: ﴿أَرَءَيْتُمْ إِن جَعَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمُ ٱلَّيْلَ سَرْمَدًا إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ مَنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِضِيَآءٍ أَفَلَا تَسْمَعُونَ﴾ [القصص:71]؛ نَفَى أنْ يكون إلها غيرُه.

وقالوا على هذا: [لَمْ][1] يَنْفِ أنْ يكون خالقا سواه على الإطلاق، وإنَّما نَفَى أنْ يكون إلهٌ يأتيهم بليل أو ضياء، فأمَّا أنْ يكون نَفَى إلها سواه على الإطلاق؛ فلا.

وإحدى [الصِّفتين][2] مُعَرَّضة لِمَا الأخرى مُعَرَّضة له[3].

---

(1) في (ع): (لمن)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) في (ع): (الصنفين)، والمثبت أليق بالسياق.

(3) قال الباقلاني في «التمهيد» (ص: 344): «فنفى أن يكون خالقا غيره كما نفى إلها غيره في قوله: ﴿مَنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِلَيْلٍ تَسْكُنُونَ فِيهِ﴾، فإن قالوا إنما نفى خالقا غيره يرزق من السماء والأرض، قيل لهم: وكذلك إنما نفى إلها غيره يأتي بليل تسكنون فيه، فإن مروا على هذا؛ فارقوا الدين، وإن =

ومَنَ القرآن أيضا: قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾[النحل:20]؛ وهذا نَصٌّ في أنَّ كُلَّ [مَنْ][1] دعوه مِنْ دونه وعبدوه مِنَ الملائكة والإنس والجِنِّ؛ لا يَخْلُقون شيئا، وتعليلُ استحالةِ ذلك بكونِهم مخلوقين، وهذا نقيضُ بدعتِهم.

ومِنَ القرآن أيضا: قوله تعالى: ﴿أَمْ جَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُوا۟ كَخَلْقِهِۦ فَتَشَٰبَهَ ٱلْخَلْقُ عَلَيْهِمْ ۚ قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾[الرعد:16]؛ **ففيه دليلان:**

**أحدهما:** أنَّه جعل إثبات الخلق لسواه كإثبات شركاء له، فلو كان العباد يخلقون مُتَصَرَّفاتِهم -مثل: حركاتهم وسكونهم وإرادتهم-؛ لكانوا خالقين كخلقه، ولَتَشابَه خلقُهم وخلقُ خالقهم تعالى، وذلك مِنَ الضَّلال الذي نفاه عن نفسه.

**والدلالة الثانية:** أنَّه عَقَّبَ ذلك بمنعه واستحالته، وإثباتِ [خَلْقِه][2] جميعَ المخلوقات؛ لقوله: ﴿قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾، وهذا وارِدٌ في مقابلة ذلك الادِّعاء بالرَّدِّ والتَّكذيب، فكان مِنْ أوضح الأدلة على ما قلناه.

ومِنَ القرآن أيضا: قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾[الصافات:96]، فأخبر أنَّه خالق لأعمالهم كما أنَّه خالق لنفس أجسامهم.

**فقالوا على ذلك:** إنَّما أراد بقوله: ﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾؛ الأصنامَ التي كانوا يعبدونها.

---

أبوه؛ أبينا تأويلهم».

(1) زيادة يقتضيها السياق.

(2) زيادة يقتضيها السياق.

**وهذا غيرُ صحيح**؛ لأنَّ ﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾؛ هو [عملهم][1]، و[الأصنام][2] ليستْ عملا لهم، لأنَّها أجسام، والأجسام لا تكون أعمالا للعباد مِن أقوالِهم وقولِنا.

**وإنْ قالوا**: أراد: «ما تعملون فيه».

[**قلنا**][3]: هذا [خلافٌ][4] للظاهر، لأنَّ الأصنام وإنْ كانت مِمَّا يعملون؛ [إلَّا أنَّها][5] غيرُ ما يعلمونه، وإذا قال: ﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾؛ أفاد ذلك نفس عملنا، كما أنَّه لو قال: «جزاءً بما تعملون»؛ أفاد أنَّ الجزاءَ واقعٌ على نفس أعمالنا.

**فإنْ قالوا**: فقد قال تعالى: ﴿تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ﴾[الأعراف:117]، وأنَّه أراد الحِبالَ والعِصِيَّ التي تناولها إفْكُهم، ولَمْ يُرِدْ نفسَ إفْكِهم؛ كذلك قوله: ﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾؛ أراد به: ما يصنعونه مِن الأصنام، ولَمْ يُرِدْ نفسَ حركاتِهم وسكناتِهم.

**وهذا عليهم لا لهم**؛ لأنَّ «**ما يأفكون**» هو: مأفوكهم، كما أنَّ «ما يأكلون» هو: مأكولُهم ومشروبُهم، وإنَّما [المأفوك][6] غيرُ الإفك، والمأكول غيرُ الأكل، وهذا مخالفٌ لِمَا نحن فيه، لأنَّ المعمول هو العملُ نفسُه.

---

(1) في (ع): (علمهم)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) في (ع): (الأقسام)، والمثبت أليق بالسياق.

(3) في (ع): (قولنا)، والمثبت أليق بالسياق.

(4) زيادة يقتضيها السياق.

(5) في (ع): (لان)، والمثبت أليق بالسياق.

(6) في (ع): (فوك)، والمثبت أليق بالسياق.

ومِنَ الظَّاهر أيضا: قوله: ﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ﴾[النحل:17]؛ فنفى التَّشبيه بَيْنَه وبَيْنَ خَلْقِه بانفراده بهذه الصِّفة، وأنَّ خلقه لا يوجد منهم؛ فدَلَّ ذلك على ما قلناه.

ومِنَ الظَّاهر أيضا: قوله -عزَّ وجلَّ-: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف:54]؛ فأضاف الخَلْقَ إلى نفسه إضافةَ اختصاصٍ وتَفَرُّدٍ؛ فانتفى أنْ يكون لغيره خَلْقٌ.

**فإنْ قالوا:** فإنَّه أضاف الخلق إلى نفسه كما أضاف الأمرَ، وقد ثبت أنَّ غيرَه يَصِحُّ أنْ يأمر؛ كذلك يَصِحُّ أنْ يخلق.

**قلنا:** ليس الأمر كذلك، لأنَّه ليس لغيره أنْ يأمُرَ إلَّا بما أمَرَ هو تعالى بامتثاله، فلا أمرَ يلزمُ امتثالُه على التَّحقيق إلَّا بأمره وما كان على أمره.

فأمَّا الخلق؛ فليس تجري إضافته إلى نفسه مجرى الأمر، لأنَّه أخبرنا بأنَّ الخَلْقَ لا ينبغي أنْ يكون إلَّا له، وأنَّ الأمر الذي يلزمُ امتثالُه لا يكون إلَّا له، وكذلك الخلق.

**وأمَّا الإجماع:**

فإطلاق الأُمَّة قاطبةً منذ أوَّل الإسلام إلى عصرنا، أنَّه: «لا خالقَ إلَّا الله» كإطلاقهم أنْ: «لا إله إلا الله» على حَدٍّ مُتَساوٍ، ولا يقبل على هذا دفع مَنْ يدفعه مِنَ المبتدعة، كما لا يُقبل دفعُهم إطلاقَ المسلمين: «ما شاء الله كان وما لَمْ يشأْ لَمْ يكنْ»، لأنَّ إطلاق الأُمَّة [و/ 208] ذلك أولى أنْ يُصار إليه ويُؤخذَ به.

وكان بعضُ مَنْ كَلَّمْتُه في هذه المسألة مِنْ شيوخهم ببغداد قال لي: لا نُسَلِّمُ أنَّ الأُمَّةَ تُطلق هذا، وإنَّما هو كلام جرى على أَلْسِنَةِ العامَّةِ والضعفاء والنِّساء كما جرى على أَلْسِنَتِهم: «[1]يكون ما يريد [الله»، وهؤلاء][2] لا يُعتبَرُ بهم في الأُمَّة.

فأجبْتُه؛ بأنْ قلتُ له: فأنت ... ... ...[3] جرى على أَلْسِنَتِهم وإطلاقهم أنَّهم إذا أرادوا تأكُّد أمر عزموا عليه؛ قالوا: «إنْ شاء الله»، وحققوه بذلك تبركا واعتقادا أنَّه لا يكون إلَّا [بمشيئته][4]، وتفاؤلا ... ... ...[5] كونه، وهذا هو معنى: «يكون ما يريدُ الله»، و«ما شاء الله كان».

فهَبْ أنَّ [تلك العبارة][6] نازعتَ فيها، أيمكن أنْ تنازع في هذا الذي لا شَكَّ فيه والذي وَرَدَ ...[7] والقرآن، وأمر الله لنَبِيِّه به.

ثُمَّ قلتُ له: ليس أحدٌ مِنَ المسلمين يمنع هذا إلَّا [أنتم][8] فقط، ونحن ما ادَّعينا إجماعكم مع بقية المسلمين، وإنَّما ادَّعينا إجماعَ مَنْ سواكم إلى وقتهم، وأنَّكم يجب أنْ تكونوا مَحْجُوجِينَ بهم، فأرونا غيرَ فرقتكم تتأَوَّلُ

---

(1) في (ع) زيادة: (ما)، وحذفها أليق بالسياق، وسيكرر المصنف العبارة دون الزيادة.

(2) في (ع) ما صورته: (انه وبهؤلاء)، والمثبت أليق بالسياق.

(3) بياض في (ع) بمقدار ثلاث كلمات، ولعل تقديره: (فأنت تقر أن الذي).

(4) في (ع): (تشبيه)، والمثبت أليق بالسياق.

(5) بياض في (ع) بمقدار ثلاث كلمات.

(6) في (ع): (شك العمارة)، والمثبت أليق بالسياق.

(7) بياض في (ع) بمقدار كلمة.

(8) بياض في (ع)، ولعل المثبت أليق بالسياق.

هذا التأويل الذي قلتُه.

**فأمّا حُجَجُ العقول:**

**فقد استدَلَّ أصحابُنا المُتكلِّمون بأنْ قالوا:**

وجدنا أفعالنا تقع مِنَّا على أحكام وحقائق لا نعلمها؛ مِثْلِ اختلاف أجناسِها، وتبايُنِ أنواعها، و[أنَّها][1] على صفة دون صفة، وأنَّها أعراض غير أجسام، وأنَّها دالَّةٌ على ما هي أدِلَّةٌ عليه، وأنَّ كثيرا مِنَ النَّاس يجحد كثيرا مِنْ هذه الصِّفات، ألَا ترى أنَّ كثيرا منهم ينكرون الأعراض، وينكرون كونها دالَّةً على صانعها، وغير ذلك مِنْ أحكامها.

وإذا كان الأمر كذلك، وكان العقل محتاجا في اختراعه إلى [قصد][2] فاعله وعلمه بتحقيقه، لأنَّه لو لَمْ يكن محتاجا إلى ذلك [لاستغنى][3] كُلُّ فعل عن كون فاعله عالما قاصدا، ولو جاز ذلك لبطلتْ دلالة شيء مِنَ الأفعال على علم فاعله وقصده، كما أنَّه لو استغنى بعضُها عن فاعل مخترع [لاستغنى جميعُها][4] عن ذلك.

وفي العلم ببطلان هذا دلالةٌ واضحة على أنَّه لا يجوز أنْ يصنعها إلَّا عالِمٌ بحقائقها، غيرُ جاهل بشيء مِنْ أحكامها؛ وذلك هو الله رَبُّ العالمين.

**واستدَلُّوا أيضا**؛ بأنَّه قادِرٌ على أمثال ما يوجد مِنَ العباد مِنَ الحركات

---

(1) في (ع): (أنَّه)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) في (ع): (فقد)، والمثبت أليق بالسياق.

(3) في (ع): (لا يستغني)، والمثبت أليق بالسياق.

(4) في (ع): (لا يستغني جميعا)، والمثبت أليق بالسياق.

والسَّكنات والمُتَصَرَّفات على الوجه الذي توجد عليه مِنْ كسبهم، فإذا كان قادرا على أمثاله؛ كان قادرا عليه، لأنَّ مَنْ قَدَرَ على الشيء؛ قَدَرَ على مِثْلِه، ولَمْ يخرجه عن ذلك إلَّا العجز، وإذا ثبت قُدْرَتُه عليها؛ ثَبَتَ أنَّه فاعل لها، لأنَّ مِنْ قولهم: «إنَّ الله لا يقدر على ما يقدرون عليه».

**فإنْ قالوا**: لو كانت أفعالنا مقدورة لنا وله؛ لجاز أنْ يفعلها ونَتْرُكَها، أو يَتْرُكَها ونَفْعَلَها، وهذا يؤدِّي إلى جواز كون الفعل في الحال الواحد مفعولا متروكا.

**فالجواب**: أنَّا لا نعطي أوَّلا أنَّها مقدورةٌ لنا اختِرَعُها، وإنَّما هي مقدورةٌ أنْ نَكْتَسِبها، وللباري مقدورة أنْ يخترعَها و[يُوجِدَ][1] أعيانَها، والواحدُ [مِنَّا لا يقدر][2] على الشيء إلَّا حال وجوده، فكيف يَصِحُّ منه تركُه في حال مَنْ [قد][3] وُجِدَ فيها، ولا يجوز مِنَ الباري أنْ يَتْرَكَه في ذلك الحال، مِنْ حيثُ كان هو المُوجِدَ لعَيْنِه دون العَبْدِ، فلو تركه؛ خَرَجَ عن أنْ يكون موجدا، وإذا كان الأمر كذلك؛ بطل ما قالوه.

وإنِ استدلوا: بأنَّ ما يقع عند [قصدنا و][4]إرادتنا، ويمتنع عند إبائنا وكراهتنا؛ فوجب أنْ يكون أفعالا لنا، ولا يَصِحُّ ذلك؛ لأنَّ الباري هو الخالقُ لقصدِنا إليها وإرادتِنا اكتسابَها، وإعراضِنا [عنها][5] وكراهَتِنا، وهو الموقع

(1) في (ع): (يوجب)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) في (ع) ما صورته: (ما لا يقربوا الا)، والمثبت أليق بالسياق.

(3) في (ع): (قدر)، والمثبت أليق بالسياق.

(4) في (ع): (قصورنا بـ)، والمثبت أليق بالسياق.

(5) في (ع): (عليها)، والمثبت أليق بالسياق.

لها والتَّارك عند وجود هذه الأمور مِنَّا باختراعه إيَّاها لنا.

**ومِنْ أقوى ما اعتمدوه عند أنفسهم أنْ قالوا:** لو كانت أفعالنا خلقا له تعالى؛ لَمْ يَصِحَّ منه أنْ يأمرنا بشيء منها أو ينهانا عنه، أو يُثيبَنا عليه أو يعاقبنا، لأنَّه لو حَسُنَ ذلك وجاز؛ لجاز أنْ يأمرنا بالسَّماوات والأرض، ويثيبنا [و/209] على خَلْقِ أنفسنا ويعاقبنا عليها، لأنَّ كُلَّ ذلك مِنْ أفعاله.

**فالجواب:** أنَّ هذا إنَّما كان يلزم؛ لو كُنَّا نقول: إنَّ أمره لنا بما يأمر منها إنَّما هو [أَمَرنا][1] بأنْ نخلقَه ونختَرِعَه ونهانا عن ذلك، ونحن لا نقول هذا، وكيف يمكن أنْ نقوله ونحن نزعم أنَّه لا يَصِحُّ مِنَّا؟! وكذلك فلَسْنا نَزْعُمُ أنَّ إثابَتَه إيَّانا على ما نفعله مِنْ حيثُ كُنَّا خالقين أو مُختَرِعين، وكذلك عقابه على ما نأتيه بما نَهانا عنه ليس مِنْ حيث خَلَقْناه واخْتَرَعْناه؛ فسقط ما قالوه.

**فإن قالوا:** فعلامَ تَحْمِلوا ذلك أجمعَ؟

**قلنا:** على: اقتضاء اكتسابنا لها ونَهْيِنا عن ذلك، وإثابَتِنا على امْتِثَالِ ما أمرنا به مِنْ اكتسابه، وعقوبَتِنا على اكتساب ما حظر علينا اكتسابه.

وكذلك جميع ما في هذا الباب مِنَ الوعد والوَعِيدِ والمَدْحِ والذَّمِّ.

ومعنى الكَسْب الذي نريدُه وجود الإنسان نفسَه مُتَصَرِّفًا في الفعل بقُدْرَةٍ مخلوقَةٍ في مَحَلِّه، يجد نفسه عليها بخلاف ما يجد المُضْطَرُّ نفسه عليه مِنْ عَدَمِ ذلك وامتناع تصرفه.

---

(1) في (ع): (أمر)، والمثبت أليق بالسياق.

وهذا مَعْنًى [إذا][1] رجع الإنسان إلى نفسه؛ لَمْ يحتجْ إلى أنْ يجحَدَه، ولا اسْتَحْسَنَ المُكابَرَةَ فيه، وهو أنَّ المُكْتَسِبَ لحركة منه؛ يجدُ نفسَه مختارًا لذلك، قاصدا إليه، مُتَصَرِّفا في القدرة عليه بحسب قَصْدِه مِنْ ذهابها في الجهات، فهذا هو الكَسْبُ الذي نُريدُه.

وإنَّ المُضْطَرَّ المُتَحَرِّكَ يدُه بالفالج والارتعاش على ضرورة التحريك [غير][2] هذا، لأنه ليس متصرفا فيها بقدرة، وإنما هو مضطر إلى ذلك، ملجأ إليه.

وإذا كان الأمر كذلك؛ ثبت ما قلناه.

**فإنْ قالوا**: لَمَّا كان في أفعال العباد الظُّلم والجور والسَّفه؛ لَمْ يَجُزْ أنْ يكون هو الله تعالى الخالق [لها][3]، لأنَّ فاعل الظُّلم ظالِمٌ، وفاعل الجور جائرٌ.

**قيل لهم**: قبل أنْ نطالبكم بالدلالة على ما ادَّعيتُموه؛ فإنَّ هذا الاستدلالَ فاسدُ الموضوع على أصولكم، وذلك أنَّ اسْتحالَةَ كونِهِ خالقًا فاعلا لأفعالنا ليس معنًى يعود إلى الوجوه التي هي واقعة عليها مِنْ حُسْنٍ أو [قُبْحٍ][4]، أو ظلم أو عدل، أو جور أو غير ذلك، ألَا تَرَوْنَ أنَّه يستحيل عندكم أنْ يكون خالقا [للحَسَنِ][5] مِنْ أفعالنا على حَدِّ استحالة كونِهِ خالقا للقبيح منها،

(1) في (ع): (إلى)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) في (ع): (يد)، والمثبت أليق بالسياق.

(3) في (ع): (بها)، والمثبت أليق بالسياق.

(4) في (ع): (قبيح)، والمثبت أليق بالسياق.

(5) في (ع): (للجنين)، والمثبت أليق بالسياق.

وكذلك للعدل والأنصاف والخير والطاعة؛ فعُلِمَ بذلك بطلان ما قالوه.

ثُمَّ ادِّعاؤهم أنَّ فاعِلَ السَّفه سَفِيهٌ مِنْ حيث كان فاعلا له؛ غَلَطٌ إنْ أرادُوا الاشْتِقاقَ، فإنَّ «فَعَلَ» لا [يجيء][1] منه إلَّا «فاعل»، وإنَّما «جائر» مأخوذ مِنْ «جار»، لا مِنْ «فَعَلَ الجور»، و«ظالم» مأخوذٌ مِنْ «ظَلَمَ»، لا مِنْ «فَعَلَ الظُّلْمَ»، وكذلك إنْ رَدُّوه إلى الظَّالم والسَّفيه -فيما [بَيَّنَّا][2]-.

وعلى أنَّ الاشتقاق له ليس بجائز له مِنْ كُلِّ أفعاله، ألَا ترون أنَّه -عزَّ وجلَّ- قد سَمَّى المطرَ في غير أوانه أذًى وفسادا، وسَمَّى دَمَ الحيض أذًى؛ ولا يجوز أنْ يُشْتَقَّ له منه اسمُ «مُفْسِدٍ» ولا «مُؤْذٍ».

وعلى أنَّ فاعلَ السَّفه لغيره ليس بسَفِيهٍ، لأَنَّه سَفَهٌ لغيره لا له، كما أنَّ فاعلَ الإرادةِ والحركةِ لغيره ليس بمُريد ولا مُتحرك، لأَنَّها إرادةٌ وحركةٌ لغيره لا له.

وقد تَعَلَّقُوا بآيٍ مِنْ القرآن لا تَعَلُّقَ فيها، فكانوا كما قال الله تعالى: ﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ﴾[آل عمران:7].

ومنها قوله: ﴿وَإِذۡ تَخۡلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ كَهَيۡـَٔةِ ٱلطَّيۡرِ﴾[المائدة:110]؛ فسمَّاه: خالقا.

وهذا معنى التَّقدير والتَّصوير، لأنَّ ذلك خَلْقٌ في اللغة، لأَنَّهم يُسَمُّون حركةَ اليد التي تصور [وتباشر ما][3] مَاسَّتْه على الشَّكل الذي نَحوه؛ تَقْدِيرًا وخَلْقًا.

---

(1) في (ع): (ينحى)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) في (ع): (بيننا)، والمثبت أليق بالسياق.

(3) بياض في (ع)، المثبت أليق بالسياق. وينظر معناه في «تمهيد الأوائل» (ص350).

ويُسَمُّون فِكْرَ القلب تَقْدِيرًا، وغيرُ مُمْتنعٍ أنْ يكون عيسى -عليه السَّلام- كان يُفكِّرُ بقلبه ويُحَرِّك بيَدِه وجوارِحِه حركاتٍ، يفعل الله عندها اجتماعَ أجزاء المُصَوَّرَاتِ على تلك الأشكال.

ويُبيِّنُ أنَّ التَّقدير بالقلب يُسَمَّى [و/ 210] في اللغة خلقا قولُ الشَّاعر:

وَ[لَأَنْتَ][1] تَفْرِي ما خَلَقْتَ وَبَعْـ ـضُ القَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لا يَفْرِي

يريد: تَقْطَعُ ما تُقَدِّره وتُمْضِيه.

وكذلك قال الآخر:

وَلَا يَئِطُّ بأَيْدِي الْخَالِقِينَ ولَا أَيْدِي الخَوَالِقِ إِلَّا جَيِّدُ الأَدَمِ

يريد: مُقَدِّرين قطع الأدِيم.

وتَعَلَّقوا بقوله تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون:14]، وزعموا أنَّ في ذلك إثباتَ مَنْ يخلقُ سواه.

وهذا أيضا -على ما قدَّمناه- مِن التَّصوير والتَّقدير، أنَّ ذلك وإنْ تَأَتَّى مِنْ عباده؛ فهو منه ألْطَفُ وأحسنُ وأصوبُ وأعجبُ.

وقد أُجيب بأنَّه يجوز أنْ يكون تَجَوَّزَ باسمه لغيره لَمَّا ذَكَرَ نفسه تعالى مع غيره، كما قالوا: «الأسودان»؛ [يريدون بهما][2]: التَّمر والماء، و«لنا قمراها[3]»؛ يريدون: الشَّمس والقمر، والأوَّل أوضح.

(1) في (ع): (أنت).

(2) في (ع): (يريد فيها)، والمثبت أليق بالسياق.

(3) يشير إلى قول الفرزدق في «ديوانه» (ص361):

أَخَذْنا بآفاقِ السَّماءِ عَلَيكُمُ لنا قَمَراها والنُّجومُ الطَّوالِعُ

وتَعَلَّقوا مِنْ هذا النَّوع بآي ... ... [1] وبشُبَهٍ [لا][2] تَعَلُّقَ لهم فيها، وقد ذكرها شيخنا -رحمه الله- واستوفى الأجوبة فيها في كتبه[3].

وفي قدر ما ذكرناه منها كفاية، وبالله التوفيق.

## فصل

**فأَمَّا قوله: (المُقَدِّرُ لِحَرَكاتِهم وآجالِهم)**؛ فإجماع أئمَّة السُّنَّة وسَلَفِ الأُمَّة؛ أنَّ الله مُقَدِّرُ الآجال ومُؤَقِّتُها.

[وقد][4] **خالَفَ في ذلك المعتزلةُ ومَنْ تَبِعَهم مِنَ المبتدعة**، فقالوا: «إنَّ العبد قد يموت بغير أجَلِه، وإنَّ الله قد يُقَدِّرُ له أجَلًا، فيُقْطَعُ عليه فيموتُ، مثلُ: أنْ يقتُلَه أو يأكُلَه سَبُعٌ»، فعندهم أنَّ هذا مَيِّتٌ بغير أجَلِه.

**وهذا عندنا وعند كافَّة أهل السُّنَّة ضلالٌ وبِدْعَةٌ**، [وكُلُّ][5] مَيِّتٍ بهذا وشِبْهِه؛ فلَمْ يَمُتْ إلَّا بأجَلِه المُقَدَّر له، وعُمُره المُؤقَّتِ الذي سَبَقَ في المعلوم أنَّه لا يبقى زيادةً عليه، وبذلك نَطَقَ التَّنزيل:

قال الله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف:34]، وأجَلُ الموت وَقْتُه الذي يحصل فيه، كما أنَّ أجَلَ الدَّيْنِ وَقْتُ

---

(1) بياض في (ع) بمقدار كلمتين.

(2) في (ع): (ما)، والمثبت أليق بالسياق، وقد سبق نحو عبارته هذه قريبا.

(3) يقصد شيخه محمد بن الطَّيب بن محمد بن جعفر بن القاسم، القاضي أبو بكر الباقلاني المالكي، المتوفى سنة (403هـ)، وكلامه الأخير من كتابه «تمهيد الأوائل» (ص349).

(4) في (ع): (وهما)، والمثبت أليق بالسياق.

(5) زيادة يقتضيها السياق.

حُلولِه واسْتِحْقاقُ أدائه، وكذلك كُلُّ أمْرٍ وُقِّتَ بشيء؛ فهو أجَلُه، وكذلك أجَلُ الإنسان؛ هو الوقتُ الذي سبق في علم الباري أنَّه يموت عنده ولا يَتَأَخَّرُ عنه ولا يَتَقَدَّمُ عليه.

**وأمَّا قولهم في المقتول**: «إنَّه مَيِّتٌ بغير أجله، لأنَّه لو لَمْ يُقْتَلْ؛ لَبَقِيَ».

**فالجواب عنه**: أنَّه دعوى، لأنَّ موتَه لَمْ يكن مِنْ أجلِ قَتْلِ غيرِه، إنَّما كان بفعل الله تعالى فناؤه وموتُه، وما لَمْ يَمُت الحَيُّ لأجله؛ لا يكون موجِبًا لبقائِه.

ويُبَيِّنُ ذلك: أنَّ القتل ليس بضِدِّ الحياة ولا بَدَلًا عنها، وإنَّما يَحْسُنُ أنْ يقال هذا في الأَضْدَادِ وما جرى مجراها.

**وقالوا لنا**: أليس [كان][1] جائزا فيمَنْ أماتَه الله ابنَ عشرين، أنَّه كان يُبْقِيه ويُميتُه ابنَ ثلاثين؟

**فأجَبْنا عن ذلك**: بأنَّ هذا جائزٌ في قدرة الله إذا لَمْ يكن قدر الأجَلَ له عشرين، بل قدره ثلاثين، وكان سابقا في مَعْلُومِهِ أنَّه يبقيه إلى الثَّلاثين، وأمَّا مع تقديره العشرين أجلا له؛ فلا يجوز.

**فقالوا**: فيجب أنْ تكون الثَّلاثون أجلا له مِنْ حيث جاز أنْ يُبْقِيَه الله إليها.

**فقلنا**: هذا جهلٌ ومغالطةٌ، لأنَّا أجبناكم إلى ذلك بشرط أنْ تكون الثلاثون أجلَه، فأمَّا أنْ يُبْقِيَه إليها وقد جعل العشرين آجلا له؛ فمحالٌ يَرُدُّه نَصُّ التَّنزيل.

---

(1) في (ع): (كل)، والمثبت أليق بالسياق.

## فصل

**قال -رحمه الله-:**

**(الباعِثُ الرُّسل إليهم لإقامَةِ الحُجَّةِ عليهم).**

**قال القاضي -رحمه الله-:**

فهذا صريحُ التِّلاوة ونَصُّ القرآن:

وهو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّآ أَهْلَكْنَٰهُم بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِۦ لَقَالُوا۟ رَبَّنَا لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ مِن قَبْلِ أَن نَّذِلَّ وَنَخْزَىٰ﴾ [طه:134].

وقوله: [و/ 211] ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِن جَآءَهُمْ نَذِيرٌ لَّيَكُونُنَّ أَهْدَىٰ مِنْ إِحْدَى ٱلْأُمَمِ فَلَمَّا جَآءَهُمْ نَذِيرٌ مَّا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُورًا﴾ [فاطر:42].

وقوله: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء:165]، في نظائر لذلك.

## فصل

**قال -رحمه الله-:**

**(ثُمَّ خَتَمَ الرِّسَالَةَ والنِّذَارَةَ والنُّبُوَّةَ بمحمد -عليه السلام-، فجَعَلَهُ آخِرَ المُرْسَلِينَ بَشِيرًا ونَذِيرًا، ﴿وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذْنِهِۦ وَسِرَاجًا مُّنِيرًا﴾ [الأحزاب:46]، وأَنْزَلَ عليه كتابَهُ الحَكِيمَ، وشَرَحَ به دِينَهُ القَوِيمَ، وهَدَى به الصِّراطَ المُسْتَقِيمَ).**

**قال القاضي -رضي الله عنه-:**

هذا إجماع الأُمَّة قاطبةً، وهو نَصُّ التَّنزيل:

قال الله -عزَّ وجلَّ-: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾[الأحزاب:40].

وقال: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ شَٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴿٤٥﴾ وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذْنِهِۦ وَسِرَاجًا مُّنِيرًا﴾ [الأحزاب:46].

وقال: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَءَامَنُوا۟ بِمَا نُزِّلَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ﴾[محمد:2].

وقال: ﴿إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾[النساء:163].

وقال: ﴿لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيْكَ ۖ أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ ۖ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَشْهَدُونَ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[النساء:166].

وقال: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾[سبأ:28].

وقال: ﴿فَٱسْتَمْسِكْ بِٱلَّذِىٓ أُوحِىَ إِلَيْكَ ۖ إِنَّكَ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[الزخرف:43].

وقال: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[النحل:44].

وقال: ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ﴾[النحل:64].

وقال: ﴿لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ﴾[البقرة:213].

وقال: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا﴾ [الجاثية:18]، في نظائر لهذه [الآيات][1]، أجْمَلَها أبو محمد -رحمه الله- [وأتى][2] بمعانيها.

فأمَّا الكلام في نُبُوَّتِه وصِحَّةِ رسالته، فليس مِنْ الكلام مع أهل المِلَّةِ في شيء.

(1) في (ع): (الآية)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) في (ع): (وأنا)، والمثبت أليق بالسياق.

وإنَّما هو كلامٌ مع فِرَقِ أهل الكفر، الطَّاعنين على الإسلام وعلى كُلِّ مِلَّةٍ: وهم [البراهمة][1] وغيرُهم مِمَّنْ يُنْكِرُ بَعْثَ الرُّسُلِ جملةً، ويزعموا أنَّه مُحال أنْ يَبْعَثَ الصَّانِعُ -جَلَّ اسمُه- رُسلا إلى خَلْقِه.

وفِرَقِ الكِتابَين[2]، ومَنْ جرى مجراهم مِنَ المجوس ومَنْ يُقِرُّ ببَعْثِ الرُّسل ويُنْكِرُ بَعْثَ نَبِيِّنا محمد ﷺ؛ مِثْلِ اليهود والنَّصارى وغيرِهم.

وقد استوفاه شيخنا -رحمه الله- في كتبه، وأشبع القول فيه[3].

وإنَّما القصد مِنَ الكلام في شرح هذه المُقَدِّماتِ بيانُ أصول المِلَّة، وما يَلْزَمُ القُلوبَ اعتقادُه [والأَلْسِنَةَ][4] النُّطق به بعد تقررها [و][5]ثبوتها، فأمَّا ما خَرَجَ عن ذلك فأمْرٌ قد كُفِينَاه، وبالله التَّوفيق.

## فصل

**قال -رحمه الله-:**

**(وأنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لا رَيْبَ فيها، وأنَّ الله يَبْعَثُ مَنْ يموتُ، كما بَدَأَهُمْ يَعُودُونَ).**

---

(1) في (ع): (البراهنة)، والمثبت أليق بالسياق، والبَرَاهِمَةُ: قبيلة بالهند، فيهم أشراف أهل الهند، ويقولون: إنَّهم مِنْ ولد برهمي؛ ملك مِنْ ملوكهم قديمٌ، ولهم علامة ينفردون بها، وهي خيوط ملونة بحمرة وصفرة يتقلدونها تقلُّدَ السُّيوف، وهم يقولون بالتوحيد على نحو قولنا، إلا أنهم أنكروا النبوات. [«الفصل» لابن حزم (1/ 63)]

(2) أي: اليهود والنصارى.

(3) كما في «تمهيد الأوائل» (ص 126) وغيره من تواليف أبي بكر الباقلاني -رحمه الله-.

(4) في (ع): (ولا السنة)، والمثبت أليق بالسياق.

(5) في (ع): (أو)، والمثبت أليق بالسياق.

**قال القاضي أبو محمد عبد الوهاب -رحمه الله-:**

هذا -كما قال- مِنْ تَمَامِ الإسلام وصِحَّةِ الإيمان، ومِمَّا يلزمُ القلوبَ عمله، ويجب على الأفئِدَةِ اعتقادُه؛ أنَّ يومَ القيامة حَقٌّ، وأنَّه آتٍ لا محالَةَ، ومَنْ لَمْ يؤمن بذلك؛ فإنَّه غيرُ مؤمنٍ بالقرآن ولا بالشَّرع، والدَّليل عليه:

قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمْۚ إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ [الحج:1] الآية.

وقوله: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ لَأَتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا﴾ [غافر:59].

وقوله: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَاۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي﴾ [الأعراف:187]، الآية.

وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ﴾ [لقمان:34].

وقوله: ﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ يُحِبُّونَ ٱلْعَاجِلَةَ وَيَذَرُونَ وَرَآءَهُمْ يَوْمًا ثَقِيلًا﴾ [الإنسان:27].

وقوله: ﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِن كَفَرْتُمْ يَوْمًا يَجْعَلُ ٱلْوِلْدَٰنَ شِيبًا﴾ [المزمل:17].

وقوله: ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ ﴿١٥﴾ يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ﴾ [غافر:16].

والقرآن مملوء مِنْ هذا.

**وكذلك بَعْثُ الأموات ونَشْرُهم وإعادةُ الحياة فيهم، وإخراجهم مِنْ قبورهم إلى الحشر مِمَّا يَلْزَمُ كُلَّ مسلم اعتقادُه، ويجب عليه الإيمان به:**

قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ يُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [الحج:6]، ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْعَثُ مَن فِي ٱلْقُبُورِ﴾ [الحج:7].

وقال: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي يَبْدَؤُاْ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم:27].

وقال: ﴿يَوْمَ يَفِرُّ ٱلْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ ﴿٣٤﴾ وَأُمِّهِۦ وَأَبِيهِ ﴿٣٥﴾ وَصَٰحِبَتِهِۦ وَبَنِيهِ﴾ [عبس:36]. [و/212]

وقال: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبۡعَثُنَّ﴾ [التغابن:7].

وقال: ﴿يَوۡمَ يَجۡمَعُكُمۡ لِيَوۡمِ ٱلۡجَمۡعِۖ ذَٰلِكَ يَوۡمُ ٱلتَّغَابُنِ﴾ [التغابن:9].

وقال: ﴿ٱلۡيَوۡمَ تُجۡزَىٰ كُلُّ نَفۡسِۭ بِمَا كَسَبَتۡۚ لَا ظُلۡمَ ٱلۡيَوۡمَ﴾ [غافر:17].

وقال: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَإِذَا هُم مِّنَ ٱلۡأَجۡدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمۡ يَنسِلُونَ﴾ [يس:51] الآية.

وقال -رَدًّا على مُنْكِري ذلك-: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِي حَآجَّ إِبۡرَٰهِـۧمَ فِي رَبِّهِۦٓ﴾ [البقرة:258] إلى قوله: ﴿وَإِذۡ قَالَ إِبۡرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِي كَيۡفَ تُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰ﴾ [البقرة:260].

وقال: ﴿أَوَلَمۡ يَرَ ٱلۡإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقۡنَٰهُ مِن نُّطۡفَةٖ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٞ مُّبِينٞ ۝٧٧ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلٗا وَنَسِيَ خَلۡقَهُۥۖ قَالَ مَن يُحۡيِ ٱلۡعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٞ﴾ [يس:78] الآية؛ نزلتْ في قصة أُبَيِّ بن خَلَفٍ، لَمَّا أخذ بيده عَظْمًا نَخِرًا وفَرَكَه، والقصة معروفة[1].

وقال تعالى: ﴿كَمَا بَدَأَكُمۡ تَعُودُونَ﴾ [الأعراف:29].

وقال: ﴿وَلَقَدۡ جِئۡتُمُونَا فُرَٰدَىٰ كَمَا خَلَقۡنَٰكُمۡ أَوَّلَ مَرَّةٖ﴾ [الأنعام:94].

وقال النَّبي ﷺ: «يحشر النَّاس يوم القيامة حُفاةً عُراةً غُرْلًا»[2].

والقرآنُ والأخبارُ متظاهرةٌ بذلك، وليس الغرضُ مِنْ هذا أيضا الكلامُ مع الدَّهرية القائلين بقدم العالَمِ وبقاء الفَلَكِ شمسِه وقَمَرِه، واستحالَةِ الكَوْنِ والفَسادِ عليه، والمُنْكِرين لإعادة الخَلْقِ فكُنَّا نَدُلُّ عليه.

ولكن الغَرَضُ ما قَدَّمناه مِنْ ذلك الأصل مِنْ أُصولِ الدِّين، واعتقادُه فرضٌ واجبٌ، والإيمان به حَتْمٌ لازِمٌ، وهو مِنْ فروض الأعيان، وما بَيَّنَّاه مِنْ

---

(1) رواه سعيد بن منصور في «سننه» (1802) (7/ 140)، والطبري في «جامع البيان» (19/ 485).

(2) رواه البخاري (6527) ومسلم ([56] 2859).

نصوص الكتاب ومتواتر الأخبار.

## فصل

قال -رحمه الله-:

(وأَنَّ الله سبحانَه ضاعَفَ لِعِبَادِه المُؤمِنِينَ الحَسَنَاتِ، وصَفَحَ لَهُمْ بالتَّوْبَةِ عن كَبَائِرِ السَّيِّئَاتِ، وغَفَرَ الصَّغائِرَ باجْتِنَابِ الكَبَائِرِ، وجَعَلَ مَنْ لَمْ يَتُبْ مِنْ الكبائِرِ صائِرًا إلى مَشِيئَتِهِ؛ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء:48]، ومَنْ عاقَبَهُ بِنَارِهِ؛ أَخْرَجَهُ منها بإيمانِهِ، فأدْخَلَهُ به جَنَّتَهُ؛ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ، ويَخْرُجُ منها بشَفَاعَةِ نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ ﷺ مَنْ شَفَعَ له مِنْ أَهْلِ الكَبائِرِ مِنْ أُمَّتِهِ).

قال القاضي الجليلُ أبو محمد -رحمه الله-:

قوله: (إنَّ الله ضاعَفَ لعبادِهِ المؤمنين الحَسَناتِ):

[فلقوله][1] تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيْرٌ مِّنْهَا﴾ [النمل:89].

وقوله: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام:160].

وقوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُم مَّرَّتَيْنِ بِمَا صَبَرُواْ﴾ [القصص:54].

وقوله: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾ [البقرة:245].

وقوله: ﴿إِن تُقْرِضُواْ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَٰعِفْهُ لَكُمْ﴾ [التغابن:17].

وقوله: ﴿وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن زَكَوٰةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ ٱللَّهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُضْعِفُونَ ۝٣٩﴾ [الروم:39]، في آيات كثيرة.

---

(1) في (ع): (بقوله)، والمثبت أليق بالسياق.

ومِنَ الأخبار المتواترة قوله ﷺ: «مَنْ قرأ القرآن، فله بكُلِّ حرف عشر حسنات، لا أقول: ﴿الٓمٓ﴾ حسَنَةٌ، لكن بـ«الألف» عَشْرٌ وبـ«اللَّام» عَشْرٌ وبـ«الميم» عشر»(1)، ولا خلاف في ذلك.

**وقوله: (إنَّه صَفَحَ لهم بالتَّوبة عن كبائر السَّيئات)؛** فلا خلاف فيه أيضا، ويَدُلُّ عليه:

قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[آل عمران:89].

وقوله: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ وَأَصْلَحُوا۟ وَبَيَّنُوا۟ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة:160].

وقال: ﴿وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا ﴿٦٩﴾ إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا فَأُو۟لَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَٰتٍ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾[الفرقان:70]، ثُمَّ قال عقيبها: ﴿وَمَن تَابَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَإِنَّهُۥ يَتُوبُ إِلَى ٱللَّهِ مَتَابًا﴾[الفرقان:71].

وقال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَعْفُوا۟ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾[الشورى:25].

وقال: ﴿وَإِلَيْهِ مَتَابِ﴾[الرعد:30]، في آيات كثيرة تَدُلُّ على [تَفَضُّلِه](2) سبحانه بقبول التَّوبة، والصَّفح بها عن عظيم الذُّنوب وموبقات السَّيئات.

**واعلم أنَّ التَّوبةَ واجبةٌ فريضةٌ على جميع العُصاة والمُذنِبينَ.**

---

(1) رواه الترمذي (2910) من طريق محمد بن كعب القُرَظِيِّ عن ابن مسعود مرفوعا، وقال: «يروى هذا الحديث مِنْ غير هذا الوجه عن ابن مسعود، رواه أبو الأحوص عن ابن مسعود، رفعه بعضهم ووقفه بعضهم عن ابن مسعود، هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه»، وصَوَّبَ الدارقطني في «العلل» (5/ 326) وقفه، لكن معناه في حكم الرفع لأنه ليس مما يقال مِن قِبَل الرأي.

(2) في (ع): (تفضيله)، والمثبت أليق بالسياق.

وهذا قول جميع الأُمَّة إلَّا مَنْ شَذَّ مِن المبتدعة؛ فزَعَمَ أنَّها ليست بواجبة، قال: «لأنَّها تخليص النَّفس مِن العذاب الدَّائم والعقاب المُتَأبِّد، فإنْ شاء العاصي أنْ يُخَلِّصَ نفسَه، وإنْ شاء أوْبَقَها»، وهذا ضَلالٌ وبدعة، وذريعة إلى الإقامة على المعاصي والآثام.

**والدَّليل على وجوبها** [و/ 213]:

إجماعُ الأُمَّة بلسان واحد على وجوبها، وأنَّ العبدَ مأمورٌ ومأجورٌ بفعلها.

ويَدُلُّ على ذلك: قوله تعالى: ﴿وَتُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ﴾[النور:31]، ففيه دليلان:

أحدُهما: أنَّه أمَرَهم بفعلها؛ والأمر منه تعالى لازِمٌ امتثالُه، مفروضٌ إيقاعُه.

والآخَرُ: قوله: ﴿لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ﴾، وهذا تنبيهٌ على معناها، وهو المصير بها إلى الفلاح والرَّشاد، وتخليصُ النَّفس مِمَّا يوقعها ويُوَرِّطها في المهالك، بالضِّدِّ مِمَّا اعْتَلَّ به هذا المخالف.

ويَدُلُّ عليه أيضا: قوله تعالى: ﴿سَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ﴾[آل عمران:133]، يريدُ: إلى ما يُكسبكم مغفرتَه ورِضوانَه، والتَّوبةُ مِمَّا يُكسب المغفرةَ ويَجْلِبُ الرِّضوانَ؛ فوجبتِ المسارعَةُ إليها.

ويَدُلُّ عليه: قوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمۡ يَتُبۡ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ﴾ [الحجرات:11]، وهذا مبالغة في الذَّمِ وتَناهٍ في الوصف بالزَّجر والوعيد والإرهاب والتَّهديد.

ويدل عليه: قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة:222]، وهذا مبالغةٌ في الحَثِّ عليها، والنَّدب إليها.

ويَدُلُّ عليه: قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يُصِرُّواْ عَلَىٰ مَا فَعَلُواْ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران:135]، فذَمَّ على المقام على الإصرار، وذلك ضِدُّ التَّوبة؛ فدَلَّ على وجوبها، والعقاب بتَرْكِها.

ويَدُلُّ عليه: قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ إِنِّى تُبْتُ ٱلْـَٰٔنَ﴾ [النساء:18]، وهذا يدُلُّ على أنَّها واجبةٌ عليه قبل المعاينة وحضور ما يمنع منها.

**ويَدُلُّ على فساد ما قاله هذا الجاهل:**

أنَّ المُكَلَّفَ إذا لَمْ تكن التَّوبة واجبةً عليه، لا يخلو مِنْ أنْ يكون الواجب عليه:

المقامُ على الإصرار.

[أو][1] الانتقال إلى الطاعة، والعزم على أنْ لا يفعل المعصية.

[أو][2] أنْ يفعل الطاعة ويترك المعصية، وليس عليه عزم أنْ [يعود][3] إليها.

فإنْ قال: إنَّ الفرضَ عليه المقامُ على الإصرار؛ فليس ذلك بقول المسلم.

---

(1) في (ع): (و)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) في (ع): (و)، والمثبت أليق بالسياق.

(3) في (ع): (يعادوا)، والمثبت أليق بالسياق.

وإنْ قال: إنَّ الفَرْضَ عليه أنْ [ينتقل][1] إلى الطَّاعة، ويعزم على ترك المعصية؛ فذلك هو التوبة التي نوجبها.

[وإنْ قال][2]: إنَّ الفرض أنْ ينتقل إلى التَّوبة، وليس فرضا عليه أنْ يعزم على ترك المعصية؛ فذلك معصية، لأنَّه ليس ينفك مِنْ أنْ يعزم مِنْ فعل المعصية أو على تركها أو يخلو مِنْ ذلك:

فالعزم على التَّرك هو التَّوبة.

والعزم على الفعل هو المعصية؛ [ففيه][3] أباحة المعصية.

وخُلُوُّه مِن العزم على أحدهما هو خُلُوُّه مِن العزم على استدامة الطَّاعة، وذلك معصية.

**فأمَّا شبهتُه؛ أنَّ التَّوبة تخليص نفسه مِن العذاب، فعنه جوابان:**

**أحدهما**: أنَّه كذلك، وذلك واجبٌ بأمر الله له وإيجابه إيَّاه، وليس مِنْ حيث كان له فيه ما يجب أنْ لا يلزمه.

**والجواب الآخَرُ**: أنَّا نوجبُها لا لهذا المعنى، [لكن][4] لأنَّ تركَها كبيرةٌ ومعصيةٌ، والعزم على تَرْكِ المعصية واجبٌ فِعْلُه؛ فبطل ما قالوه، وبالله التوفيق.

**وإذا ثبت ما ذكرناه**؛ فاعلم أنَّ قبول التَّوبة هو تَفَضُّلٌ مِن الله على عباده، ورِفْقٌ

---

(1) في (ع): (ينقل)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) في (ع): (فإن قيل)، والمثبت أليق بالسياق.

(3) في (ع): (فقد)، والمثبت أليق بالسياق.

(4) في (ع): (لكم)، والمثبت أليق بالسياق.

بهم، وإحسانٌ إليهم، وإنعامٌ عليهم، وترغيبٌ منه لهم في تخليص نفوسهم مِن العذاب الأليم والعقاب العظيم، لأنَّ الخلقَ مُلْكُه، فتعالى عن أنْ يجب عليه شيء لهم، لأنَّه هو الموجِبُ عليهم، والمُكَلِّفُ لهم، والمؤاخِذُ بما يأتوا به مِن معصية.

فإنْ تَفَضَّلَ بمغفرة وصَفْحٍ عن زَلَّةٍ وقَبُولِ تَوْبَةٍ؛ فذلك بإحسانه وتَفَضُّلِه.

وإنْ عاقب وانْتَقَمَ؛ فبحَقِّه وعَدْلِه.

ولذلك قال تعالى: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [المائدة: 118].

**واعلم -رحمنا الله وإيَّاك- أنَّ حقيقةَ التَّوبة ومعناها** هي نَدَمُ العبد على مواقعة ما كان منه مِن المعاصي، ثُمَّ لا يخلو بعد ذلك مِنْ:

أنْ يكون مِمَّنْ يصِحُّ منه مواقعة أمثالها.

أو أنْ يكون قد صار إلى حال لا يَصِحُّ منه ذلك.

فإنْ كان على الحال الأوَّل؛ لَمْ يَكْفِه النَّدم في التَّوبة دون أنْ يَنْضَمَّ إليه العزمُ على تَرْكِ مواقعة أمثال [تلك][1] المعاصي في المستقبل، فمتى وُجِدَ منه أحدُ الأمرين دون الآخَرِ؛ فليس ذلك بتوبة.

وإنْ كان قد صار إلى حال لا يَتَمكَّنُ فيها مِنْ فِعْلِ المعصية لو أرادها مثلُ أنْ يصير مَجْبُوبًا أو خَصِيًّا؛ فلا يَتَمَكَّنَ مِن الزِّنا واللِّواط؛ هذا يكفيه [و/214] النَّدَمُ فقط، ولكن لابُدَّ أنْ يَضُمَّ إليه أنَّه لو كان بحيث يَقْدِرُ على الفعل لكان يَتْرُكُه.

(1) في (ع): (ترك)، والمثبت أليق بالسياق.

**فإنْ قيل**: فقد رُوي عن النَّبي ﷺ أنَّه قال: «النَّدَمُ توبةٌ»[1]، ولَمْ يشتَرِطِ العَزْمَ على تَرْكِها في المستقبل.

**قيل له**: لأنَّه اقتصر على المقصود منه المُتَضَمِّنِ له، لأنَّه محالٌ أنْ يوجد مِنَ المُريد التَّوبةِ، المُختارِ للإقلاع عن المعصيةِ، الرَّاغِبِ في ثواب الله، الخائف مِنْ عقابه أنْ يَنْدَمَ على ما كان منه؛ إلَّا وهو عازمٌ على تَرْكِ مواقعة أمثال ذلك في المستقبل، ومحالٌ أنْ يوجد النَّدم على الفعل [والعَزْمُ على فعلٍ][2] مثلِهِ في المستقبل، والله أعلم.

**واعلم -وفقنا الله وإيَّاك- أنَّ تأخير التَّوبة والتَّراخي عنها ذَنْبٌ**، ويُوجِبُ على العبد التَّوبةَ منه، فإنه إذا أهمل التَّوبة [منه عمدا][3]؛ فقد تَرَكَ بذلك فرضا لازما، وأمرا واجبا، وكان ذلك معصيةً منه تجري مجرى المعاصي التي تلزمُه التَّوبة منها، فتلزمُه التَّوبة منه كما تلزمُه مِنْ تلك؛ لتَركه فِعْلَها مع التَّمكن والقُدرة عليه.

**قال أصحابُنا**: ويلزم التائبَ استصحابُ النَّدم، وتجديدُ العَزْمِ على تَرْكِ المعصية في المستأنَفِ، وتكرارُ ذلك في كُلِّ وقتٍ حضرتِ المعصيةُ بِبَالِهِ وذكرَ ما كان منه.

وهذا شعارُ المسلمين وأفعالُ الصَّالحين إذا رَأَوْا بعضَ الأهوال، أو شيئا

---

(1) رواه ابن ماجه (4252) وغيره، قال ابن حجر في «فتح الباري» (13/ 471): «حديث حسن».

(2) زيادة يقتضيها السياق.

(3) في (ع) ما صورته: (سسا عمدة)، ولعل المثبت أليق بالسياق.

... ...[1] والزِّلزال، أو [عِظَمَ][2] بعضِ آيات الله، أو عظيما مِنْ مقدوراتِه، يُجَدِّدُوا التَّوبة، ويُكَرِّرُوا النَّدم على ما كان منهم، ويغدوا إلى العَزْمِ على المُداومة على الطَّاعة وتَرْكِ المعصية.

فقالوا: ولذلك قال موسى -عليه السلام- عند مشاهدتِه ما شاهَدَ مِنَ الآياتِ العظيمةِ؛ مِنْ تَدَكْدُكِ الجبل وتَقَطُّعِه وما [لحقه][3] ونزل به: [﴿سُبْحَنَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ﴾[الأعراف:143]][4] مِنْ أنْ أُقْدِم على سؤالِك ما لا قِبَلَ لي به.

وهذه جملة لمن ... كلام التَّوبة والقول فيها ... ... ....[5]

**فأمَّا تقسيمُه الذُّنوب إلى صغائرَ وكبائرَ، وقوله: (إنَّ الله -عزَّ وجلَّ- غَفَرَ الصغائرَ باجتنابِ الكبائرِ)،** فصوابٌ على ما قاله.

قال شيخُنا -رحمه الله-: «[العبارة][6] على طريق المُتكلِّمين لها تأويلٌ، ومعناه ومقصدُه الذي أراده صحيحٌ، وذلك أنَّه:

أراد بالصَّغائر أنَّها المُحْبَطَةُ عند اجتنابِ الكبائرِ، وأنَّها إذا وقعتْ؛ كانتْ لا حُكْمَ لها.

---

(1) بياض في (ع)، ولعل تقديره: (أو شيئا من الرياح) أو (المصائب) أو ما كان في معناها.

(2) في (ع): (علم)، ولعل المثبت أليق بالسياق.

(3) في (ع) ما صورته: (نحطه)، والمثبت أليق بالسياق.

(4) بياض في (ع)، والمثبت يقتضيه السياق.

(5) بياض في (ع).

(6) في (ع): (العبادة)، والمثبت أليق بالسياق.

وأنَّ التي يؤاخَذُ العبدُ بها وتلزَمُه التَّوبة منها وإذا لَمْ يَتُبْ كان لله أنْ يعاقبَه عليها وله أنْ يَعْفُوَ عنه؛ [هي][1] الكبائرُ، وأنَّها لا تقع مُحْبَطَة بغيرها».

وهذا صحيحٌ على ما قاله، ولكنْ -على التَّحقيق- لا يمكن أنْ يُقال: «إنَّ في معاصي الله صغيرةٌ» إلَّا على هذا التَّأويل الذي تأوَّله[2].

---

(1) في (ع): (من)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) وقال المصنف أيضا فيما يأتي في شرح قول ابن أبي زيد: «الفرار من العدو من الكبائر» (6/ 503): «فأمَّا تسمية أبي محمد لذلك بأنَّه «مِن الكبائر»، فمراده: تغليظ أمره، وتأكيد منعه، وشِدَّة الإثم فيه، وكثرة العقاب عليه بما ليس في غيره، وليس مراده أنَّ في معاصي الله صغيرةٌ على ما تقوله المعتزلة، لأنَّ معاصيه كُلُّها كبائر، إلَّا أنَّ بعضها أكثرُ عقابا مِنْ بعض وأشدُّ إثْمًا، كما أنَّ طاعاتِه كُلَّها طاعات يثاب عليها، وإنْ كان فيها ما ثوابه أكثرُ مِنْ ثوابِ غيره».

وسيأتي قول المصنف في باب الشفاعة (ص: 128) ردا على المعتزلة: «قالوا: إنَّ الشَّفاعة لمَنْ واقع الصَّغائر، وهو مجتنب للكبائر؛ وهذا لا معنى له؛ لأنَّ صاحب الصغيرة إذا فعلها مع اجتناب الكبائر لَمْ يَسْتَحِقَّ العقابَ».

فهو يثبت -رحمه الله- أنَّ في الذنوب صغائر، ولكنه أكبَرَ اللفظ بالنظر إلى عِظَم من عُصِي -سبحانه- وإنما أنكر المعنى الذي تريده المعتزلة مِن أن مرتكب الكبيرة مخلد في النار، ومرتكب الصغيرة في المشيئة.

وقال ابن بطال في «شرح صحيح البخاري» (9/ 198): «وذهب جماعة أهل التَّأويل إلى أنَّ الصغائر تُغفر باجتناب الكبائر، وهو قول عامَّة الفقهاء، وخالفهم في ذلك الأشعرية؛ أبو بكر ابن الطَّيب وأصحابه، فقالوا: معاصي الله كُلُّها عندنا كبائرُ، وإنَّما يقال لبعضها: «صغيرة» بالإضافة إلى ما هو أكبر منها، كما يقال: الزِّنا صغيرة بإضافته إلى الكفر، والقبلة المُحرمة صغيرة بإضافتها إلى الزِّنا،... إلى أن قال:

وقولهم: «إنَّ الصغائر كُلَّها كبائرُ»؛ فهذه دعوى، وقد مَيَّزَ الله بين الكبائر وبين ما سَمَّاه «سيئة» مِنْ غيرِها بقوله تعالى: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾، وأخبر أنَّ الكبائر إذا جونبتْ كُفِّرَ ما سواها، وما سوى الشيء هو غيرُه، ولايكون هو، ولا ضِدَّ للكبائر إلَّا الصغائرُ، والصَّغائر معلومة عند الأمة، وهي ما أجمع المسلمون على رفع التحريج في شهادة مَنْ أتاها، ولا =

## فصل

فأمَّا قوله: (إنَّ مَنْ مات مُصِرًّا على الكبائر؛ فأمْرُه إلى الله، فإنْ شاء غَفَرَ له، وإنْ شاء عَذَّبَه، فإنَّه إنْ عَذَّبَه أخْرَجَه إلى جَنَّتِه)، إلى آخر ما قاله؛ فإنَّه صحيحٌ على ما ذكرَه، وهو مذهب أهل السُّنَة، والمخالفُ فيه أكثرُ فِرَقِ أهل المبتدعة؛ وهم المعتزلة والخوارج والشُّرَاةُ[1].

ولهذا سُمِّيَتِ: «المعتزلة»؛ لأنَّهم انْفَرَدُوا بالبصرة، واعتزلوا عن مجالس أهل الحديث والسُّنَّة، لِمَا عقدوه بينهم مِنَ البدعة، وهم واصِل بن عطاء، وعمرو بنُ عبيدٍ، وغيرُهم مِمَّنْ تبعَهم، واعتزلوا عن أئمَّة الدِّين، وخافوا أنْ يظهر عليهم علماءُ المسلمين وركبوا في ذلك ما كان طريقا لأهل الكبائر إلى الإصرار، واليأس مِنْ مغفرة رَبِّهم، رَدًّا لقوله تعالى: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ لَا تَقۡنَطُواْ مِن رَّحۡمَةِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾[الزمر:53].

وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾[النساء:48]، وأمثالِ هذه الآيات.

ولَمَّا اجتاز أبو عمرو بن العلاء بعمرو بن عبيد بالبصرة، وهو يَتكلَّمُ في الوعيد وإثباتِه، ومَنْعِ غفران الله لأهله، قال له أبو عمرو: مِنَ العجمة أُتِيتُم، أمَا عملتَ أنَّ الكريم إذا وعد وَفَّى، وإذا تَوَعَّدَ عفا، ثُمَّ أنشده: [و/215]

وَإنِّـي وإنْ أَوْعَـدْتُـهُ أو وَعَـدْتُـهُ ... لَمُخْلِفُ إيعَادِي ومُنْجِزٌ مَوْعِدِي

---

يخفى هذا على ذي لُبٍّ».

(1) فرقة من الخوارج.

فلَمْ يكن عند عمرو مِنَ الجواب أكثرَ مِنَ الإعنات والتَّعلق بعبارة لا طائلَ فيها، وهي أنْ قال لأبي عمرو: «[أوَ تَصِفُ][1] ربَّك بأنَّه مُخْلِفٌ، وإلَّا فقد أبْطَلْتُ شاهدَك».

وهذا مِنْ ركيك الكلام وضعيف القول، وأيُّ شيء في إبطال شاهده إذا امتنع مِنْ إطلاق عبارة الكلام؟!

وهل هذا إلَّا بمنزلة مَنْ قال لنا: إذا زَعَمْتُم أنَّ العاقل هو مَنْ عَرَفَ مِنْ علوم الضَّرورة مما يمكن معه الاستنباط والاستخراج؛ مثل العِلْمِ بأنَّ الاثنين أكثر مِنَ الواحد، وأنَّ الضِّدَّين لا يجتمعان، وأنَّ الجسم لا يكون في الحال الواحدة ببغداد وبالبصرة، وأنَّ هذا النوعَ مِنَ العلوم هو العقلُ، فيجب أنْ يحكموا لمَنْ حصل له؛ بأنَّه عاقلٌ، فإذا قلنا له: كذلك نقول، قال: فيجبُ أنْ تَصِفُوا الباري بذلك، وإلَّا فقد أبطلتُم أصلَكم.

فإذا كان هذا القائلُ [مُعْتَرِضًا][2] بما لا يلزم، ومُتَعَلِّقًا [بعبارة][3] لا في إثباتها زيادة على نَفْيِها، ولا لنَفْيِها مَزِيَّةٌ على إثباتِها، مع الإقرار بمعناها؛ لَمْ يَسْتَحِقَّ الجوابَ.

كذلك سبيلُ عمرو بن عبيد مع أبي عمرو، لأنَّ الشَّاعر لَمْ يَصِفْ نفسَه بالإخلاف على سبيل الذَّمِّ لها، لكنْ على طريق التَّجاوز و[الصَّفح][4]،

(1) في (ع): (واتصف)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) في (ع): (معرضا)، والمثبت أليق بالسياق.

(3) في (ع): (بعبادة)، والمثبت أليق بالسياق.

(4) في (ع): (الصلح)، والمثبت أليق بالسياق.

واستجاز أنْ يُجيز لنفسه كلمةً مُحْتَملَةً، لأنَّه مِمَّنْ يمكن أنْ يَقعَ منه الأمْرَانِ، فاستغنى من وصف الباري تعالى بها لأنَّه يستحيل أنْ يُذَمَّ على كُلِّ وجه.

فأيُّ شيء في هذا مما يُبْطِل شاهده؟!

وعلى أنَّ جِنْسَ العَفْوِ عن الذَّنب والصَّفح عن المجرم أشْهَرُ مِنْ أنْ يَدْفَعَه حُجَّةُ أمثالِ هؤلاء [النَّابِتَةِ][1] وإنكار دعاويهم.

وأحدُ ما يوضح ذلك قولُ كعب بن زهير، وإنشادُه النبي -عليه السَّلام-

نُبِّئْتُ أنَّ رَسُـــولَ الله أَوْعَـدَنِي والعَفْوُ عِنْدَ رَسُـــولِ الله مَأْمُولُ

فمَدَحَه بما هو عندهم في غاية الحُسْنِ وتعظيمِ المَمْدُوحِ، ووَصَفَهُ بالكَرَمِ والتَّفضل، ولَمْ ينكر ذلك عليه هو، ولا أحَدٌ مِنَ المسلمين.

ولا أحَدَ مِنْ أهل اللغة وغيرِهم مِنَ العقلاء يُخالفُ في أنَّ العفو على الذَّنب إذا تَعقَّبَ التَّوبَةَ؛ فإنَّه لا يوجبُ ذَمَّ المُتوَعِّدِ، ولا يَصِفُه بالنَّقض، ولا يُخَطَّأُ في ذلك، هذا على أنَّ نصوص القرآن في الحَضِّ على ذلك والحَثِّ على فِعْلِه ومَدْحِ فاعلِه وتقريظِه كثير:

مثلُ قوله تعالى: ﴿وَٱلۡعَافِينَ عَنِ ٱلنَّاسِ﴾[آل عمران:134].

وقوله: ﴿وَإِن تَعۡفُواْ وَتَصۡفَحُواْ﴾[التغابن:14].

وقوله: ﴿إِن تُعَذِّبۡهُمۡ فَإِنَّهُمۡ عِبَادُكَۖ وَإِن تَغۡفِرۡ لَهُمۡ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾[المائدة:118].

في أمثال ذلك.

---

(1) في (ع): (الثانية)، والمثبت أليق بالسياق.

**ثُمَّ رجع بنا الكلام إلى الاستدلال على ما قاله، فقلنا:**

والدَّليل على جواز الغفران لأهل الكبائر:

قولُه: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ [النساء:48]؛ فاستثنى الشِّرك مِنَ المعاصي، وجَعَلَ غفرانَ ما دونه مُتَعَلِّقًا بمشيئته.

ويَدُلُّ عليه قوله -عزَّ وجلَّ-: ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر:53]؛ وهذا أيضا نَصٌّ فيما عدا الكُفْر والشِّرْك الذي أخْبَرَ أنَّه لا يغفره.

ويَدُلُّ عليه: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [النساء:31]؛ و[الكبائرُ][1] في هذا الموضع هي الكُفْرُ والشِّرْكُ، بدليل الآية الأُخْرَى [في][2] قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾، والسَّيئاتُ المُراد في هذا الموضع فيما دُونَ الشِّرك به.

ويَدُلُّ عليه قوله: ﴿لَا يَيْأَسُ مِن رَّوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ﴾ [يوسف:87]؛ فاستثنى الكُفَّار مِمَّنْ يَلْحَقُهم الرَّوْحُ مِنْ دونِهم مِنْ مُذْنِبِي أهل المِلَّةِ على الرَّجاء.

ولهذه الآياتِ أمثالٌ يطول تتبُّعُها، ويَعُوزُ[3] جَمْعُها.

فثبتَ بما ذكرناه مِنْ الظَّواهر جوازُ الغفران لأهل الكبائر.

**فإنْ قالوا:** فقد وَرَدَ ظواهِرُ تعارض ما ذكرْتُمُوه:

---

(1) في (ع): (النظائر)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) في (ع): (و)، والمثبت أليق بالسياق.

(3) عَوِزَ الأمرُ: اشتدَّ وعَسُرَ وضاقَ. [«تاج العروس» (15/ 251)]

منها قوله [و/ 216] تعالى: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَٰلِدًا فِيهَا وَلَهُۥ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾[النساء:14].

وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا﴾ إلى قوله: ﴿هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾[يونس: 27]، في نظائر لذلك، والقرآن لا يتناقض.

**فالجواب:** أنَّه ليس في هذا تعارضٌ ولا تناقضٌ، لأنَّ هذه الآية مقصورةٌ على الشِّرك الذي أخْبرَ أنَّه لا يغفِرُه، وأنَّه يغفِرُ ما دونَه للظَّواهِرِ الذي تَلَوْناها.

ونَفْرِضُ الكلام في أنَّ الإيمانَ الذي مع الفاسق والطَّاعاتِ لا يُحْبِطُه ما رَكِبَه مِنَ الكبائر، وأنَّه يستحقُّ عليه الجزاء بإخْبارِ الله عن ذلك.

**والذي يَدُلُّ عليه:**

قوله: ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾[هود:114]، ولا حَسَنَةَ أعلى وأشرَفُ مِن الإقرار بتوحيد الله والإيمان به وبرسوله وشريعته وكتابه.

ويَدُلُّ عليه قوله تعالى: ﴿أَنِّي لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ﴾[آل عمران:195].

وقوله: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾[الأنعام:160].

وقوله: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ﴾[الزلزلة:7]، في نظائر لذلك.

فدَلَّ ذلك على أنَّ المؤمن يُجازى بإيمانِه وطاعتِه، مُثَابٌ عليها مِنْ غير تخْصِيصٍ لكَوْنِ مَنْ وُجِدَ منه ذلك غيرَ عاصٍ بارتكاب الكبائر التي لا تُخْرِجُه عن الإيمان.

**فإنْ قالوا:** لا نُسَلِّمُ أنَّ التوحيد وما ذكرْتُمُوه حَسَنَةٌ ولا طاعَةٌ مع ارتكاب الكبائر.

**قلنا**: ما الفصل مِمَّنْ قال: «ولا نُسَلِّمُ أنَّ الكبائر سيئاتٌ ومعاصٍ مع وجود التَّوحيد والإقرار بالله ورسوله»، فهل مِنْ فصل؟

**فإنْ قالوا**: إنَّما أراد: إذا جاء مُخَلَّصًا مِن الكبائر.

**قلنا**: وإنَّما أراد: في صاحبَ الكبائر، وما ذكروه: إذا لَمْ يكن معه إيمانٌ ولا طاعةٌ.

**فإنْ قالوا**: لا نُسَلِّمُ أنَّ الفاسق مُؤمِنٌ ولا أنَّ معه إيمانا؛ لأنَّ الفسق [ينافي][1] الإيمان، فلم زعمتم ذلك؟

**قلنا**: الدَّليل على ذلك أنَّ الإيمان هو التَّصديقُ بالله ورُسُلِه وكُتُبِه، والْتِزَامُ اعتقاد ذلك، والتَّدَيُّنُ به، والقطعُ بفساد ما خالَفَه وضادَّه، وهذا موجودٌ في الفاسق المِلِيِّ؛ فوجب أنْ يُسَمَّى مؤمنا، وفسقُه لا ينافي إيمانَه، لأنَّ الإنسان إذا رجع إلى نفسه؛ وَجَدَ منها ضَرُورَةَ كونِه في حال رُكوبِه المعصيةَ مُعتقدا للتَّوحيد، مُقِرًّا بالله ورسوله، مُساوِيًا في اعتقاده لذلك مَنْ لَمْ يُصِبْ كَبِيرَةً قَطُّ، عالما بأنَّ ما رَكِبَه مَعْصِيةٌ، فلا وَجْهَ لإثبات ما نعلمُ مِنْ أَنْفُسِنَا خلافَهُ ضرورةً، وحَمْلِ النَّفسِ على جَحْدِ ما هي مُضطَرَّةٌ إليه.

**فإنْ قالوا**: نحن نُسَلِّمُ هذا في حُكْمِ اللغة، ولكنْ قد تقرَّرَ في الشَّرع على خلافِها، وهو أنَّ اسمَ «مؤمِنٍ» و«فاسِقٍ» أسماءٌ دينية.

فقولنا: «مُؤمِنٌ»: اسمٌ دينِيٌّ وُضِعَ للمدح، وجُعِلَ عَلَمًا على اسْتحقاق عظيم الثَّواب وشريف المآبِ.

---

(1) في (ع) ما صورته: (مافي)، والمثبت أليق بالسياق.

وقولنا: «فاسِقٌ»؛ اسمٌ وُضِعَ في الشَّرع للذَّمِّ، ووُجوبِ المُعاداةِ واسْتحقاقِ العذابِ الأليم.

**قلنا:** هذا مَبْنِيٌّ على أصل غيرِ ثابتٍ ولا مُتقرِّرٍ، لأنَّ الشَّرْعَ لَمْ ينقل عندنا شيئا مِنْ أسماء اللغة عمَّا كانت عليه:

فاسمُ «مؤمن» موضوعٌ في اللغة والشَّريعة للمُصدِّقِ بالله على ما ذكرناه.

واسمُ «الفاسق» مأخوذٌ مِنْ خروجه مِنْ [الطاعة][1] إلى المعصية، لأنَّ أصل الفسق في اللغة هو الخروج، يقال: «فَسَقَتِ الرُّطَبَةُ؛ [إذا خَرَجت عن قِشْرها][2]، وسُمِيَّتْ الفأرة: فُوَيْسِقَةً؛ لخروجها مِنْ حُجْرِها، ومع ذلك؛ فلا يختَصُّ الاسم في اللغة مِنْ طريق العُرْفِ ببعض مَنْ يوجد فيه معنى اشتقاقه.

**فإنْ قالوا:** قد ثبت أنَّ الله تعالى أوجب وَلايَةَ المؤمن، وعداوةَ الفاسق والتَّبرِّي منه، فلو كان صاحبُ الكبائر مؤمنا فاسقا؛ لَأدَّى ذلك إلى المُناقضة التي هي [وَلايَتُه][3] مِنْ حيث كان مؤمنا، وعداوتُه مِنْ حيث كان فاسقا.

**قلنا:** كُلُّ هذا، إنَّما يجب ويلزم بشَريطَةِ [و/ 217] أنْ يموت على ما هو عليه، فأمَّا قطعا؛ فلا.

**فإنْ قالوا:** لو كان مع الفاسق إيمانٌ يَسْتَحِقُّ به الثَّواب في الآخرة، لوجب أنْ يزول عنه الحَدُّ في الدنيا.

**قلنا:** يَبْطُلُ هذا بالحَدِّ الذي يلزم التَّائب.

---

(1) في (ع) ما صورته: (الطاعية)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) زيادة يقتضيها السياق، وينظر «الزاهر» لأبي بكر الأنباري (1/ 120).

(3) في (ع): (ولاية)، والمثبت أليق بالسياق.

ثُمَّ نقول: لو لَمْ يكن معه إيمانٌ يَسْتَحِقُّ به ذلك؛ لَحَرُمَتْ موارثته ومُناكحَتُه ودَفْنَه في مقابِرِ المسلمين.

وفي المسألة كلامٌ كثيرٌ، وفي قَدْرِ ما ذكرناه كفايةٌ لأهل التَّبْصِرَةِ.

## فصل

**فأمَّا قوله: (إنَّ مَنْ عَذَّبَه بِنَارِه مِنْ [أهل][1] الكبائر أخْرَجَهُ منها بإيمانِه إلى جَنَّتِه)**، فلِمَا قدَّمناه مَن الأدِلَّة القائمة على أنَّهم عاصين [غير][2] مخلَّدين؛ فوجب بذلك أنَّهم منها مُخْرَجون، وكذلك في الحديث، أنَّهم يخرجون بعد أنْ يصيروا حُمَمًا[3]، وطُرُقه مُتَّصِلَةٌ، والكتبُ المصنَّفةُ فيه معروفةٌ.

## فصل

**وقوله: (إنَّه يَخْرُجُ منها بشَفاعَةِ الرَّسول ﷺ مَنْ شَفَعَ له)**؛ فمذهبُ أهل السُّنَّة وأئِمَّة المِلَّةِ، والأخبارُ مُتواتِرَةٌ به على المعنى وإنْ اخْتَلَفتْ ألفاظُه، فمِنْ ذلك:

قوله ﷺ: «ادَّخَرْتُ شفاعتي لأهل الكبائر مِنْ أُمَّتي»[4].

---

(1) زيادة من متن الرسالة.

(2) زيادة يقتضيها السياق.

(3) روى البخاري (6560) ومسلم ([304] 184) قوله ﷺ -واللفظ للبخاري-: «فيَخْرُجُونَ قد امْتُحِشُوا وعَادُوا حُمَمًا».

(4) رواه أبو داود (4739) والترمذي (2435) من حديث أنس، والترمذي (2436) وابن ماجه (4310) من حديث جابر، قال ابن حجر في «التلخيص الحبير» (5/ 2223): «أخرجه أبو داود والترمذي، فرواه مسلم بدون ذكر: «الكبائر»، وعلَّقه البخاري من حديث سليمان التيمي عنه، وفي الباب عن جابر في «صحيح ابن حبان»، وشواهده كثيرة».

ومنها ما ذكر في الحديث الطويل: «أنَّ آدم -عليه السلام- ينادى: اشْفَعْ في ذُرِّيتك، فيقول: لستُ لها، ولكن عليكم بإبراهيمَ خليلِ الرَّحمن»، إلى أنْ قال: «عليكم بمحمد، فأقول: أنا لها، فأخِرُّ ساجدا بين يدي ربي، فيقال: يا محمد، ارْفَعْ رأسَك، وقُلْ تُسْمَعْ، وسَلْ تُعْطَ، واشْفَعْ تُشَفَّعْ، فأقول: رَبِّ، أُمَّتِي أُمَّتِي، فيقال لي: انْطَلِقْ، فمَنْ كان في قلبه مِثقالُ شعيرة مِنْ إيمان فأخرِجْه، ثُمَّ أعود، فأحْمَدُه -ويذكر مثل الأولى-، فيقال لي: انْطَلِقْ، فمَنْ كان في قلبه مِثقالُ خَرْدَلَةٍ مِنْ إيمان فأخرِجْهُ، فأنْطَلِقُ فأفعلُ، ثُمَّ أعود -فيذكر مثل ذلك-، إلى أنْ يُقال لي ثلاث مرات، قال: فأقول: يا رَبِّ، ائْذَنْ لي فيمَنْ قال: «لا إله إلا الله»، قال: فيُقال لي: [ليستْ لك، وعِزَّتِي][1] وكِبْرِيائي، لأُخْرِجَنَّ منها مَنْ قال: «لا إله إلا الله»»[2].

وفي حديث آخَرَ: «أنَّه يَخْرُجُ منها بشفاعته قَوْمٌ بعد أنْ صاروا حُمَمًا، فيُقذفون في نَهْرِ الحياة»[3].

وهذه الرِّوايات ظاهرةٌ بين أهل النَّقل ظُهورا لا يستطاع إنكارُه، ولا يمكن جُحودُه.

والرِّواية المشهورة مِنْ حديث أبي الدَّرداء، عن النبي ﷺ أنَّه قال: «مَنْ قال: «لا إله إلا الله» دخل الجَنَّةَ»، قال: قُلْتُ: وإنْ زَنَى، وإنْ سَرَقَ، قال: «وإنْ

(1) في (ع): (لست لك عزتي)، والمثبت من مصادر التخريج.

(2) رواه البخاري (7510) ومسلم (326).

(3) رواه البخاري (6560) ومسلم (304).

زَنَى، وإنْ سَرَقَ»، فرَدَّد ذلك عليه حتى قال في الثالثة: «نعم، وإنْ رَغِمَ أَنْفُ أبي الدَّرداء»[1].

وفي حديث معاذ: «لا تُخْبِرِ النَّاسَ بها، أخافُ أنْ يَتَّكِلُوا عليها»[2].

**قالوا على هذا:** ما أنكرْتُم أنَّ هذه الأخبارَ تَرُدُّ نَصَّ القرآن؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾[الأنبياء:28]، وصاحبُ الكبائر غيرُ مرتضى.

**وهذا لا حُجَّة فيه؛** لأنَّه يحتمل أنْ يراد به: إلَّا لِمَنِ ارْتَضَى أنْ يشفع لهم -وهم أهل المِلَّةِ-، دون مَنْ لا يرتضي أنْ يشفع له مِنْ غير المسلمين.

**وكذلك سألوا** عن قوله: ﴿مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾[غافر:18].

**فقلنا:** يريد بالظالمين: الكُفَّار الذين لا طاعة معهم.

**ومِنَ المعتزلة مَنْ يَتَأَوَّلُ أخبار الشَّفاعة،** ولا يُقْدِمُ على رَدِّها وجَحْدِها كما يفعل إخوانُه، وقد تأوَّلوها على ثلاثة أوجه:

**أحدها:** أنْ قالوا: إنَّ الشَّفاعة لمَنْ واقع الصَّغائر، وهو مجتنب للكبائر.

**وهذا لا معنى له؛** لأنَّ صاحب الصغيرة إذا فعلها مع اجتناب الكبائر لَمْ يَسْتَحِقَّ العقابَ، ومتى عوقب كان عندهم ظُلْمًا وجورًا.

فما معنى الشَّفاعة في أنْ لا يعذب مَنْ لا يَسْتَحِقُّ العذابَ؟! وهل هذا إلَّا قولٌ بالشَّفاعة في أنْ لا يَظْلِمَ تعالى ولا يَجورَ، وهذا تَكَلُّفٌ يحملُ النَّفس على رَدِّ الشَّرع وجَحْدِ السُّنَّة.

---

(1) رواه البخاري (5827) ومسلم (154) من حديث أبي ذر، وفيه: «من قال: «لا إله إلا الله» ثم مات على ذلك»، وفي رواية: «مَن مات من أمتي لا يشرك بالله شيئا».

(2) رواه البخاري (128) ومسلم (32).

**والتَّأويل الثاني**: أنَّ الشَّفاعة [و/ 218] لمُرْتَكِبِ الكبائر التَّائب منها، والنَّادم على فعلها.

**وهذا تِلْوُ الأوَّل في السُّقوط**، لأنَّ التَّوبة [مسقطة][1] لاسْتِحقَاقَ العقابِ، فأيُّ تأثير للشَّفاعة؟!

**والثالثُ -وهو أقربُها-**: أنْ قالوا: إنَّ الشَّفاعة للمؤمنين المُجانبين للكبائر، وليستْ شفاعةً في إسقاط عِقابٍ مُسْتَحَقٍّ عليهم، لكنْ في الزِّيادة لهم في الثَّواب على قَدْرِ ما اسْتَحَقُّوه بأعمالهم.

**وهذا ادِّعاءٌ** لِمَا لَمْ يَرِدْ به خبرٌ ولا شَرْعٌ، ورَدٌّ لِمَا وَرَدَ، لأنَّ الشَّفاعة التي وَرَدَتْ بها الأخبارُ؛ إنَّما هي في [الغفران][2] لأهل الكبائر، والرَّغبة إلى الله في العفو عنهم والتَّجاوز، وهذا غيرُ ما قالوه.

والكلام بيننا في هذه الشَّفاعة التي هذا مقصودها، فنحن نُثْبِتُها وهم يَنْفُوها، فما تَأَوَّلُوه ليس يُخْرِجُهم عن رَدِّها، والله أعلم.

## فصل

**قال -رحمه الله-:**

**(وأنَّ الله سبحانه قد خَلَقَ الجَنَّةَ فأعَدَّها دارَ خُلودٍ لِأوليائه وأكْرَمَهم فيها بالنَّظَرِ إلى وَجْهِهِ، وهي التي أَهْبَطَ منها آدم نَبِيَّه وخَلِيفَتَه إلى أرضه بما سَبَقَ في سَابِقِ عِلْمِه، وخَلَقَ النَّارَ فأعَدَّها دارَ خُلُودٍ لِمَنْ كَفَرَ به وألْحَدَ في آياتِه وكُتُبِه**

(1) في (ع): (سقطت)، ولعل المثبت أليق بالسياق.

(2) في (ع): (القرآن)، ولعل المثبت أليق بالسياق.

**ورُسُلِه، وجَعَلَهم مَحْجُوبين عنْ رُؤيَتِه).**

**قال القاضي -رحمه الله-:**

**[قوله]**[1]: **(إنَّ الله خَلَقَ الجَنَّةَ والنَّار)**؛ هذا قول سلف الأُمَّة وأئِمَّة الحديث والسُّنَّةِ، وأنَّها الجَنَّةُ التي كان بها آدم وأُهْبِطَ منها، وهي جَنَّةُ الخلد التي يدخلها المؤمنون في الآخرة.

وقد [دَلَّ][2] عليه الكتاب والسُّنَّة.

**فأمَّا الكتاب:**

فقوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة:35] إلى قوله: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ [البقرة:36]؛ وهذا يفيدُ كونَها مخلوقةً، وأنَّه قد سَكَنَها وأُخْرِجَ منها.

وقوله: ﴿ٱهْبِطُواْ مِنْهَا﴾[البقرة:38]؛ ولو كانتْ لَمْ تُخْلَقْ؛ لكان هابطا مِنْ غيرِها لا هابطا منها.

وخالف المعتزلةُ في ذلك إلى مذاهبَ تُخالِفُ ما وصفناه.

واعْلَمْ أنَّهم ليس يُقْدِمُونَ على إنكار ذلك، وأنَّ الله خَلَقَ جَنَّةً أسكنَ بها آدم نبيَّه وزوجتَه، ولكن يقولون: «ليستْ هي دارَ الخُلْدِ وجَنَّةَ المأوى»، إلَّا أنَّ ذلك مِمَّا لا خلافَ فيه بين الأُمَّةِ.

وأصلُ الخلاف بينهم في ذلك يَدور على ثلاثة مذاهبَ:

---

(1) زيادة يقتضيها السياق.

(2) في (ع): (يدل)، والمثبت أليق بالسياق.

منهم مَنْ يقول: إنَّ تلك الجَنَّةَ هي جَنَّةُ الخُلْدِ التي وَعَدَ الله بها عبادَه المؤمنين، وأنَّ الجَنَّةَ والنَّارَ مخلوقتان، وهذا قولُ بِشْرِ بن المُعْتَمِرِ[1] وطائفةٍ مِنْ مُقَدَّمِيهم.

وأكثرُهم في هذا العصر: أنَّ تلك الجَنَّةَ ليستْ بجَنَّةِ الخُلْدِ، وأنَّ جَنَّةَ الخُلْدِ والنَّارَ لَمْ تُخْلَقَا بعدُ، وهذا القول يحكونه عن أبي هاشم[2]، وهو المُعَوَّلُ عليه عندهم.

وكثيرٌ منهم يقول: لَسْتُ [أجِدُ][3] دليلا قاطعا ولا توقيفَ نَصٍّ في أنَّهما مخلوقتان أو غيرُ مخلوقتين، فأنا أُجَوِّزُ كُلَّ واحدٍ مِنَ الأمرين.

قالوا: وهذا في جَنَّةِ الخُلْدِ والنَّار، وأمَّا أنَّ الله خَلَقَ جَنَّةً وأسكنها آدَمَ، ثُمَّ نَقَلَه عنها وأهْبَطَه إلى الأرض؛ فذلك مِمَّا [فيه][4] التَّوقيفُ [تَقرر][5]، ولا يجوز [الارتياب][6] فيه.

وقال الجُبَّائِيُّ[7] في كتابه المصنف في التَّفسير، عند تفسير «سورة النَّجم»،

---

(1) بشر بن المعتمر أبو سهل الكوفي ثم البغدادي (210هـ)، شيخ المعتزلة، ترجمته في «سير أعلام النبلاء» للذهبي (10/ 203).

(2) أبو هاشم الجبائي عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب (ت321هـ)، ابن شيخ المعتزلة أبي علي الجبائي، ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (15/ 63).

(3) في (ع) ما صورته: (الجد)، والمثبت أليق بالسياق.

(4) في (ع): (قد)، والمثبت أليق بالسياق.

(5) في (ع): (تعذر)، والمثبت أليق بالسياق.

(6) في (ع) ما صورته: (الادياب)، ولعل المثبت أليق بالسياق.

(7) الجبائي أبو علي محمد بن عبد الوهاب البصري (303هـ)، شيخ المعتزلة، ترجمته في «سير أعلام =

في قوله تعالى: ﴿عِندَهَا جَنَّةُ ٱلۡمَأۡوَىٰٓ﴾[النجم:15]: «إنَّ تلك الجَنَّةَ يجوز أنْ تكون هي الجَنَّةُ التي وَعَدَها الله المؤمنين».

واخْتَلَفَ القائلون منهم بأنَّهما مخلوقتان، هل يُفنيهما الله أمْ لا؟

فقال بعضُهم: إنَّ الله لا يُفنيهما، وإنَّما يُفني الأرض ومَنْ عليها.

وقال آخرون منهم: إن الله [يُبِيدُهما][1] ويُعيدُهما.

**فأمَّا الكلام على مَنْ جَوَّزَ ذلك؛ فهو بأنْ نذكر له أدِلَّةً على [خَلْقِهما]**[2]، ولا يمكن أنْ نطالبه بالأدِلَّة على قوله، لأنَّه شاكٌّ والشاكُّ غيرُ معتقد لأحَدِ الأمرين؛ فلا نقول [و/ 219] له: لِمَ شَكَكْتَ؟

وأمَّا مَنْ نفى خلقهما، فإنَّه اسْتَدَلَّ بأنْ قال: لأنَّ الغرضَ بخَلْقِهما إثابَةُ مَنْ يستَحِقَّ الثَّوابَ أو عقوبَةُ مَنْ يستَحِقُّ العقابَ، وهذا الغرض غير حاصل في هذا الحال، ولا فائدةَ في تقديم خَلْقِهما، بل يكون [عبثا][3]، والله يتعالى عن ذلك.

قالوا: ولأنَّ الفاعل إنَّما يُقَدِّمُ أفعاله إذا خَشِيَ الفوتَ عليها لعَجْزٍ يدخل عليه، أو مَنْعٍ في المستقبل، وذلك مستحيل على الباري سبحانه؛ فلَمْ يكن لتقديم خَلْقِه لهما معنًى.

قالوا: ولأنَّهما لو كان خَلَقَهما؛ لوجب أنْ يُفْنِيهما [4]، لأنَّ الدِّلالة قامتْ

---

النبلاء» (14/ 183).

(1) في (ع): (يبدهما)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) في (ع): (خلقها)، والمثبت أليق بالسياق.

(3) في (ع): (بعثا)، والمثبت أليق بالسياق.

(4) في (ع) زيادة: (قال)، وحذفها أليق بالسياق.

أنَّه يُفْنِي كُلَّ شيء سواه، وقد أخبر بأنَّها لا تفنى بأنْ قال: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا﴾ [الرعد:35].

## ودليلُ أهل السُّنَّة على خلقهما:

قوله تعالى: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾[البقرة:35].

**فإنْ قالوا:** لَسْنا نُنْكِرُ أنَّ الله تعالى خلق جَنَّةً ونارًا، ولكنَّ الخلاف: هل هي جَنَّة المأوى التي وَعَدَ الله عبادَه أو غيرها؟

**قلنا:** عنه جوابان:

**أحداهما:** أنَّه لا يُعرف في الشَّرع، لا في الكتاب ولا في السُّنَّة ولا عن أحد مِن السَّلف أنَّ الله خَلَقَ جَنَّةً غيرَ الجَنَّةِ التي ذَكر أنَّه أعدَّها لأوليائه، فمَنِ ادَّعى جَنَّةً غيرَها احتاج إلى دليل سمعيٍّ، لأنَّ العقل لا مجال له في ذلك، وإنَّما تتأوَّلون أنتم هذا التَّأويل لا بتوقيفٍ ولا بسَمْعٍ منكم.

**والثاني:** أنَّه لو كان الأمرُ على ما قلتُموه؛ لكان قوله: ﴿ٱلْجَنَّةَ﴾ والإشارةُ إليها بلام التَّعريف يُفيدُ المعهودةَ، ولا جَنَّةَ معهودةٌ في الشَّرع إلَّا التي وَعَدَها الله لأوليائه.

ويَدُلُّ على ذلك: قوله تعالى: ﴿سَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾[آل عمران:133].

وقوله: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾؛ [وهذا يقتضي][1] وجودها.

**فإنْ قالوا:** هذا يَدُلُّ على أنَّها غيرُ مخلوقة، لأنَّه يوجب أن يكونا في غير

---

(1) زيادة يقتضيها السياق، وينظر «منتخب الإفادة» للزناتي [22/ أ].

السماء والأرض.

**قيل لهم**: مِنْ أين وجب لذلك أنْ يكونا غيرَ مخلوقين، وما الواجب لكونِهما في عالم السَّماء والأرض، ولا نعلم أحدا مِمَّنْ قال بخلقهما أوجب ذلك، بل الظاهر أنَّهما عالَمٌ خارجٌ عن العالَمِ، أنشأه الله تعالى مُنْفَرِدًا بنفسه، فأيُّ إحالة في هذا؟

**قال بعضُ مَنْ صَنَّفَ في هذه المسألة منهم**:

«هذا لا [ينبئ][1] عن وُجودهما؛ لأنَّ القائل يقول: «لقد أعددتُ لكلامك جوابا»، ولا يريد: «إنِّي أوجدْتُه»، وإنَّما يريد: «إنِّي قادِرٌ على ذلك ومُتَمَكِّنٌ منه»؛ فكذلك قوله: ﴿أُعِدَّتۡ لِلۡمُتَّقِينَ﴾، يريد: أنَّه تعالى مُتَمَكِّنٌ مِنْ إيجادهما وقادرٌ عليهما، وإذا كانت اللفظةُ مُستعمَلَةً في المعدوم والموجود على حَدٍّ سواء؛ لَمْ يكن في إطلاقها دلالةٌ على إيجادهما».

هذا لفظُ الكتاب بعينه.

**والجواب عنه**: أنَّ حقيقةَ الكلام تقتضي أنَّ الإيجاد قد كان واسْتَقَرَّ، ومتى حُمِلَ على المعدوم؛ فذلك مجازٌ واتِّساع.

يبين ذلك [أن][2] قوله: [﴿أُعِدَّتۡ﴾][3] إخبار عن أمْرٍ قد وَقَعَ.

و[لأنَّ][4] المعدوم لا يُعَدُّ.

(1) في (ع): (ينبني)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) زيادة يقتضيها السياق.

(3) زيادة يقتضيها السياق.

(4) في (ع): (كان)، والمثبت أليق بالسياق.

وقولهم: «أعْدَدْتُ» بمثابة [قولهم][1]: «اصْطَنَعْتُ» و«اتَّخَذْتُ»، ألَا ترى أنَّ القائل إذا قال: «قد أعْدَدْتُ لفلانٍ كِسْوَةً وخِلْعَةً[2]»، و«قد أعْدَدْتُ للضَّيف قِرًى وطعاما»؛ لَمْ يُعْقَلْ منه إلَّا أنَّه قد فَعَلَ ذلك، ولَمْ يحصل شَكٌّ في ذلك.

ومتى حُمِلَ على المعدوم كان على ضَرْبٍ مِنَ المجاز وعلى تأويل شائع -[3]لو صَحَّ ذلك-، [لأنَّ][4] «الإعْدَادَ» عبارةٌ عن الفراغ مِنْ أمر يحتاج إلى إيجاده واصطناعه، ولا يَصِحُّ أنْ يُعَبَّر به عن حال التَّشاغل قبل الفراغ، فضلا عن حال قبل الشروع، فلا فَرْقَ بين قولهم: «أعْدَدْتُ الشَّيء» وبين قولهم: «خَلَّصْتُه وفَرَغْتُ منه»؛ في أنَّ ذلك يفيد أنَّه لَمْ يَبْقَ فيه شيء يُتَشَاغَلُ [به][5].

**فأمَّا تشبيهه ذلك بقول القائل:** «أعْدَدْتُ لفلان جوابا»؛ فإنَّه باطل مِنْ وجهين:

**أحدهما:** أنَّه دالٌّ على ما يقوله، ومُقْتَضٍ لوجود ما أعَدَّ له، وذلك أنَّ القول إخبارٌ منه عمَّا قَدَّرَ [و/ 220] في نفسه ومَهَّدَه[6] حقيقةً، وذلك أمرٌ موجودٌ، لأنَّه متى لَمْ يكن قد مَهَّدَه في نفسه [حقيقةً][7]؛ فما أعَدَّه ولا خَبَّرَ به؛ فدَلَّ على

---

(1) في (ع): (قولهما)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) «الخِلْعَةُ» -بالكسر-: ما يُخْلَعُ على الإنسان مِن الثِّياب، طُرِحَ عليه أو لَمْ يُطْرَح، وكُلُّ ثوب تَخْلَعُه عنك: خِلْعَة. [«تاج العروس» (20/ 523)]

(3) في (ع) زيادة: (و)، وحذفها أليق بالسياق.

(4) في (ع): (ان)، والمثبت أليق بالسياق.

(5) زيادة يقتضيها السياق.

(6) في (ع) زيادة: (و)، وحذفها أليق بالسياق.

(7) بياض في (ع)، ولعل المثبت أليق بالسياق.

أنَّه قد أوْجَدَه لا محالةَ.

ثُمَّ إنَّ الكلام الذي وَرَدَ في نفسه، يبقى أو لا يبقى؛ كلامٌ آخَرُ غيرُ ما نحن فيه.

ولو لَمْ يكن قد مَهَّدَ في نفسه شيئا، فقيل له: «ما أعدَدْتَ له؟» فقال: «ما أُفَكِّرُ فيه الليلةَ»؛ لَيُسْرِعُ كُلُّ أحد للرَّدِّ عليه، وقيل له: وضعت العبارة في غير حَقِّها، لأنَّ قولك: «قد أعدَدْتُ له جوابا»؛ ... ...[1] فَكَّرْتَ وحَقَّقْتَه ومَهَّدْتَه.

أرأيتَ لو كَلَّمَك السَّاعةَ، بأيِّ شيء كنتَ ... ... ...[2] شيء أعددتَ له.

فبان بهذا بطلان ما قاله.

وليس قوله: «أعدَدْتُ له» راجعا إلى الكلام الذي يريد أنْ يُكَلِّمَه به إذا كَلَّمَه، بل هو راجعٌ إلى ما مَهَّدَه في نفسه، وذلك قد أوْجَدَه على ما بيناه.

**والثاني**: أنْ نقول له: اعمل على أنَّ هذه اللفظة قدِ اسْتُعْمِلَتْ في وجه على المجاز، [أيكون][3] ذلك حُجَّةً في نقلها عن كُلِّ موضع اسْتُعْمِلَتْ فيه عن حقيقتها إلى مجازها؟

فثَبَتَ أنَّ ما قاله غيرُ لازم.

**وقوله**: «فإذا كانت هذه اللفظة تُستعمل في [الموجود][4] والمعدوم على حَدٍّ واحد؛ لَمْ يكن حَمْلُها على أحَدِهما بأولى مِنْ حَمْلِها على الآخَرِ [إلَّا][5]

---

(1) بياض في (ع)، ولعل التقدير: (يدل على أنك).

(2) بياض في (ع)، ولعل التقدير: (تواجهه وتخاطبه إلا).

(3) في (ع): (ان يكون)، والمثبت أليق بالسياق.

(4) في (ع): (الوجود)، والمثبت أليق بالسياق.

(5) زيادة يقتضيها السياق.

ضَرْبًا مِنَ التَّمني الذي لا يَتَحَصَّلُ.

ومتى اسْتُعْمِلَتْ [فيهما][1] على حَدٍّ واحِدٍ؟! وقد بَيَّنَّا وَجْهَ استعمالها، وأنَّه لا يكون إلَّا في [الموجود][2].

**قال صاحب المسألة:**

«وأيضا، فإنَّ قوله: ﴿أُعِدَّتْ﴾، وإنْ أجراه مجرى الماضي؛ فإنَّ مُرادَه المستقبلُ، بمعنى: «في[3] الآخرة يُعِدُّها لهم»، كما قال: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ أَصۡحَٰبَ ٱلنَّارِ﴾[الأعراف:44]، وهم بَعْدُ لَمْ يُنَادُوا، إلَّا أنَّه أراد: «إذا كان يومُ القيامة نَادَوْا»».

**يقال له:** جَعْلُ هذا [لإلْزامِنَا][4] تَرْكَ حقيقةٍ وظاهرٍ لِأجْلِ أنَّ ظاهرا آخَرَ تُرِكَ إلى مجاز؛ لغيرِ حُجَّةٍ ولا دلالَةٍ، وهذه غَفْلَةٌ لا [ينبغي لمن حازها أن ينصف][5].

ويقال له: نحن نتطوع بالفصل بين الظاهرين:

بأنَّ معنى قوله: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِ أَصۡحَٰبَ ٱلۡجَنَّةِ﴾ دليلا قاطعا على أنَّ معناه: «سَيُنادُونَ»، وهو قَطْعُ التَّوقيف بأنَّ أهل الجَنَّةَ لا يدخلونها -وكذلك أهلُ النَّار- إلَّا بعد البعث والحشر، والبعثُ والحشرُ لَمْ يوجد قطعا؛ [لذلك][6]،

(1) في (ع): (فيها)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) في (ع): (الوجود)، والمثبت أليق بالسياق.

(3) في (ع) زيادة: (ان)، وحذفها أليق بالسياق.

(4) في (ع): (الا الزامنا)، والمثبت أليق بالسياق.

(5) في (ع) ما صورته: (بمعنى لمن حارت أن يصف)، ولعل المثبت أليق بالسياق.

(6) في (ع): (كذلك)، والمثبت أليق بالسياق.

فإنَّ قوله: ﴿وَنَادَىٰ﴾؛ معناه: «سَيُنادِي».

وليس مَعَنا ما يمنعُ أنْ يكون قوله: ﴿أُعِدَّتْ﴾ جارِيًا على حقيقة ما يجب أنْ يكون بمثابته.

**ودليلٌ آخَرُ**: وهو قوله -عزَّ وجلَّ-: ﴿عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ﴾[النجم:15]؛ وهذا نَصٌّ في موضع الخلاف، لأنَّ وصف الشيء بأنَّه عند كذا، أو في موضع كذا؛ يُفيدُ وجودَه لا محالةَ، لأنَّ المعدوم لا يوصف بأنَّه يُرَى [عنده][1] شيء[2]، أو يكون عنده شيء، لأنَّ ذلك عبارة عن تقابل [الحَيِّزَين؛ وذلك][3] مُمْتَنِعٌ مع العَدَمِ.

**قال صاحب المسألة:**

«يحتمل أنْ يكون [المراد][4] به: الجَنَّةَ التي كان [فيها][5] آدمُ، وإنَّما سُمِّيَتْ جَنَّةَ المأوى لأنَّ أرواح المؤمنين تأوي إليها على ما رُوِيَ في الخبر.

ويجوز أنْ يكون المُراد به: جَنَّةَ الخُلْدِ.

وليس هاهنا دلالَةٌ قاطعة تَدُلُّ على أنَّ المرادَ به أحدُ الاحتمالين دون الآخَرِ».

**يقال له**: إنَّ بوَصْفِها بأنَّها «جَنَّةُ المأوى»؛ انتفى هذا الاحتمال، ويوجب

---

(1) في (ع): (عند)، والمثبت من «منتخب الإفادة».

(2) نقل هذه الفقرة الزناتي في «منتخب الإفادة» [22/ أ].

(3) في (ع): (الجنين وذات)، والمثبت أليق بالسياق.

(4) زيادة يقتضيها السياق.

(5) في (ع): (منها)، والمثبت أليق بالسياق.

أنْ تكون هي جَنَّةَ المأوى بتَضَمُّنِ التَّخليد.

ولا يصح حمله على ما ذكره من [أن][1] أرواح المؤمنين تأوي إليها، لأنَّ ذلك يوجب أنْ يكون المأوى مخصوص، والنَّص يفيد الجنس، فقوله: «جَنَّةُ المأوى» يفيد أنْ لا مأوى إلَّا فيها، كقوله: «ملك الموت»؛ يفيد أنْ لا موت إلَّا وهذا الملك يضاف إليه.

**والأخبار المَرْوِيَّة في هذا الباب أكثر مِنْ أنْ يُؤتى على جميعها:**

منها قوله ﷺ: «أرواح المؤمنين في حواصل طير خضر تطير في الجَنَّة»[2].

ومنها قوله: «إنَّ أبواب [و/ 221] الجَنَّة لتفتح في شهر رمضان»[3].

وكذلك ما رُوي في صفاتها وصفات ما فيها، مِمَّا أعَدَّه الله لعباده المُتَّقين، وكذلك النَّار وما أعَدَّ الله فيها للكافرين.

وظاهر جميع ذلك يَدُلُّ على أنَّهما في الحال كذلك، لا أنَّهما سيكونان.

وكذلك، فتعريفها بـ«اللام» يَدُلُّ على أنَّها هي الجَنَّةُ المعهودة، لا جَنَّةٌ غيرُها -على ما يَدَّعونَها-.

وقد [نقابله][4] في هذا بأشياء أُخرى غيرَ ما ذكرناه:

منها قوله: ﴿وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزۡقُكُمۡ وَمَا تُوعَدُونَ﴾ [الذاريات:22]؛ والذي نُوعَدُهُ هو الجَنَّةُ، مع إخباره تعالى بأنَّها في السماء؛ فيجب أنْ تكون موجودة.

(1) زيادة يقتضيها السياق.

(2) رواه مسلم (1887).

(3) رواه البخاري (1898) ومسلم (1079).

(4) في (ع): (نقله)، ولعل المثبت أليق بالسياق.

**واعْتُرِض هذا بأنْ قيل:** إنَّه أراد: «ما توعدون مِمَّا نُرْزَقُه، تأكيدا [للرزق][1].

**وهذا لا معنى له؛** لأنَّه حَمْلٌ للكلام على التَّكرار وإسقاط الإفادة.

**ويحتمل أنْ يكون** ما وعدهم مِنْ نصر الملائكة إيَّاهم في الحرب؛ لقوله: ﴿يُمۡدِدۡكُمۡ رَبُّكُم بِخَمۡسَةِ ءَالَٰفٖ مِّنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾ [آل عمران: 125]، والملائكة في السماء.

**وهذا أيضا كالأوَّلِ في البطلان؛** لأنَّ ذلك الوَعْدَ أنجزَه، وهذه الآية وَرَدَتْ بعدَه.

ولأنَّ الوعد هو بمعونة الملائكة لهم ونَصْرِهم إيَّاهم، وذلك لا يكون إلَّا في الأرض، وليس الموعودُ به أجسامهم.

**قالوا:** ولأنَّه لو كان المراد به الجَنَّةَ؛ لقال: ﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ ولَمْ يقل: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقّٞ﴾؛ لأنَّهما نوعان.

**وهذا أيضا جَهْلٌ؛** لأنَّ الكناية قد ترجع [على][2] الجملة بلفظ التوحيد، كأنَّه قال: «إنَّ ذلك لَحَقٌّ».

وأيضا فإنَّ ذلك يلزمهم تأويلهم ذلك معاونة الملائكة.

**واستُدِل أيضا:**

بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمۡوَٰتَۢاۚ بَلۡ أَحۡيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمۡ يُرۡزَقُونَ﴾ [آل عمران: 169].

وقوله ﷺ: «يا عتبة بن ربيعة، [يا شيبة بن ربيعة، يا أمية بن خلف، يا أبا

---

(1) في (ع) ما صورته: (لراوي)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) في (ع): (بان)، ولعل المثبت أليق بالسياق.

جهل ابن][1] هشام، هل وجدتم ما وَعَدَ ربكم حَقًّا؟ فقيل: أتكلم أقواما قد [جَيَّفُوا][2]؟! فقال والذي نفسي بيده، إنَّهم ليسمعون الكلام ولا يطيقون رَدَّ الجواب»[3].

**وإذا ثبت هذا؛** فقولهم: «إنَّ الغرض المقصود لخلق الشيء، إذا لَمْ يكن موجودا وقت خلقه؛ فلا فائدة في خلقه، بل يكون قبيحا وعبثا»؛ جَهْلٌ ظاهِرٌ.

فيقال: لِمَ زعمتم ذلك، وهذا يوجب أنَّه تعالى لَمْ يخلق ملائكة النَّار ولا ملائكة الجَنَّةِ، لأنَّه لا غرض في خلقهم قَبْلَ ذلك، ويجب أنْ لا يكون إسرافيل الذي وَرَدَتِ الأخبارُ المتواترة بأنَّه هو الذي ينفخ في الصُّور مخلوقا في هذا الوقت، لأنَّ الغرض الذي له خُلِقَ غيرُ موجود.

**فإنْ قالوا:** ألَا يجوز أنْ يكون في خلقه أغراض أُخَرُ موجودةٌ وقتَ خلقه؟

**قلنا:** مِنْ أين قلتُم ذلك؟ وما أنكرتم أنْ يكون تعالى إذا نَصَّ على المعنى الذي لأجله خَلَقَ أنْ لا يكون غَرَضٌ سواه.

ثُمَّ مِثْلُ هذا لازمٌ في الجَنَّةِ والنَّارِ على قولهم، لأنَّه لا يمتنع أنْ يَتَّفِقَ في معلومه تعالى [أنَّ][4] المُكَلَّفَ إذا عَلِمَ بخلقِهما؛ كان ذلك لطفا له في الإيمان ومعونَةً له، وأنَّه متى لَمْ يخلقهما كان ذلك أدعى له إلى الكُفْرِ والشِّرْكِ، ولا شيء يمنع مِنْ هذا.

---

(1) بياض في (ع)، والمثبت من مصادر التخريج.

(2) بياض في (ع)، والمثبت من مصادر التخريج.

(3) رواه البخاري (3976) ومسلم (2874).

(4) في (ع): (إلى)، والمثبت أليق بالسياق.

وعلى أنَّ الفعل الصَّادر مِن [الحكيم][1] الذي قد ثبتَ حكمتُه، وهو القديم تعالى مقطوع على ... ...[2] تغلق عنا وجه الحكمة، وإنَّما يمنع ذلك فيمن لَمْ تثبتْ حكمتُه.

**وقولهم:** «إنَّ المُقَدِّمَ الفعل قبل الحاجة إليه، إنَّما يُقدِّمه إذا خشي فواتَه؛ وذلك مستحيل على الباري».

**هو بيان** حُكم فاعِلنا؛ فلا يجب [حمله][3] عليه بغير حُجَّةٍ.

ولأنَّ الأمر بخلاف ما ادَّعوه، لأنَّ الإنسان قد يحسن منه أنْ يُعِدَّ آلة الشتاء وكسوتَه وهو في الصَّيف أو في وسطه، لا يخشى ولا يعتذر، ولا يكون ذلك منه قبيحا ولا عبثا، وقد يُعِدُّ لابنه مِنْ كتب العلم والأدب وهو صغير -لا يحتاج إليها في الحال- لحال كِبَرِه وحاجتِه.

**ويقال لهم:** ليس لا غرض إلَّا خوفُ الفوات والتَّعذر، لأنَّه قد يكون لطفا للملائكة إذا شاهدوا الجَنَّةَ وما فيها مِنَ النَّعيم والنَّار وما فيها [و/ 222] مِنْ أنواع العقاب، حتى إنَّ بعض المتكلمين قد يجعل ذلك دليلا على وجوب خلقهما مِنْ جهة العقل، وأنَّه لا بُدَّ أنْ يُعْلِمَنا به تعالى.

**قالوا:** قد عُلِمَ أنَّ ذلك [متعلِّقا][4] بالتَّكليف، لأنَّ المُكَلَّفَ إذا عَلِمَ أنَّ الجَنَّةَ مخلوقةٌ كان أسْكَنَ نفسًا إلى أنْ يفعل ما يَسْتَحِقُّ به الثواب، فيكون

---

(1) في (ع): (الحكم)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) بياض في (ع)، ولعل تقديره: (حكمته وإن).

(3) في (ع): (حمل)، ولعل المثبت أليق بالسياق.

(4) في (ع): (تعلقا)، ولعل المثبت أليق بالسياق.

ذلك داعيًا له إلى أفعال أمثال ذلك في المستقبل.

وكذلك إذا علم أنَّ النَّار مخلوقة؛ فكان أشد اجتنابا وتنكبا لفعل ما يستحق به العقاب، فيكون ذلك داعيًا له إلى الإقلاع.

وهذا وإنْ كان لا يرتضيه؛ فيصلح أن نورِدَه جوابا عن مثل هذا السؤال.

**وقولهم**: «لو كان قد خلقهما؛ لَوَجَبَ أنْ [يفنيهما][1]»؛ دعوى.

ولا نُسَلِّمُ ما يَدَّعونه مِنْ وجوب إفنائه لكُلِّ شيء، لأنَّه أخبر أنَّه يفني المتكلمين والحيوانَ كُلَّه مِنَ الملائكة والجِنِّ والأنس، ولا يجوز أنْ يفني كلامه وعلمه وقدرته وصفات ذاته، ولذلك قال: ﴿كُلُّ مَنۡ عَلَيۡهَا فَانٖ﴾[الرحمن:26].

وأخبَرَ عن الجَنَّة أنَّ أُكُلَها دائمٌ وظِلَّها، وذلك يفيد دَوامه مِنْ غير نهاية.

فعُلِمَ أنَّ طريق العلم [بما][2] ذكروه؛ السَّمْعُ، ولأنَّه لا يجوز أنْ يجيب عنه بما لَمْ يَرِدْ به التَّوقيف، لأن مذاهبنا وعقد لساننا؛ اعتقادُ ما اعتقدَه السَّلف الصَّالح، والإمْساكُ عمَّا امْسَكُوا عنه، اقتداءً بهم وتأسِّيًا بأفعالهم.

وبالله التَّوفيق.

**وقد اسْتَدَلَّ أصحابُنا أيضا:**

بقوله تعالى في قصة آدم: ﴿وَقَالَ مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنۡ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ﴾[الأعراف:20].

وقوله: ﴿هَلۡ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلۡخُلۡدِ وَمُلۡكٖ لَّا يَبۡلَىٰ﴾[طه:120].

وقوله: ﴿وَطَفِقَا يَخۡصِفَانِ عَلَيۡهِمَا مِن وَرَقِ ٱلۡجَنَّةِ﴾[الأعراف:22].

---

(1) في (ع): (ينفيهما)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) في (ع): (ما)، ولعل المثبت أليق بالسياق.

وكُلُّ هذا يفيد وجودَ ذلك ووقوعه.

وقد بَيَّنَّا أنَّ تأويلهم ذلك على أنَّها جَنَّةٌ غيرُ الجَنَّةِ المُشار إليها بأنَّها دارُ الثَّواب في الآخرة؛ خلافٌ لإجماع السَّلف، وقولٌ خارج عن دين المسلمين، وأنَّه مع ذلك نَقْلٌ للكلام عن حقيقته إلى مجازه مع عَدَمِ المُلجِئ إليه، ومُضْطَرٍّ إلى حمل النَّفسِ إليه.

**فإنْ قيل**: إذا كانت الجَنَّةُ والنَّارُ ثوابا وعقابا، وقد أخبر الله تعالى أنَّ ذلك لا يكون إلَّا يومَ القيامة؛ عُلِمَ بذلك أنَّهما غيرُ مخلوقين.

**قيل**: هذا غَلَطٌ، لأنَّ نفس الجَنَّةِ والنَّار وذواتِهما ليس بثوابٍ [وعقابٍ][1] في الحقيقة، وإنَّما هما مَحَلٌّ له، والثَّواب والعقابُ غيرُهما، وهو ما يُتَنَعَّمُ ويُتَلَذَّذُ بتناوله، وذلك يكون في الجَنَّةِ، وما يَأْلَمُ الإنسانَ ويعاقَبُ به يكون في النَّار؛ فبان بذلك أنَّ الثَّواب والعقاب غيرُهما، وأنَّ وَصْفَنا بذلك فمجازٌ.

**فإنْ قالوا**: لو كانتا مخلوقين؛ لكان النَّاس قد بُعثوا ونُشروا وحصلوا فيها.

**قلنا**: مِنْ أين وَجَبَ ذلك؟ وأيُّ شيء في خَلْقِهما مِمَّا [يُفْهِمُ وجودَ][2] الحشر والنَّشر؟ ويجب على هذا القول ألا يكونا مخلوقين يوم القيامة إلَّا بعد الفراغِ مَن الحشر والنَّشر والحساب، وقتَ دُخول أهلهما إليهما؛ وذلك باطلٌ.

---

(1) زيادة يقتضيها السياق.

(2) في (ع): (فيهم موجود)، ولعل المثبت أليق بالسياق.

# فصل

**وقوله: (إنَّ الله تعالى أكْرَمَ أوْلياءَه فيها بالنَّظَرِ إلى وَجْهِه)؛** هو مذهبُ أئِمَّة السَّلف وسَلَفِ الأُمَّةِ قبل حدوث المعتزلة عن الدِّين وفِرَقِ المبتدعة الضَّالين المُنكرِين لرؤية الله تعالى، التي دَلَّ عليها كتابه وسُنَّةُ نبيِّه محمد ﷺ.

**والقول فيها على وجهين:**

**أحدهما:** وجوبُها، وهو ما أورده أبو محمد -رحمه الله-.

**والآخَرُ:** جوازُها ونَفْيُ استحالتها.

والقول في وجوبِها مَبْنِيٌّ علي القول في جوازها، ونحن نَدُلُّ على ذلك بحُجَجِ الله القاهرة وبراهِينِه الباهرة.

والذي يَدُلُّ على ذلك حُجَجُ الشَّرْعِ والعقل:

**فأمَّا الشَّرع:**

[فقوله][1] تعالى مخبِرًا عن سؤال موسى -عليه السَّلام- إيَّاه أنْ يراه بقوله: ﴿أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَ﴾ [الأعراف:143]، وذلك يَدُلُّ على جوازِها عليه ونَفْيِ استحالتها عنه، لامتناع أنْ يُظَنَّ بنَبِيِّه و[أمِينه][2] على وَحْيِه أنْ يسألَه ما لا يجوز عليه، وما يَرْتَفِعُ عن وَصْفِه، كامتناعه أنْ يسأله غيرَ ذلك مِمَّا يستحيلُ عليه.

**ومِنْ قول المعتزلة:** إنَّ استحالةَ الرُّؤية عليه كاستحالة كونِه والدًا أو مولودًا.

---

(1) في (ع): (لقوله)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) في (ع) كلمة غير واضحة، والمثبت أليق بالسياق.

**فلو كان** [223/و] **الأمرُ على ما ادَّعوه**؛ لكان موسى في سؤاله ذلك بمنزلة مَنْ سأل رَبَّه فقال: «رَبِّ كُنْ والدًا أو مولودًا، أو عبدا»، أو «مَرْبُوبا ومألُوها ومخلوقا»، وفي ذلك تَسْفِيهُ الأنبياء، وإلحاقُ أوصافٍ بهم تنافيها النُّبُوَّةُ والاصطفاء للرِّسالة.

**وقد انفصلوا مِنْ هذا عند أنفسهم** بأنْ قالوا: إنَّما يَقْبُحُ ذلك لو كان سؤالهم لأنفسهم، فأمَّا إذا كان لغيرهم؛ فلا.

**وهذا جَهْلٌ منهم**؛ لأنَّه لا فصل في ذلك بين مَنْ سأله السائل لنفسه أو لغَيْرِه، كما لا يحسن أنْ يقول: «رَبِّ كُنْ والدًا أو مولدًا»، سواء سأله لنفسه أو لغيره؛ فبطل ما قالوه.

**وقالوا أيضا**: معنى سؤال موسى: أنْ يُرِيَه عَلَمًا مِنْ أعلام السَّاعة، وأنْ يُعَرِّفَه نفسَه اضطرارا.

**وهذا أيضا باطل** مِنْ وجوه:

**أحدُها**: أنَّ النَّظرَ المطلوبَ في الآية هو الله تعالى لا غيرُه، وليس في اللغة «النَّظرُ» بمعنى: أنْ يُرِيَه فعلا مِنْ أفعاله.

**والثاني**: أنَّ النَّظرَ إذا أُريدَ به العلمُ؛ فإنَّما يُعلم بدليل، وإذا أُطلق؛ فإنَّما هو الرؤية بالنَّظر لا غيرُ.

**والثالث**: أنَّه إذا عُدِّيَ بحرف الجَرِّ لا يكون إلَّا لنَظَرِ العين دون سائر [محتملاته][1].

(1) في (ع): (محتملا )، والمثبت أليق بالسياق.

**وقالوا**: قد أخبر الله تعالى عن ...[1]، وكذلك الوجوب ...[2]؛ فيجب ...

... لو كان الباري موجودا معلوما؛ أنْ لا يخرج ...[3] الموجودات المعلومات فيما بيننا، وهذا يَجُرُّ إلى الخروج عن التوحيد[4].

**فإنْ قالوا**: إنَّ إثبات الرُؤية عليه ما يؤدِّي إلى ضربٍ مِن الإحالة، وهو أنَّه لو جاز أنْ نراه في وقت لوجب أن نراه السَّاعة، لأنَّ ما نراه مِمَّا يَصِحُّ أنْ نراه، فإنَّما لا نراه لمانع يَمنعُ مِنْ رؤيته، والموانع مستحيلة على الباري -جَلَّ جلالُه-؛ فكان يجب أنْ نراه، وذلك أنَّ الموانع في الرأفة واللُّطف والحجابِ والبُعْدِ، وهذا مِمَّا لا يجوز عليه.

**والجواب**: أنَّ هذه [ليست][5] موانعَ عندنا، لأنَّ اللَّطافة لا تمنع الرؤية إذا قَوَّى الله -عَزَّ وجَلَّ- الإدراك، وكذلك الحِجابُ.

وإنَّما الموانعُ [الحقيقيةُ][6] يلحقها الله في أبصارنا [لا][7] في المرئيِّ، فإذا

---

(1) بياض في (ع) بمقدار كلمة.

(2) بياض في (ع) بمقدار كلمة.

(3) بياض في (ع) بمقدار كلمة.

(4) ينظر «تمهيد الأوائل» للباقلاني (ص314-315)، والظاهر أن هناك -زيادة على البياض- سقطا وتصحيفا، ولعل تقدير الكلام في هذه الفقرة:

**وقالوا**: قد أخبر الله تعالى عن [رؤيته]، وكذلك [الموجودات مرئية]؛ فيجب [أن يكون من جنس المرئيات لأننا لم نعقل مرئيا بالبصر إلا كذلك.

**والجواب**: فعلى قولكم يجب] لو كان الباري موجودا معلوما؛ أنْ لا يخرج [عن حيز] الموجودات المعلومات فيما بيننا، وهذا يَجُرُّ إلى الخروج عن التوحيد.

(5) بياض في (ع)، ولعل المثبت أليق بالسياق، وينظر «التمهيد» للباقلاني (ص315).

(6) في (ع): (الحقيقي)، والمثبت أليق بالسياق.

(7) في (ع): (لأن)، والمثبت أليق بالسياق.

زالتْ تلك الآفةُ وقَوَّى [أبصارنا؛ رأينا][1] ذلك المرئيَّ.

ولذلك يَرَى المُحْتَضِرُ الملائكة، ونحن لا نراهم وإنْ كنَّا جلوسا معه.

كذلك الرسول ﷺ كان يرى جبريلَ، والصحابةُ بحضرتِه لا يرونه.

وكذلك الملائكةُ يرى بعضُهم بعضا، و[الرؤية][2] واحدةٌ.

**فإنْ قيل**: فأجيزوا أنْ يكون بحضرتكم زرافاتٌ وفيلةٌ ونوقات، وقد خلق الله آفة في أبصاركم وأسماعكم، ولذلك لا تسمعونها ولا ترونها.

**قلنا**: لا يجب ذلك، لأنَّا مضطرون أنْ لا نرى أنَّه ليس شيء مِنْ ذلك بحضرتنا، وليس كُلُّ ما جاز أنْ لا يُرى أنَّه يجوز أنْ يكون.

[فيجوز أن يكون][3] في قدرة الله أنَّ الله أمات هذا الشخص الذي نراه قد [فارقنا][4] -وإلى هذه الغاية- أَلْفَ مَرَّةٍ وأحياه، ولا مانع مَنَعَ مِنْ ذلك، ولكنَّا لا نقول: إنَّ هذا قد كان، لأنَّ الله قد اضْطَرَنا إلى أنَّه لَمْ يكن، بمثل ما اضْطَرَنا إلى أنَّه لَمْ يُحْيِي مَنْ قد أمات مِمَّنْ شاهدنا مِنْ إعادة إلى الموت.

**ويَدُلُّ على جواز رؤيته -عَزَّ وجَلَّ-:**

أنَّ الوجود يَصِحُّ برؤية الموجود، لأنَّ الأخبار المختلفة تتناولها الرؤية، والباري تعالى موجود؛ فصَحَّتْ رؤيتُه.

---

(1) في (ع): (أخبارنا واننا)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) في (ع): (الرؤيا)، والمثبت أليق بالسياق.

(3) زيادة يقتضيها السياق.

(4) في (ع): (فارقتنا)، والمثبت أليق بالسياق.

ولا يجوز أنْ يقال[1]: إنَّ المُصَحِّحَ لرؤية المرئيِّ كونه مقابِلا [أو][2] مقابل المكان، بائنا أو مباينَ المكانِ، أو متصلا به الشُّعاع، [أو][3] بمكانه.

فلأنَّ ذلك يوجب الإحالةَ وكونَ الشيء الواحد جسما عرضا، لأنَّ المقابِل هو الجسم أو الجوهر، ومقابل المكان هو العرض، واجتماعُ الشَّرطين يوجب أنْ يكون جوهرا عرضا؛ وذلك محالٌ.

## فصل

**وأمَّا الدَّليل على [وجوب][4] رؤيته تعالى في الآخرة؛ هو [السَّمع][5]** المَحْضُ الذي لا مجال للعقل فيه، وهو أدِلَّة الكتاب والسُّنَّة المتواترة فيها، منها: قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ (٢٢) إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة:23].

**قال أصحابُنا: والنَّظر في كتاب الله يَرِدُ على وجوه:**

**منها: النَّظَر؛ بمعنى: التَّفكر والاعتبارُ**، مثل قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ [الغاشية:17].

وقوله: ﴿أَفَلَمْ يَنظُرُوٓا۟ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَٰهَا وَزَيَّنَّٰهَا وَمَا لَهَا مِن فُرُوجٍ﴾ [ق:6] [و/224]، و[أمثال][6] ذلك؛ يريد: أفلَمْ يعتبِرُوا ويتفكَّروا.

(1) ينظر «التمهيد» للباقلاني (ص314).

(2) في (ع): (و)، والمثبت أليق بالسياق.

(3) في (ع): (و)، والمثبت أليق بالسياق.

(4) في (ع): (وجود)، والمثبت أليق بالسياق.

(5) في (ع): (السميع)، والمثبت أليق بالسياق.

(6) في (ع): (وأما أن)، والمثبت أليق بالسياق.

ومنها: **النَّظر؛ بمعنى: الانتظار**، ومنه قوله: ﴿فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل:35]؛ أي: [مُنْتَظِرَةٌ][1].

ومنها: **الإنظار؛ وهو الإمهال**، كقوله: ﴿انظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ﴾ [الحديد:13]؛ يريدُ: أمْهِلُونا، وهو يقرب مِنْ معنى ما قبله.

ومِنْ أصحابنا مَنْ يُخرج هذه الأقسام مِنْ [مُحتملات][2] القول: «نظر».

ومنها: **التَّعَطُّفُ والرَّحمة**، كقوله: ﴿وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ﴾ [آل عمران:77]؛ يريد: ولا يَتَعَطَّفُ عليهم.

ومنها: **رُؤية البصر**، كقوله: ﴿وَانظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾ [البقرة:259]؛ يريدُ: انْظُرْها بعينِك.

والقسم الأوَّل غيرُ جائز؛ لأنَّ الآخرة ليستْ بدار اعتبار وتَفَكُّرٍ.

وكذلك الانتظار؛ لأنَّ ذلك يوجب إضمارا في الظَّاهر، ونقله إلى المجاز بغير دليل، لأنَّ ما يُنْتَظَرُ فيه ليس بمذكور، والظَّاهر يوجب تعلق النَّظر به تعالى.

وكذلك القسم الثالث، وهو الإنظار؛ لأنَّه لا يجوز أنْ يقال: «قد أَنْظَرْنا رَبَّنا و[أمْهَلْنَاه][3]».

وكذلك القسم الآخِرُ، الذي هو التَّعَطُّفُ والرَّحمة، لا يجوز أنْ يقع مِنَّا لله تعالى.

---

(1) في (ع): (منظرة)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) في (ع): (مجملات)، ولعل المثبت أليق بالسياق.

(3) في (ع): (أمهلنا )، والمثبت أليق بالسياق.

فلَمْ يَبْقَ إلَّا ما قُلْنَاه: مِنْ رُؤية البصر.

**ووَجْهٌ آخَرُ**: وهو أنَّ النَّظر إذا قُرِنَ [بذِكْرِ][1] الوجه، والنَّظر عُدِّيَ بحرف الجَرِّ الذي هو قولك: [«إلى»][2]؛ لَمْ يكن المُرادُ إلَّا رؤيةَ البصر.

ألَا ترى أنَّ نَظَرَ الاعتبارِ إذا عُدِّيَ بـ«إلى»؛ لَمْ يُقْرَنْ به الوجه أو البصر، وكذلك نَظَرُ التَّعَطُّفِ والرَّحمة وغيرُه.

**وقد تأوَّلوه** على أنَّ المراد به: «ثواب رَبِّها منتظرة».

**وهذا باطل مِنْ وجوه:**

**أحدُهما**: أنَّ ثوابَ الله غيرُه، والظَّاهر يوجب أنْ يكون النَّظر إليه، لا إلى غيرِه.

**والثاني**: أنَّه يعود إلى «النَّظر» بمعنى: الانتظار؛ وذلك ما قد أبَنَّا عن فساده.

**ومنها: الحديث المأثور، والخبَرُ المشهورُ بالنَّقل المُتواتر**، أنَّه ﷺ قال: «تَرَوْنَ رَبَّكم لا تُضَامُونَ في رؤيته، كما تَرَوْنَ القمرَ ليلةَ البَدْرِ ليس [دونه][3] سحاب»[4].

وهذا الحديث مَرْوِيٌّ مِنْ عِدَّة طرق، وبألفاظ مختلفة ومعنى متفق، ورواه نَيِّفٌ وعشرون نفسا مِنَ الصَّحابة، وذكرهم أهلُ النَّقل.

---

(1) في (ع): (بالذكر)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) في (ع): (إن)، والمثبت أليق بالسياق.

(3) في (ع): (دو)، والمثبت من مصادر التخريج.

(4) رواه البخاري (554) ومسلم (633).

قال أبو بكر العباس[1]: «روى هذا الحديث عليٌّ، وابن مسعود، ومعاذ بن جبل، وأبي بن كعب، وابنُ عباس، وصهيبٌ، وجريرُ بنُ عبد الله، وأبو هريرة، وأبو رَزين العقيلي، وابنُ عمر، وأبو سعيد الخدري، وأبو موسى الأشعري، وأنس، وكَعْبُ بن عُجْرَةَ، وأبو أُمامَةَ، وجابرٌ بن عبد الله، وعَمَّارٌ، وعَدِيُّ بن حاتم، وثوبانُ، وأبو بُرْدَةَ، وابنُ [رُوَيْبَةَ][2]، وحذيفةُ، وعبدُ الله بن الحارث بن جَزْءٍ الزُّبَيْدِي».

**فإنْ قيل**: ما أنكرتُم أنْ يكون معناه: أنَّكم تعلمونَه ضَرُورَةً.

**قلنا**: أنْكَرْنا ذلك مِنْ حيث اللغةُ والمعنى.

**فأمَّا مِن جهة اللغة**؛ فلأنَّ الرؤية إذا أُريد بها العلم؛ لَمْ يكن بُدٌّ مِنْ تَعْدِيَتِها إلى مفعولين، كقولك: «رأيتُ زيدا عالما»، و«رأيتُ أخاك مُعْرِضًا»، ورُؤية البصر مِنْ واحد، فلو كانت الرؤية في الخبر بمعنى: «العلم»؛ لاحتاج إلى مفعولين.

**وأمَّا مِنْ حيث المعنى**؛ فلأنَّ النَّبي ﷺ بَشَّرَ المؤمنين بذلك، لأنَّها كرامةٌ تَخُصُّهم، وتشريفٌ مِنَ الله لهم، فلو كان ذلك معناه: «العلم الضَّروري»؛ لَمْ يكن لهم مَزِيَّةٌ على غيرِهم، لأنَّ الكُفَّارَ يعلمونَه تعالى ذلك اليومَ ضرورةً.

ومِنْ أصحابنا مَنْ أجازه على العموم في العلم الضَّروري ورُؤيَة البصر.

---

(1) كذا في (ع)، ولم نهتد إليه، وعزى نحوه ابن القيم في «حادي الأرواح» (2/ 691) إلى ابن جرير الطبري، وفيه: «ثلاثة وعشرون نفسا»، وساق أحاديثهم مفصَّلة.

(2) في (ع): (زرينة)، والمثبت من «حادي الأرواح».

**ويَدُلُّ عليه:** قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾[يونس:26].

جاء في التَّفسير أنَّه النَّظر إلى الله -عزَّ وجَلَّ-، وذُكر ذلك عن أبي بكر، وأُبَيِّ بن كعب، وحذيفةَ، وابنِ عباس، وأنسٍ، وأبي موسى الأشعريِّ، وصُهَيْبٍ، وكَعْبِ بن عُجْرَةَ.

هؤلاء مِنَ الصَّحابة.

ومِنَ التَّابعين: عن عامر بن سَعْدٍ، ومجاهد، وابنِ أبي ليلي، ومحمد بن كعب، والحسن، وعكرمة، وقتادة، وغيرِهم.

ذكر ذلك العباس في كتابه.

**وتعلقتِ المبتدعةُ في نفي رؤيتِه تعالى بقوله:** ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾[الأنعام:103].

**وهذا معناه:** في الدنيا، لإخباره -عزَّ وجَلَّ- أنَّه يراه أولياءُه في الآخرة، والتناقض في القرآن مُمْتَنِعٌ [و/225].

**وقيل:** إنَّ الإدراك غيرُ الرؤية، وإنَّما نَفَى عن نفسه [الإدراك ولَمْ يَنْفِ عن نفسه][1] تعالى الرؤية.

ولأنَّه نفى عن [نفسه][2] ما أثبته لها في الأبصار، وعندهم أنَّا لا ندْرِكُ نفسَ الأبصار، لأنَّ الأبصارَ لا يَصِحُّ عندهم أنْ تُدْرِكَ[3].

---

(1) زيادة يقتضيها السياق.

(2) في (ع): (عنه)، والمثبت أليق بالسياق.

(3) قال الباقلاني في «التمهيد» (ص306) بعد أنْ ساق نحو هذا الكلام: «وإنَّما عنى عندهم أنَّه يعلم =

ولأنَّه لا يجوز أنْ يمدح باستحالة الرؤية عليه، لأنَّ المعدوم مستحيلٌ رؤيته، وكذلك كثيرٌ مِنَ الأعراض عندهم.

وفي بعض ما ذكرناه كفاية في صِحَّةِ قولنا، وبالله التوفيق.

## فصل

فأمَّا مَنْعُه ذلك في الكُفَّار؛ فلقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين:15]، فأخبر أنَّهم محجوبون عن رؤيته، ولأنَّ نظر أوليائه إليه مِنْ أتَمِّ كرامةٍ وأسْنَى زلفةٍ ودَرَجَةٍ؛ فذلك يَخْتَصُّ بالمؤمنين دون الكافرين.

## فصل

**قال -رحمه الله-:**

**(وأنَّ الله يَجِيءُ يومَ القِيامَةِ والمَلَكُ صَفًّا صَفًّا لِعَرْضِ الأُمَمِ وحِسَابِها، وعُقُوبَتِها وثَوَابِها) إلى قوله: (يَصْلَوْنَ سَعِيرًا)**[1].

**قال القاضي -رضي الله عنه-:**

وهذا لقوله -عزَّ وجلَّ-: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر:22]، فأثبتَ نفسَه جائِيًا.

---

الأبصار؛ فيجب عليهم أنْ يكون إنَّما نفى بقوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ عِلْمَنا به تعالى».

(1) في متن الرسالة: ( ... وثوابها وَتُوضَعُ المَوَازِينُ لِوَزْنِ أَعْمَالِ العِبَادِ، فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُوْلَئِكَ هُمُ المُفْلِحُونَ، وَيُؤْتَوْنَ صَحَائِفَهُمْ بِأَعْمَالِهِمْ، فَمَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا، وَمَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ فَأُوْلَئِكَ يَصْلَوْنَ سَعِيرًا).

ولا معنى لقول مَنْ يقول: إنَّ المراد به: «[جاء][1] أمرُ ربِّك»، لأنَّ ذلك إضمارٌ في الخطاب يزيلُه عن مفهومه ويُحيله[2] عن ظاهره، لا [حاجة][3] بنا إليه.

وليس المجيء الذي أضافه إلى نفسه على سبيل ما يكون مِنَّا مِنَ الانتقال[4] والتَّحرك والزَّوال وتفريغ الأماكن وشغلِها، لأنَّ ذلك مِنْ صفات الأجسام، والباري سبحانه وتعالى لا يجوز عليه ذلك.

ولكن ليس إذا استحال عليه ذلك؛ وَجَبَ صَرْفُ الكلام عن حقيقته، لأجل أنَّ القضاء على الغائب بمُجَرَّدِ الشَّاهِدِ لا يجبُ عندنا ولا عند مُسْلِمٍ؛ فبطل ما قالوه.

وقوله: (**وتُوضَعُ المَوازِينُ لِوَزن أعْمَالِ العِبَادِ**) إلى آخر الفصل؛ فهو قول أئِمَّة السَّلف وأصحاب الحديث.

وكذبتِ المعتزلة والقدريَّة وغيرُها مِنَ المبتدعة وأهل الأهواء بالميزان، وزعموا أنَّه لا أصل له، منهم: عمرو بن عبيد، وواصل بن عطاء، وغيلان، وغيرُهم، وتَبِعَهم بِشْرٌ المَرِيسِيُّ والإباضيَّةُ.

وذهب آخرون إلى إثبات الميزان جسما محدودا على صفات وشروط ذكروها.

---

(1) في (ع): (ما)، والمثبت من «شرح الرسالة» لصالح الهسكوري.

(2) في شرح الهسكوري: (ويخليه) وفي «منتخب الإفادة»: (ويخله).

(3) بياض في (ع)، والمثبت من شرح الهسكوري.

(4) نقله عن المصنف صالح الهسكوري في «شرح الرسالة» (ص163)، والزناتي في «منتخب الإفادة» [23/ ب].

وحكى أهلُ الخلاف عن أبي الهذيل العَلَّافِ وبِشْرِ بن المُعْتَمِرِ مِن المعتزلة أنَّهما قالا: لا يجوز أنْ ينصب الله الميزانَ، ولا يجعل رجحانه علامة لمَنْ يدخل الجَنَّةَ وخِفَّته لمَنْ يدخل النَّار.

وقال أبو هاشم[1]: لا يمتنع ذلك في العقل، وأنْ يكون رجحانه علامة لرجحان الطاعة على المعصية.

وحُكِيَ عنه أنَّه قال: لا يمتنع أنْ يضع الله ميزانا يوم القيامة، ويجعل في كَفَّةِ الحسناتِ نورًا، وفي السَّيئات ظلمةً، فإنْ تَبَيَّنَ الرُّجحان في النُّور عُلِمَ أنَّه مِنْ أهل الجَنَّةِ، وإلَّا فهو مِنْ أهل النَّار[2][3].

**والذي نذهبُ إليه**: إثباتُ ذلك على ما وَرَدَ به القرآن وصَحَّتِ الآثار، ولا نَدْفَعُه برأيٍ، ولا نُعارِضُه بقياس:

قال الله تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾[الأنبياء:47].

وقال: ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾[المؤمنون:102].

وقال: ﴿فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ ۝٦ فَهُوَ فِى عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ۝٧ وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ ۝٨ فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٌ﴾[القارعة:9].

والأخبارُ في ذلك كثيرةٌ، يعرفها مَنْ نظر في الكتب المُصَنَّفَةِ في هذا الباب.

ولا حاجةَ بنا إلى تَرْكِ الظَّواهر وإخراجِها عن مفهومها، ونقلِها عَمَّا وُضِعَتْ له مِنْ غير حُجَّةٍ توجبُ ذلك، فلأنَّ القرآن هو الحُجَّةُ، والعِبْرَةُ، وبه

---

(1) هو أبو هاشمٍ الجبَائِيُّ عبدُ السلامِ بنُ محمدِ بنِ عبد الوهَّابِ، المعتزلي.

(2) نقله صالح الهسكوري في «شرح الرسالة» (ص165) عن المؤلف بمعناه.

(3) نقله بتصرف الزناتي في «منتخب الإفادة» [24/أ].

التَّبْصِرَةُ والاعتبارُ، فلَيْتَ شِعْرِي إذا تركناه، فأيُّ شيء هو أولى منه نأخذُ به لولا الحَيْرَةُ والجهلُ والعنادُ [والشَّك][1]؟! نعوذ بالله مِنْ كُلِّ ما يُضِلُّ عن الطريق المنهج.

**إلَّا أنَّا نتكلَّمُ على قدرِ ما ذكروه مِنَ التَّأويلات:**

**فمِنْ ذلك أنْ قالوا:** معنى قوله: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [الأنبياء:47]؛ أي: نضع العَدْلَ بين العباد، يُبَيِّنُ ذلك قوله عَقِيبَه: ﴿فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا﴾، وكأنَّ ذلك جرى مجرى قوله: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلْكِتَـٰبَ بِٱلْحَقِّ وَٱلْمِيزَانَ﴾ [الشورى:17]؛ يريد: العَدْلَ، وهذا سائغ في اللغة، يقول القائل: «مثل فعل فلان وَزْنًا بوَزْنٍ»؛ يريد: المُقابلة والمُساواة.

وكذلك قوله: [و/ 226] ﴿وَأَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَىْءٍ مَّوْزُونٍ﴾ [الحجر:19].

ويقولون: «وَزَنْتُ طريق الماء»؛ إذا عَدَلْتُه [2].

ومثلُه قولهم: «لسانُ فلانٍ ميزانٌ»، و«لا يتكلَّمُ إلَّا بالميزان»؛ يريدون: يَقْدُرُ كلامَه.

ونحوه قول عمر -رضي الله عنه-: «أيُّها النَّاس زِنُوا أنفسكم قَبْلَ أنْ توزنوا»[3]؛ يعني: أعدلوا واسْتَقِيمُوا قبل أنْ يُعْدَلَ عليكم.

ومثله قول الشاعر:

---

(1) في (ع): (والشرك)، ولعل المثبت أليق بالسياق.

(2) بياض في (ع) بمقدار كلمة.

(3) «مصنف ابن أبي شيبة» (35600).

إِنِّي وَزَنْتُ الذِي يَبْقَى لِيَعْدِلَهُ     مَا لَيْسَ يَبْقَى فَلَا واللهِ مَا وُزِنَا

كُلُّ هذه يراد به المُعادلة والمُساواة، وكذلك ما وَرَدَ في الظَّواهر والأخبار محمول على العَدْلِ والقِسْطِ.

**والجواب**: أنَّا ما نُنْكِرُ ذِكْرَ الميزان والمراد به ما قالوه مجازا واتِّساعا، وعلى طريق التَّشبيه والتَّمثيل لِأدِلَّة تمنع حَمْلَه على حقيقته، ولا شيء يَضْطَرُّنا إلى حمل ظواهرنا وأخبارنا على المجاز، والعدولِ عن حقيقة الكلام، وخَرْقِ إجماع الصَّحابة والسَّلف وأهل التَّفسير.

فأمَّا قوله تعالى: ﴿فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا﴾ عقيب قوله: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾؛ فلا يفيد أنَّه العدل، ولا يحيل أنْ يكون المراد به قَصْدُ ميزانٍ في الحقيقة، ويكون تقديره: إنَّ الميزان إذا رَجَحَ [أو][1] خَفَّ؛ جُوزِيَ العبدُ بقَدْرِ ما يُرَى له، وذلك هو العدل، فلا يكون جزاءُ الرَّاجح كجزاء النَّاقص؛ فسقط ما قالوه.

**وسألوا فقالوا**: كيف يَصِحُّ ذلك والأعمال أعراضٌ لا يَصِحُّ أنْ تُعَادَ؟

**وأصحابُنا يجيبون عن هذا**؛ بأنَّ إعادَتَها تَصِحُّ، وكذلك قال: ﴿وَوَجَدُواْ مَا عَمِلُواْ حَاضِرًا﴾ [الكهف:49].

**وقالوا**: لو سلَّمنا أنَّ إعادتَها تَصِحُّ؛ لَمْ تَصِحَّ أنْ يحملها ميزانٌ، لأنَّها لا تقبل الثِّقَلَ والاعتماد والخِفَّةَ، والنُّقصانَ والزِّيادَةَ.

**والجواب**: أنَّ الوزن يكون للصَّحائف المكتوب فيها الأعمال، وتلك

---

(1) في (ع): (و)، والمثبت أليق بالسياق.

أجسامٌ يَصِحُّ [رجوح][1] بعضها على بعض؛ فيكون رجوحُ الرَّاجح منها دلالةً على كثرة أعمال صاحبها، وخِفَّتُها دلالةً على نقصان العمل وخُسْرَانِ صاحبِه، وبالله التوفيق.

## فصل

**قال -رحمه الله-:**

**(وأنَّ الصِّرَاطَ حَقٌّ، يجوزُه العبادُ بِقَدْرِ أعْمَالِهم، فنَاجُونَ مُتَفَاوِتُونَ في سُرْعَةِ النَّجَاةِ عليه مِنْ نَارِ جَهَنَّمَ، وقَوْمٌ أَوْبَقَتْهم فيها أعْمَالُهم).**

**قال القاضي -رحمه الله-:**

إنَّ [المبتدعة][2] تختلف أنْ يكون في الآخرة صِراطا على الحقيقة:

وهو قول شيوخ المعتزلة؛ واصلِ بن عطاءٍ وعمرو بن عُبَيْدٍ وغيرِهما، وقالوا: لا نعرفُ الصِّراط إلَّا الدِّين، [وهو][3] قوله: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾.

ومنهم مَنْ قال: الصِّراط في الدُّنيا؛ الدِّينُ، وفي الآخرة؛ طريقُ أهل الجَنَّة إلى الجَنَّةِ وأهلِ النَّار إلى النَّار.

وللإباضية قولٌ آخَرُ غيرُ هذا.

**والذي يذهب إليه أهلُ السُّنَّة وأئمةُ الحديث:**

أنَّ الصِّراط ثابتٌ صحيحٌ -وهو غيرُ ما يذكرونه مِنَ الدِّين المُرادِ بقوله:

---

(1) في (ع): (رجوع)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) في (ع): (الشريعة)، ولعل المثبت أليق بالسياق.

(3) في (ع): (فهو)، والمثبت من «شرح الرسالة» للهسكوري (ص167).

﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ﴾- وأنَّ هذا الصِّراطَ الذي وَرَدَتْ به الأخبارُ وصَحَّتْ به الرِّوايات، وأنَّ العبادَ يَجُوزُون عليه، ويتفاوت حالُهم في ذلك على حَسَبِ أعمالهم.

والأخبارُ بذلك ثابتةٌ صحيحةُ، مقطوعٌ بها في الجُمْلَةِ، وإنْ كان تَفْصِيلُها مِنْ طريق الآحاد، ونحن نَذْكُرُ جملةً منها.

**فمِنَ المشهور مِنْ هذا الباب:**

ما رُوِيَ مِنْ عِدَّة طرق عن الشَّعبي عن مَسْرُوقٍ عن عائشة قالتْ: «قلتُ: يا رسول الله، أرأيتَ قول الله -عَزَّ وجَلَّ-: ﴿ يَوۡمَ تُبَدَّلُ ٱلۡأَرۡضُ غَيۡرَ ٱلۡأَرۡضِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ ﴾ [إبراهيم: 48]، أين يكون النَّاس؟ قال: على الصِّراط»[1].

وروى النُّعمان بن [سعد][2]، قال: سمعتُ المغيرةَ بن شُعْبَةَ يقول على المنبر: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «شِعَارُ المؤمنين يوم القيامة على الصِّراط: اللَّهُمَّ سَلِّمْ [سَلِّمْ][3]»[4].

ورَوَى أبو هريرة في حديث طويل، سمعتُ رسول الله ﷺ قال: «ويُضْرَبُ

(1) رواه مسلم (2791).

(2) في (ع): (سعيد)، والتصويب من مصادر التخريج.

(3) زيادة من مصادر التخريج.

(4) رواه الترمذي (2432) من طريق عبد الرحمن بن إسحاق عن النعمان به، وقال: «هذا حديث غريب مِن حديث المغيرة بن شعبة، لا نعرفه إلَّا من حديث عبد الرحمن بن إسحاق»، وقال ابنُ الجوزي في «العلل المتناهية» (2/ 434): «هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ، قال أحمد: عبد الرحمن ابن إسحاق ليس بشيء، منكر الحديث، وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به».

الصِّراط بين ظهرانَيْ جَهَنَّمَ، كدِقَّة [و/ 227] الشَّعر وكحِدَّة [الشَّفرات][1]، دونه جسر [دَحْض][2] مزلَّة، فيمرون كطرف العين، وكلمح البصر، وكمر الريح، وكجياد الخيل، وكجياد الرجال، فناج مُسَلَّمٌ، وناج مَخْدُوشٌ، ومكدوش على وجهه في جَهَنَّم»[3].

وروى أبو سلمة بن عبد الرحمن عن ابن عباس عن[4] أبي هريرة قال: خَطَبَنا رسولُ الله ﷺ فقال في خطبته: «مَنْ حافظ على الصلوات الخمس حيث كان وأين كان؛ جاز الصِّراط يوم القيامة كالبرق، مع أوَّلِ زُمْرَةٍ مِنَ السابقين، ووجهه كالقمر ليلة البدر»[5].

وعن عائشة قالتْ: سألتُ رسول الله ﷺ وأنا وهو في شعار واحد، فقال: «حين يوضع الصِّراط لا أملك شيئا حتى أدري أين يُسْلَكُ [بي][6] يوم تبيَضُّ وجوه وتسوَدُّ وجوه» إلى أنْ قال: «فأمَّا المؤمن فيجوز لا يَضُرُّه شيء، وأمَّا

---

(1) في (ع): (الشعرات)، والتصويب من مصادر التخريج.

(2) في (ع) ما صورته: (دحمن)، والتصويب من مصادر التخريج.

(3) رواه إسحاق بن راهويه في «مسنده» (10) وغيره من طريق إسماعيل بن رافع عن محمد بن يزيد بن أبي زياد بسنده عن أبي هريرة، ونقل العقيلي في «الضعفاء» (4/ 147) عن البخاري قوله: «مرسل، ولم يصح»، وقال العقيلي: «وقد روي في قصة الصور أحاديث من غير هذا الوجه، بأسانيد جياد، وألفاظ مختلفة، وليس بطول هذا الحديث»، وروى معناه البخاري (7439) ومسلم (183) من حديث أبي سعيد الخدري بلفظ قريب منه.

(4) في مصادر التخريج: (عن ابن عباس وأبي هريرة).

(5) رواه الطبراني في «الأوسط» (6641)، وقال الدارقطني في «العلل» (8/ 30): «لا يثبت هذا الحديث».

(6) زيادة من مصادر التخريج.

المنافق فينطلق حتى إذا بلغ وسطه [حُزَّ، فيهوي][1] بيده ورأسه إلى قدَمَيْه، فهل رأيتِ مَنْ يسعى حافيا فتأخذه شوكة، حتى يكاد [ينفذ قدمه][2]؟ فإنَّه كذلك يهوي بيده وبرأسه إلى قدميه»، وذكر بقية الحديث[3].

[وروى][4] يونس عن الحسن عن عائشة قالت: يا رسول الله، هل يذكر الرجل حميمه يوم القيامة؟ فقال: «أمَّا ثلاثُ مواطنَ؛ فلا: عند الميزان حتى يَعْلَمَ أيثقلُ ميزانُه أو يَخِفُّ، وعند قراءة [الصُّحُفِ][5] حتى يدري أيأخذ كتابه بيمينه أم لا، وعند الصِّراط [فإنَّ بجَنْبَتَيْهَا][6] كلاليبَ وحَسَكًا، والزَّالُّون والزَّالَّاتُ يومئذ كثيرٌ»[7].

وفي حديث سَلَّامِ بن [مسكينٍ][8] عن الحسن عن عائشة عن النبي ﷺ: «وأكثر مَنْ يُرَى في النَّار النِّساءُ، وإنَّ جبريلَ لَآخِذٌ بحجزتي إذا عصف

---

(1) في (ع) زيادة: (حتى يهوي)، والمثبت من مصادر التخريج.

(2) بياض في (ع)، والمثبت من مصادر التخريج.

(3) رواه عبد الرزاق في «مصنفه» (1141)، وقال ابن كثير في «تفسيره» (7/ 499): «هذا حديث غريب جدا، وفيه ألفاظ منكر رفعها، وفي الإسناد مَنْ لَمْ يُسَمَّ، ومثله لا يحتج به».

(4) زيادة يقتضيها السياق.

(5) في (ع): (المصحف)، والمثبت من مصادر التخريج.

(6) في (ع): (قال و بجـ ها)، والمثبت من مصادر التخريج.

(7) رواه إسحاق بن راهويه في «مسنده» (1349) من طريق وُهيب عن يونس به بلفظه، ورواه أبو داود (4755) من طريق يونس عن الحسن بلفظ قريب، وقال الحاكم في «المستدرك» (4/ 578): «هذا حديث صحيح إسناده على شرط الشيخين لولا إرسال فيه بين الحسن وعائشة، على أنه قد صحت الروايات أن الحسن كان يدخل وهو صبي منزل عائشة رضي الله عنها وأم سلمة».

(8) في (ع): (سكين)، والمثبت من كتب التراجم.

الصِّراط بأُمَّتي»، وذكر بقية الحديث[1].

**فإنْ قالوا:** كُلُّ هذه الأخبار آحادٌ لا يقع العلم بها.

**قلنا:** تفصيلها وإنْ كانت قد جاءتْ مِنْ طريق الآحاد؛ فالحُجَّةُ بها قائمةٌ، لأنَّها معلومة في الأصل، وليس [ذلك][2] بأكثرَ مِنْ أخبار الزَّكوات التي قد علمنا بها في الجملة، وعرفنا تفصيلها مِنْ طريق الآحاد.

وكذلك علمنا بأنَّ الصَّحابة رجعتْ إلى خبر الواحد، و[عملتْ][3] به [فيما هو][4] معلوم في الجملة، وإنْ كان أعيانُ الأخبار التي رجعوا إليها منقولة مِنْ طريق الآحاد.

فأمَّا مَنْ حُكِيَ عنه أنَّه قال: «الصِّراط هو الدِّين»؛ فلا يمنع ذلك ما قلناه، لأنَّ الصِّراط مِنْ حيثُ كان يُسْلَكُ؛ يُشَبَّه بالطَّريقِ الذي يُسْلَكُ، فتارَةً يكون مستقيما، وتارَةً يكون غيرَ مستقيم، فأمَرَ الله عباده أنْ يَرْغَبُوا إليه في هدايتهم الصِّراطَ المُستقيمَ، فأيُّ شيء في هذا مِمَّا ينفي أنْ يكون في القيامة صراطا[5] غير هذا يُنْصَبُ، فيجوز العباد عليه على حَسَبِ ما وَرَدَتْ به الرِّواياتُ، لولا قَصْدُ هؤلاء القوم رَدَّ الأخبار واطِّرَاحَ الآثار فقط.

وحُكِيَ عن أبي الهُذَيْل وبِشْرِ بن المُعْتَمِرِ -وهما مِنْ شيوخ المعتزلة

---

(1) لم أقف عليه مسندا فيما بين يدي من المراجع.

(2) في (ع): (كذلك)، والمثبت أليق بالسياق.

(3) في (ع): (علمت)، والمثبت أليق بالسياق.

(4) زيادة يقتضيها السياق.

(5) كذا في (ع).

ومُقَدَّمِهِم- أنَّهما قالا: «لا يجوز أنْ يكون في الحَشْرِ صِرَاطٌ مَمْدُودٌ ويجوزه النَّاس»، ولَمْ يقطعا بذلك.

وهذا باطل، لأنَّه رَدٌّ للأخبار الثابتة، وطَعْنٌ على رُوَّاتِها.

**واعْتَلَّ مُحِيلُ ذلك** بأنْ قال: «إنَّه قد ثبت أنَّ المؤمنين مِنْ أهل الثَّواب لا يجوز أنْ يلحقهم غَمٌّ ولا كَربٌ ولا أَلَمٌ».

وقال مَنْ أجاز ذلك منهم ووقف فيه ولَمْ يقطع به: «إنْ ثبتَ أنَّ هناك صراطا، [فإنَّ][1] المؤمنين إذا عبروه؛ لَمْ يلحقهم أَلَمٌ ولا غَمٌّ».

**والجواب**: أنَّ هذا رَدٌّ للأخبار ومعاندةٌ للآثار، فيجبُ سقوطه، وهو على أنَّ كونَهم مِنْ أهلِ الثَّواب لا يمتنع لحوق [هَمٍّ][2] بِهِم كما لحقهم مثلُ ذلك [الهَمِّ][3] في الحشر والنَّفخ في الصُّور، ويكون ذلك امتحانا لا عقوبة.

**واعتلُّوا بأنْ قالوا**: إنَّه وَرَدَ في الأخبار أنَّه أدَقُّ مِنَ الشَّعر، وأحَدُّ مِنَ السَّيْفِ، وبالعقل [و/ 228] يُعْلَمُ أنَّ العبور على ما هذا وَصْفُه مُمْتَنِعٌ مُتَعَذِّرٌ، لاستحالة الاعتماد عليه.

**وهذا الذي قالوه باطلٌ**، وما المانع مِنْ العبور على مثله إذا خلق الله للمُكَلَّفِين على ذلك [قدرة][4]؟ [لا][5]سيما على قول أصحابنا: إنَّ أفعال

(1) في (ع): (وإنَّ)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) زيادة يقتضيها السياق.

(3) بياض في (ع)، والمثبت أو ما في معناه مما يستقيم به السياق.

(4) زيادة يقتضيها السياق.

(5) بياض في (ع) بمقدار كلمة، ولعل المثبت أليق بالسياق.

الخلق لا تحتاج إلى آلة، بل يجوز أنْ تقع مبتدأة في مَحَلِّ [قدرتها][1]؛ فبطل ما قالوه، وبالله التوفيق.

## فصل

**قال -رحمه الله-:**

**(والإيمَانُ بحَوْضِ رَسول الله ﷺ، تَرِدُهُ أُمَّتُهُ، لا يَظْمَأُ مَنْ شَرِبَ مِنْهُ، ويُذَادُ عنه مَنْ بَدَّلَ وغَيَّرَ).**

**قال القاضي -رضي الله عنه-:**

الأصل في ذلك وُرُودُ الأخبار المُتواترة.

ذكر الخياط[2] أنَّه رَوَى إثباتَ الحوض خلقٌ كثيرٌ مِنَ الصَّحابة، منهم ابنُ مسعود، وعائشة، وأبو هريرة، وأبو سعيد الخدري، وأبو الدَّرداء، وأبو ذَرٍّ، وأبو أُمامة، وأبو [بَرْزَةَ][3]، وأبو بَكْرَةَ، وابنُ عمر، وجابرُ بن عبد الله، وحذيفةُ ابن اليمان، وزيدُ بن ثابت، وزيدُ بن أَرْقَمَ، وثَوْبَانُ، وسَمُرَةُ بن جُنْدُبٍ، و[4]معاذٌ، وابنُ عباس، وحذيفةُ بن [أُسَيْدٍ][5]، وعبدُ الله بنُ زيد، والبراءُ بن عازب، وسهلُ بن سَعْدٍ، و[عقبةُ][6] بن عامر، وكعبُ بن عجرة، و[حارِثَةُ][7]

(1) في (ع): (قدرها)، ولعل المثبت أليق بالسياق.

(2) لم نهتد إلى تعيينه.

(3) في (ع): (بردة)، والصحيح المثبت، وروى حديثه أبو داود في «سننه» (4749).

(4) في (ع) زيادة: (أبو)، والصحيح المثبت.

(5) في (ع): (أسد)، والتصحيح من مصادر التخريج.

(6) في (ع): (غلبة)، والتصحيح من مصادر التخريج.

(7) في (ع): (خارجة)، والتصحيح من مصادر التخريج.

ابن وَهْبٍ [1]الخُزَاعِيُّ، وجابرُ بن سَمُرَةَ، وسَمُرَةُ العَدَوِيُّ، وأنسُ بنُ مالك، وعبد الله بن عمرو، [وعمرو][2] بن مُرَّةَ، وخَبَّابٌ، والصُّنابِحِيُّ.

ومِنَ النِّساء أسماءُ وأمُّ سَلَمَةَ[3].

ورواه حذيفة عن أبي بكر الصِّديق -رضي الله عنه وعن الصحابة أجمعين- عن النَّبي ﷺ[4].

ورَوَى مالكٌ عن العلاء بن عبد الرَّحمن [عن أبيه][5] عن أبي هريرة، أنَّ رسول الله ﷺ خرج يُريد المقبرة، فقال: «السَّلام عليكم دار قوم مؤمنين، وإنَّا إنْ شاء الله بكم لاحقون، وَدِدْتُ أنِّي رأيتُ إخواننا»، قالوا: يا رسول الله، أَلَسْنَا إخوانَك؟! قال: «بل أنتم أصحابي، وإخواننا الذين يأتوا بعدي، و[أنَا][6] فَرَطُهم على الحوض»، قالوا: يا رسول الله، كيف تعرف مَنْ أتى بعدك مِنْ أُمَّتِك؟ فقال: «أرأيتَ لو كان لك خيلٌ غُرٌّ مُحَجَّلَةٌ في خيلٍ دُهْمٍ بُهْمٌ، أَلَا تعرفُ خيلك؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: «فإنَّهم يأتون يومَ القيامة غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ أثر الوضوء، وأنَا [فَرَطُهم][7] على الحوض،

(1) في (ع) زيادة: (و)، والصحيح المثبت.

(2) زيادة يقتضيها السياق.

(3) وقد ذكرهم الحافظ ابن حجر وزاد عليهم في «فتح الباري» (11/ 468-469)، وقال: «فجميع مَنْ ذكرهم عياض خمسة وعشرون نفسا، وزاد عليه النووي ثلاثة، وزدتُ عليهم أجمعين قدر ما ذكروه سواء، فزادتِ العِدَّة على الخمسين».

(4) «مسند أحمد» (15).

(5) زيادة من مصادر التخريج.

(6) في (ع): (أ)، والمثبت أليق بالسياق.

(7) في (ع): (فرطاو)، والمثبت أليق بالسياق.

فليُذَادَنَّ[1] رجالٌ عن حوضي كما يذادُّ البعيرُ الضَّالُّ، وأُناديهم: ألَا هَلُمَّ، ألَا هَلُمَّ، فيُقال: [إنَّهم][2] قد بَدَّلُوا [بعدك][3]، فأقولُ: سُحْقًا سُحْقًا»[4].

ورَوَى [حفص][5] بن عاصم عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ما بين قبري ومنبري روضة مِنْ رياض الجنة، ومنبري على حوضي»[6].

وروى الربيع بن مسلم وحماد بن سلمة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة عن النَّبي ﷺ قال: «لَأَذُودَنَّ رجالًا عن حوضي كما تُذادُ الغريبة مِنَ الإبل»[7].

ورَوَى داودُ بن عمرو [8]حدثنا نافع [9]بن عمر عن [ابنِ][10] أبي مُلَيْكَةَ عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: «حوضي مسيرة شهر، وزواياه

---

(1) كذا في (ع)، وفي مصادر التخريج: (فلا يذادنَّ).

(2) في (ع): (لهم)، والمثبت من مصادر التخريج.

(3) زيادة من مصادر التخريج.

(4) «الموطأ» (82)، ومن طريقه مسلم (249)، ورواه البخاري (2367) مِن طريق محمد بن زياد عن أبي هريرة مختصرا، وسيأتي.

(5) في (ع): (جعفر)، والتصويب من مصادر التخريج.

(6) رواه مالك في «الموطأ» (671) عن خُبَيْبٍ عن حفص بن عاصم به بلفظه، ومن طريقه البخاري (7335)، ورواه مسلم (1391) من طريق عبيد الله عن خُبَيْبٍ، به بلفظه.

(7) رواه مسلم (2302) مِن طريق عبد الرحمن بن سَلَّامٍ الجُمَحِي عن الربيع بن مسلم به بلفظه، ورواه أحمد في «المسند» (10030) من طريق عبد الرحمن بن مهدي وأبي كامل عن حماد بن سلمة به، بلفظه، ورواه البخاري (2367) ومسلم (2302) من طريق شعبة عن محمد بن زياد، به.

(8) في (ع) زيادة: (و)، والتصويب من مصادر التخريج.

(9) في (ع) زيادة: (عن)، والتصويب من مصادر التخريج.

(10) زيادة من مصادر التخريج.

[سواء][1]، ماؤه أبيض مِن الوَرِقِ، ورِيحُه أطْيَبُ مِنَ المِسْكِ، كِيزَانُه بعدد نجوم السَّماء، مَنْ شَرِبَ منه لَمْ يظمأ بعدَه أبدًا»[2].

وفي حديث أسماءَ بنتِ أبي بكر، قالتْ: قال رسول الله ﷺ:

«أنا على الحوضِ حتى أنظر مَنْ يَرِدُ عَلَيَّ الحوضَ منكم، و[سَيُؤْخَذُ][3] أُنَاسٌ دوني حتى أقول: يا رَبِّ مِنِّي ومِنْ أُمَّتِي، فيُقال: ما شعرتَ ما عملوا بعدك»[4].

ورَوَى هشام عن قتادة عن أنس أنَّ النَّبي ﷺ قال: «ما بَيْنَ ناحِيَتَيْ حوضي مثلُ ما بَيْنَ صنعاء والمدينة -أو: مثلُ ما بَيْنَ المدينة وعُمَانَ-»[5].

وفي حديث ابن عمر أنَّه ﷺ قال: «حوضي كما بَيْنَ عَدَنَ وعُمَانَ، أبْرَدُ مِنَ الثَّلج، وأحْلى مِنَ العسل، وأطْيَبُ رائحة مِنَ المِسْكِ، كيزانُه مثلُ نجوم السَّماء»[6].

ورَوَى [الأوزاعيُّ][7] عن عمرو بن [سعد][8] عن [يزيدَ الرَّقاشيِّ][9] عن

---

(1) في (ع) ما صورته: (تنهمر)، والمثبت من مصادر التخريج.

(2) رواه مسلم (2292) عن داود بن عمرو به بلفظه، ورواه البخاري (6579) من طريق سعيد بن مريم عن نافع بن عمر به بلفظ قريب منه.

(3) في (ع) كلمة غير واضحة، والمثبت من مصادر التخريج.

(4) رواه البخاري (6593) ومسلم (2292).

(5) رواه مسلم (2303).

(6) رواه أحمد في «المسند» (6162).

(7) في (ع): (الأفداعي)، والتصويب من مصادر التخريج.

(8) في (ع): (سعيد)، والتصويب من مصادر التخريج.

(9) في (ع): (زيد الفارسي)، والتصويب من مصادر التخريج.

أنس قال: قلتُ: يا أبا حمزة، إنَّ هاهنا قوم [يشهدون][1] علينا بالكفر والشِّرك، يكذِّبون بالحوض والشَّفاعة، فهل سمعتَ من رسول الله ﷺ [و/229] في ذلك شيئا؟ قال: نعم، سمعتُه يقول: «حوضي ما بَيْنَ إيليا[2] إلى مَكَّةَ، أباريقُه كنجوم السَّماء، له ميزابان مِنَ الجَنَّةِ، [كُلَّمَا نضبَ أَمَدَّاهُ][3]، مَنْ شَرِبَ منه شَرْبَةً لَمْ يظمأ أبدا، وسيأتيه قومٌ ذابلة شفاههم، لا يطعمون منه قطرة واحدة، مَنْ كَذَّبَ به اليوم لَمْ يُصِبْ به الشَّراب يومئذ»[4].

وطُرق هذه الأخبار كثيرة جِدًّا، اختصرتُها.

والمعتزلة يُكَذِّبون بالحوض، ومنهم مَنْ يُكَذِّب جملة.

ومنهم مَنْ يثبتُ حوضا في الجَنَّة -غير [ما في][5] الأخبار-، وخوفا[6] مِن المسلمين.

وهذا رَدٌّ للأخبار؛ لأنَّ الحوض منسوبٌ إليه ﷺ، ليس إلى الجنة[7].

---

(1) في (ع) ما صورته: (مسدون)، والتصويب من مصادر التخريج.

(2) كذا في (ع)؛ وفي مصادر التَّخريج: (أَيْلَة)؛ وهي مدينة على ساحل بحر القُلْزُم مِمَّا يَلِي الشام، وقيل: هي آخر الحجاز وأوَّلُ الشَّام [«معجم البلدان» (1/ 292)].

(3) في (ع) ما صورته: (كما نصبت أمراء)، والمثبت من مصادر التخريج.

(4) رواه أبو العباس الأصمُّ -كما في «مجموع مصنفاته» [58]- من طريق عقبة عن الأوزاعي به بلفظه، وفي سنده يزيد بن أبان الرقاشي، وهو ضعيف.

(5) زيادة يقتضيها السياق.

(6) في «منتخب الإفادة»: (غير هذا، خوفا).

(7) نقله الزناتي في «منتخب الإفادة» [24/ أ].

# فصل

قال -رحمه الله-:

(وأنَّ الإيمانَ قَوْلٌ باللسانِ وإخلاصٌ بالقَلْبِ وعَمَلٌ بالجَوَارِحِ، يزيدُ بزِيادَةِ الأعمالِ ويَنْقُصُ بِنَقْصِ الأعمالِ، فيكون فيها النُّقْصَانُ وبها الزِّيادَةُ، ولا يَكملُ قولُ الإيمان إلّا بالعَمَلِ).

قال القاضي -رحمه الله-:

هذا الذي قاله هو مذهبُ أهلِ السُّنَّة والسَّلَفِ الصَّالِحِ.

**والذي يَدُلُّ على أنَّ اعتقاد القَلْبِ وإخلاصَهُ إيمانٌ:**

أنَّ الإيمانَ في اللغة التَّصديقُ، قال الله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾[يوسف:17]؛ أي: مُصَدِّقٍ لنا، ﴿وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾[النور:47]؛ أي: [صَدَّقنا][1] به.

وقال ...[2] على الأعراب: ﴿قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ﴾ [الحجرات:14]؛ أي: لَمْ تُصَدِّقُوا بقُلُوبِكم.

ثُمَّ القولُ باللسان إيمانٌ إذا قُصِدَ به [التَّعبير][3] عمَّا في القلب، فإنْ لَمْ يُقارِنْه ذلك؛ لَمْ يكنْ إيمانا، لأنَّه [حينئذ][4] يكون حكايةً لكلام الغَيْرِ أو لغوا وعبثا، ولذلك قلنا في اليهوديِّ: إنَّه إذا لَفَظَ بالشهادتين مع [الإكراه][5]

---

(1) في (ع): (صدقت)، والمثبت أليق بالسياق، ونقل الهسكوري في «شرح الرسالة» (ص171) نحوه، وفيه: (فقال: «آمنت بالله»، أي: صدقت).

(2) بياض في (ع) بمقدار كلمة.

(3) في (ع): (البعير)، والمثبت أليق بالسياق.

(4) في (ع): (حـ )، والمثبت أليق بالسياق.

(5) في (ع): (الإكرام)، والمثبت أليق بالسياق.

أو قاصدا به الحكاية عن غيره: إنَّه لا يكون ذلك إيمانا منه لَمَّا لَمْ يُقارِنْه تصديقُ القلب.

وكذلك العملُ بالجوارح الصَّادِرُ عن تصديق القلب على ما رُوِيَ في الحديث، وجاء في الحديث في تفسير قوله: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ﴾ [البقرة:143]؛ أي: «صلاتكم إلى بيت المقدس»[1].

[إلَّا][2] أنَّ زيادتَه بالطَّاعة، ونقصانَه بالمعصية؛ لا يبلغ به نقصانَ ارتفاعٍ بالجملة حتى يَنْتَفِيَ اسمُه وحُكْمُه فيكون مَنْ به التَّصديقُ مُقارنا للمعاصي بالجوارح كافرا، لأنَّه يُسَمَّى إيمانا لِمَا يثبته التَّصديق، فلا يجب أنْ يرتفع [إلَّا][3] بارتفاعه، ونحن نذكر هذا الفصل.

وقد تَوقَّفَ مالكٌ -رضي الله عنه- عن الكلام في [نقصانه][4].

وعلى القول الذي يقول[5]؛ يريدُ به نَقْصَ الكمال دون إحباطِ الأعمال،

---

(1) رواه البخاري (40)، وبوَّب له: «باب الصلاة مِن الإيمان، وقول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ﴾ يعني: صلاتكم عند البيت».

(2) في (ع): (إلى)، والمثبت أليق بالسياق.

(3) زيادة يقتضيها السياق.

(4) في (ع): (انقضائه)، والمثبت أليق بالسياق، قال ابن عبد البر في «التمهيد» (9/ 252): «وقد روى ابنُ القاسم عن مالك أنَّ الإيمان يزيد، ووقف في نقصانه».

(5) في «اختصار المبسوطة» لابن رشد (ص 894): «ذكر عبد الرحمن بن دينار أنَّه سمع عبد الله بن نافع يقول: قلتُ لمالك في مرضه الذي مات فيه: يا أبا عبد الله، قد أقَمْتَ زمانا تقول بأنَّ الإيمان يزيدُ، وتَكُفُّ عن نقصانه، فما الذي تقول به الآن مِنْ ذلك وتقبض عليه؟ فقال لابن نافع: قد أبرمتموني، تَدَبَّرْتُ هذا الأمْرَ، فما مِن شيء له زيادة إلَّا وله نقصان، فأرى أنَّ الإيمان يزيد وينقص»، قال ابن رشد في «المقدمات الممهدات» (1/ 57): «وهو الصحيح».

لأنَّ ذلك لا يكون إلَّا بانتفاء التَّصديق.

## فصل

**قال:**

**(ولا قَوْلٌ ولا عَمَلٌ إلَّا بِنِيَّةٍ).**

**قال القاضي:**

هذا لقوله تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾[البينة:5]؛ فنفى أنْ يكون ما لَمْ يُخلَصْ له عبادةً.

والإخلاص: هو القصد إليه بالفعل.

وقال: ﴿لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَآؤُهَا وَلَٰكِن يَنَالُهُ ٱلتَّقۡوَىٰ مِنكُمۡ﴾[الحج:37]؛ فأخبر أنَّ العملَ موقوفٌ على النِّية، وأنَّه يجازي عليه على حَسَبِ ما يُنْوَى به.

وقال: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُ ٱللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمۡ فَأَعۡرِضۡ عَنۡهُمۡ وَعِظۡهُمۡ﴾[النساء:63]، فأمر أنْ لا يلتفتَ إلى ما يقولونه بألسنتهم إذْ في قلوبهم خلافُه؛ فدَلَّ على أنَّ المُعَوَّلَ على النِّيَّةِ دون اللسان.

وقال النَّبي ﷺ: «إنَّما الأعمال بالنِّيات، وإنَّما لامرِئٍ ما نوى» الحديث[1]؛ فرَبَطَ الأعمال بالنِّيَّاتِ، ومفهوم هذا: أنَّ الانتفاع بالأعمال والاعتِدادَ بها يكون بالنِّيَّة، وأنَّ النِّيَّةَ هي عِمادُ الأعمال [ومُعَوَّلُها][2]؛ كقولهم: «إنَّما الطائر بجناحيه»، و«إنَّما الرَّعية بإمامِها»؛ يريدون: إنَّ ذلك هو عمادُها، وكذلك

---

(1) رواه البخاري (1) ومسلم (1907).

(2) في (ع): (ومعلولها)، ولعل المثبت أليق بالسياق.

قولُهم: «إنَّما الأعمال بخواتيمها».

ويُبَيِّنُ هذا قوله ﷺ في آخر الحديث: «فمَنْ كانت هجرتُه إلى الله ورسوله؛ فهجرتُه إلى الله ورسوله، ومَنْ كانت هجرتُه إلى دُنْيَا يُصِيبُها أو امرأة يَتَزَوَّجُها؛ فهجرتُه إلى ما هاجر إليه»، وهذا خرج على سبب، وهو أنَّ رجلا خَرَجَ إلى المدينة، يُظْهِرُ الهجرةَ وقصده أنْ يتزوَّجَ امرأةً، فأخبر النَّبي ﷺ أنَّ المُجازاةَ على [و/ 230] الأعمال [بما يُنْوَى][1] ويُقْصَدُ له[2].

## فصل

(ولا قَوْلٌ وعَمَلٌ ونِيَّةٌ إلَّا بموافقة السُّنَّة).

**قال القاضي:**

هذا لقوله: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ﴾[النور:63] الآية؛ فتَوَعَّدَ على مخالفة أوامره.

وقال: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ﴾[الأعراف:157].

وقال: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾[الحشر:7] الآية.

وقال ﷺ: «عليكم بسُنَّتي وسُنَّة الخلفاء الراشدين مِنْ بعدي، عَضُّوا عليها بالنَّواجذ»[3].

---

(1) بياض في (ع)، ولعل المثبت أليق بالسياق.

(2) ينظر «فتح الباري» لابن حجر (1/ 10).

(3) رواه أبو داود (4607) والترمذي (2676) وابن ماجه (42) مِنْ حديث العرباض بن سارية، وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح»، ونقل ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (2/ 1164 - =

وقال: «إنْ أمرتُكم بأمر؛ فأْتُوا منه ما استطعتم»[1].

فثبت بذلك أنَّ القولَ والعملَ يجبُ أنْ يكون [معروضًا][2] على السُّنَّة:

فما وافقها منه؛ فهو المطلوب.

وما خالفها منه؛ لَمْ يُلْتَفَتْ إليه، [و][3]كان معصية[4].

## فصل

**قال: (و[أَنَّه][5] لا يُكَفَّرُ أحدٌ بذَنْبٍ مِنْ أَهْلِ القِبْلَةِ).**

**قال القاضي:**

وهذا كما قال؛ المُذْنِبون مِنْ أهل المِلَّةِ مؤمنون مُذْنِبون، ولا يَخرجون بذنوبهم عن الإسلام ولا عن الإيمان، ولا يُحْبِطُ ذنوبُهم إيمانَهم[6].

**هذا قولُ أئمَّة السُّنَّة وسَلَفِ الأُمَّةِ.**

وقالتِ الخوارج: إنَّ كُلَّ ذَنْبٍ كُفْرٌ يَخْرُجُ به صاحبُه مِنَ الإسلام.

وقالتِ المعتزلة: إنَّ الكبائر يخرج بها صاحبُها مِنَ الإيمان، [وله][7] منزلة

---

1165) عن البزار قوله: «حديث عرباض بن سارية في الخلفاء الراشدين، هذا حديث ثابت صحيح»، ثُمَّ عقبه بقوله: «هو كما قاله البزار -رحمه الله-، حديث عرباض حديثٌ ثابت».

(1) رواه البخاري (7288) ومسلم (1337).

(2) في (ع): (مفروضا)، والمثبت من «التحرير والتحبير».

(3) في (ع): (لو)، والمثبت من «التحرير والتحبير».

(4) نقله عن المصنف الفاكهاني في «التحرير والتحبير» (1/ 356).

(5) زيادة من متن «الرسالة».

(6) في «منتخب الإفادة»: (أعمالهم).

(7) في (ع): (قوله)، والمثبت من «منتخب الإفادة».

[بين][1] المنزلتين، لا يُسَمَّى مؤمنا ولا كافرا.

وقال بعضهم: يُسَمَّى منافقا.

**والذي يَدُلُّ [على][2] أنَّ اسمَ «الإيمان» لا يزول عنه بتفسيقه:**

أنَّ فسقَه لا يخرجه عن كونه مُصَدِّقا بالله وبرسوله وكتبه وشرائعه، وعن اعتقاده لكون ما رَكِبَه إثْمًا ومعصيةً[3].

فإذا كان حقيقةُ الإيمان ما وصفناه، وكان هذا موجودا مع فِعْلِ [الفِسْق][4]؛ وجب أنْ لا يَنْفِيَه[5].

**فإنْ قيل:** ولِمَ زعمتُم أنَّ الفِسْقَ الذي ليس بكُفْرٍ لا يُضَادُّ الإيمانَ؟

**قيل: لأمرين:**

**أحدهما:** أنَّ الشَّيئين إنَّما يتضادان [في المَحَلِّ][6] الواحِدِ، والحركاتُ الموجودة في الخارج لا تَنْفِي التَّصديق الموجود بالقلب؛ فلَمْ يَصِحَّ أن يكون مُضادًا له.

**والأ[مر الآخر:** أنَّ الشيئين إذا تضادًّا][7] لَمْ يَصِحَّ اجتماعهما، ونحن نَعْلَمُ

---

(1) في (ع): (من)، والمثبت من «منتخب الإفادة».

(2) في (ع): (عليه)، والمثبت أليق بالسياق.

(3) في «منتخب الإفادة»: (وعن اعتقاد كون ما فعله إثما ومعصية).

(4) في (ع): (الفاسق)، والمثبت من «منتخب الإفادة».

(5) نقله بمعنى مقارب الزناتي في «منتخب الإفادة» [27/ ب-28/ أ].

(6) في (ع) ما صورته: (على ا      )، والمثبت مِن «التمهيد» للباقلاني (ص 397).

(7) بياض في (ع)، والمثبت يستقيم به المعنى.

ضرورةً أنَّ [المَرْءَ قد يعزم على معصية النَّبي بقَلْبه][1]، وهو في تلك الحال معتقدٌ لنُبوته ووُجُو[بِ اتِّباعه، فإذا][2] كان يعتقد ذلك مَنْ يقدم على الفِسْقِ، فهو [مؤمن بتصديقه، فاسق بإقدامه على عمل الفسق.

**فإنْ قالوا**][3]: فلِمَ [أجزتُم][4] تسميته بذلك؟

**قلنا**: لأنَّ اللغة إذا أوْجَبَتْ [اشتقاقَ اسْمٍ لـ] ـمَعنًى؛ أوْجَبَتْهُ على الآخر حيث وُجِدَ، واسمُ «المؤمن» [مشتق][5] فيما سبق له مِنَ الإيمان، فإذا كان الوصف الموجب للاشتقاق موجودا مع هذا الفعل؛ [جاز اشتقاق الاسم منه][6]، ولا يبطل أحدُ الاسمين بالآخر [7]مِنْ حيث لَمْ يجب أنْ يُنفى عنه [الإيمانُ لأجْلِ][8] وجود الفِسْقِ.

**فإنْ قالوا**: اسمُ «مؤمِنٍ» اسمُ مَدْحٍ، واسمُ «فاسق» اسمُ ذَمٍّ، و[اجتماعُهما أمرٌ][9] متناقضٌ.

**قلنا**: هذا لا يُسَمَّى [تناقضا][10] لوجود المعنيين فيه، ألَا ترى أنَّه لا يمنع

---

(1) بياض في (ع)، والمثبت بمعنى ما في «التمهيد» للباقلاني (ص 397).

(2) بياض في (ع)، والمثبت يستقيم به المعنى.

(3) بياض في (ع)، والمثبت بمعنى ما في «التمهيد» للباقلاني (ص 397).

(4) في (ع) ما صورته: (أجزحهم)، والمثبت أليق بالسياق.

(5) زيادة يستقيم به المعنى.

(6) بياض في (ع)، والمثبت يستقيم به المعنى.

(7) في (ع) زيادة: (و)، وحذفها أليق بالسياق.

(8) في (ع) ما صورته: (الافان الاجل)، والمثبت أليق بالسياق.

(9) في (ع) ما صورته: (اجتراعهما من)، والمثبت أليق بالسياق.

(10) زيادة يستقيم بها السياق.

أنْ يُقال بأنَّه عارف بالله، مُوَحِّدٌ له، مُقِرٌّ بالرسول مِنْ حيث كان ذلك اسمَ مَدْحٍ، وقد تَكَلَّمْنا على هذا فيما تَقَدَّمَ[1].

## فصل

**قال -رحمه الله-:**

**(وأنَّ الشُّهداء أحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ، وأرْوَاحُ أهْلِ السَّعَادَةِ بَاقِيَةٌ نَاعِمَةٌ إلى يَوْمِ يُبْعَثُونَ، وأرْوَاحُ أهْلِ الشَّقَاءِ مُعَذَّبَةٌ إلى يَوْمِ الدِّينِ).**

**قال القاضي -رحمه الله-:**

هذا لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًا﴾ [آل عمران: 169] الآيات، وهذا نَصٌّ يقطع عُذْرَ كُلِّ تأويلٍ.

وقد تواترَ الخبرُ عن النبي ﷺ بأنَّ أرواح أهل [الشَّهادة][2] في حواصل طير خضر[3].

وفي الحديثِ أنَّ ابنَ عباس -رضي الله عنه- لَمَّا [أدْرِجَ][4] في أكفانِه طار طائرٌ أخْضَرُ، فسَمِعُوا: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ ۝٢٧ ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ۝٢٨ فَٱدْخُلِى فِى عِبَٰدِى ۝٢٩ وَٱدْخُلِى جَنَّتِى﴾ [الفجر: 30][5].

---

(1) ينظر ما تقدم (ص: 124).

(2) في (ع): (السعادة)، والتصحيح من مصادر التخريج.

(3) رواه مسلم (1887) وغيره عن عدد من الصحابة.

(4) في (ع): (درج)، والمثبت أليق بالسياق.

(5) روي من طرق كما في «الإصابة» لابن حجر (4/ 130)، وفيه: «طائر أبيض» بدل «أخضر».

ورَوَى مالكٌ عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك الأنصاري، أنَّه أخبره أنَّ كعب [و/ 231] بن مالك كان يحدث أنَّ رسول الله ﷺ قال: «إنَّما نَسَمَةُ المؤمن طائر يرعى[1] في شجر الجَنَّة حتى يرجعه الله إلى [جسده][2] يوم يَبْعَثُه»[3].

وروى مالك وموسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «إنَّ أحدكم إذا مات عُرِضَ عليه مقعده بالغداة والعشي، فإنْ كان مِنْ أهل الجَنَّة فمن أهل الجَنَّة، وإنْ كان مِنْ أهل النَّار فمِنْ أهل النَّار حتى يبعثه الله، [فيقال][4]: هذا مقعدُك »[5].

وفي الحديث أنَّه ﷺ قال في قتلى بدر: «يا عُتْبَةَ بن ربيعة، [يا شَيْبَةَ بنَ ربيعةَ، يا أُمَيَّةَ بنَ خَلَفٍ][6]، يا أبا جهل بنَ هشام، هل وَجَدْتُم ما وَعَدَ ربُّكم حَقًّا؟ فإنِّي وجدتُ ما وعدني ربِّي حَقًّا»، فقالوا: يا رسول الله، أتُكَلِّمُ أقواما [جَيَّفُوا؟! فقال][7]: «والذي نفسي بيده، إنَّهم لَيَسْمَعُون الكلامَ، ولكنْ لا يردون الجواب»[8].

---

(1) في «الموطأ»: (يعلق).

(2) في (ع): (جنته)، والتصويب من مصادر التخريج.

(3) «الموطأ» (820)، ورواه الترمذي (1641) بلفظ قريب، وقال: «حسن صحيح».

(4) في (ع): (فيقول)، والمثبت من مصادر التخريج.

(5) «الموطأ» (818)، ومن طريقه البخاري (1379) ومسلم (2866).

(6) بياض في (ع)، والاستدراك من مصادر التخريج.

(7) بياض في (ع)، والاستدراك من مصادر التخريج.

(8) رواه البخاري (3976) ومسلم (2874).

وروى [عن](1) عبد الله بن أبي بكر عن [أبيه](2) عن عَمْرَةَ بنتِ عبد الرَّحمن أنَّها سمعتْ عائشة -رضي الله عنها- وذُكر لها أنَّ عبدَ الله ابنَ عمر يقول: «إنَّ المَيِّتَ يُعذب ببكاء الحيِّ»، فقالتْ عائشة: يغفر الله لأبي عبد الرَّحمن، أمَا إنَّه لَمْ يَكْذِبْ، ولكنَّه نسي أو أخطأ، إنَّما مَرَّ رسول الله ﷺ على يهوديَّة يبكي عليها أهلُها، فقال: «إنَّهم ليبكون عليها، وإنَّها لَتُعَذَّبُ في قَبْرِها»(3).

**وليس لِمَنْ أنكر هذا القولَ تَعَلُّقٌ**(4) إلَّا بأنَّ المشاهدَةَ في كونهم [لا حياة فيهم](5)؛ لأنَّ صورتَهم كصورة الأموات مِنْ بني آدم ومِن البهائم، والحياةُ تَمْنَعُ البِلَى و[النَّتَنَ](6) والفساد، فلو جاز أنْ يُقال: «إنَّهم أحياء» مع هذه الحال لشَكَكْنا في الضَّرورات.

**وهذا إذا رددناهم عنها بالأخبار قالوا عنه**: «هذه أخبارُ آحاد، ولا نقول بها»، وإذا أريناهم [أسانيدها](7) بالطُّرق الصِّحاح قالوا: «العقل يحيلها».

**والأمرُ بخلاف ما ادَّعوه**؛ لأنَّ العقل لا يمنع شيئا مِنْ ذلك، ولا ضرورة تمنع منه، فليس فيه حُجَّةُ ضرورةٍ، وليس ذلك بأكثر مِنْ ضرورة العادة التي

---

(1) في (ع): (ان)، والمثبت من مصادر التخريج.

(2) بياض في (ع)، والاستدراك من مصادر التخريج.

(3) رواه مالك في «الموطأ» (803)، ومن طريقه البخاري (1289) ومسلم (932).

(4) في (ع): (وتعلق)، والمثبت أليق بالسياق.

(5) بياض في (ع)، والمثبت يستقيم به السياق.

(6) في (ع): (الفتن)، والمثبت أليق بالسياق.

(7) في (ع): (أسندها)، والمثبت أليق بالسياق.

يجوز أنْ يخرجها الله تعالى إذا أراد خرق العوائد، والوجه أنْ يتكلموا في أصل هذا الباب دون أعيان مسائله.

## فصل

**قال -رحمه الله-:**

**(وأنَّ المؤمنين يُفْتَنُونَ في قُبُورِهم ويُسْأَلُون، ويُثَبِّتُ الله الذين آمَنُوا بالقَوْلِ الثَّابِتِ في الحَيَاةِ الدُّنْيَا وفي الآخِرَةِ عِنْدَ المَسْأَلَةِ[1]).**

**قال القاضي -رحمه الله-:**

هذا الذي قاله هو قولُ أئِمَّة الحديث والسُّنَّةِ والسَّلَفِ الصالح مِنَ [الأُمَّةِ][2]، مِنْ إثبات عذاب القبر، ومُسَاءَلَةِ مُنْكَرٍ ونكِيرٍ، [وإحياءِ][3] الموتى في قبورهم، ورَدِّ أرواحهم إلى أجسادهم.

وقد دَلَّ على ذلك القرآنُ، وتَوَاتَرَتْ به الأخبارُ، وكثرتْ فيه الرِّوايَةُ من السَّلَفِ.

وأنكرتِ المعتزلةُ وغيرُهم مِنَ المُبتدعة جميعَ ذلك.

ومنهم مَنْ أجازه ولَمْ يقطع.

وكان أبو الهذيل وبِشْر بن [المُعْتَمِرِ][4] يُجيزان تعذيبَ الكفَّار في قبورهم بعد أنْ يُنْفَخَ في الصُّورِ النَّفخةُ الأولى، ثُمَّ يُنْفَخُ فيه الأُخْرَى؛ فيكون عذابُهم

---

(1) كذا في (ع)، وقوله (عند المسألة)، لم نجده في النسخ الخطية المعتمدة من متن «الرسالة».

(2) في (ع): (الأئمة)، والمثبت أليق بالسياق.

(3) في (ع): (واجب)، والمثبت من «منتخب الإفادة».

(4) في (ع): (النعمان)، والصحيح المثبت، وقد سبق ذكره في غير ما موضع.

[بَيْنَ][1] النَّفْخَتَين، وأنَّه يجوز أنْ ينزل مُنْكَرٌ ونكِيرٌ عليهم فيسألانِهم في تلك الحال.

ومنهم مَنْ أثبَتَ عذاب القَبْرِ للكُفَّارِ دون المؤمنين والفُسَّاقِ[2] مِنْ أهل [المِلَّةِ][3]، واعْتَلَّ [بأنَّه يجوز أنْ][4] يُفْعَل بهم في قبورهم بعضُ ما يَسْتَحِقُّونَه.

[ومنهم مَنْ نفى أنْ][5] يُسألوا عن دينهم، وقالوا: هذا مِنْ [قبيل الإمتحان بعد الموت، واعترض على][6] ذلك بأنْ قال: هذا محال ولا يَصِحُّ بعد الموت لأنَّه لو جاز لَمْ [يمتنعْ أنْ يُجيب المؤمن بالكُفر][7] والكافر بالإيمان[8].

---

(1) في (ع): (من)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) كذا ورد في هذا الموضع، وقال الرجراجي في «المفيد على الرسالة» (1/ 625): «وأثبته البلخي والجبائي للكفار والفساق، دون المؤمنين»، وهذه العبارة أوفق لِمَا تقرَّرَ مِن مذهبهم في الفاسق، وسيأتي كلام القاضي في معرض الرد على هذا القول، وفيه: «وأمَّا إنْكارُ مَنْ أنْكَرَ ذلك للمؤمن، وإجازَتُه إيَّاه للكافر، واعتلالُه للفَرْقِ بأن الكُفَّارَ يستحِقُّون العقاب، وكذلك فُسَّاقُ أهلِ المِلَّةِ، وأنَّ المؤمنين بخلافهم؛ لا يجوز أنْ يُفْتَنُوا، ولا يُسْألوا عن دِينِهم، لأنَّ ذلك امتحانٌ؛ فلا يَصِحُّ بعد الموت».

(3) في (ع): (الماء)، والمثبت أليق بالسياق.

(4) بياض في (ع)، والمثبت يستقيم به السياق.

(5) بياض في (ع)، والمثبت يستقيم به السياق.

(6) في (ع): (قول )، والمثبت يستقيم به السياق.

(7) بياض في (ع)، والمثبت كما هي عبارة القاضي في معرض رَدِّ هذا القول، وينظر معنى هذا الكلام ملخصا في «منتخب الإفادة» للزناتي [28/ ب].

(8) نقل الزناتي في «منتخب الإفادة» [28/ ب] في معرض ذكر حُجَجِ المنكرين لفتنة القبر وعذابه قولهم: «وأنَّه امتحان بعد الموت، وذلك بعيدٌ، لأنَّه لو جاز ذلك؛ لجاز أنْ يرتدَّ المؤمن ويؤمن الكافر»، وهي بمعنى ما أثبت لإصلاح النص، والله أعلم.

قال: ولأنَّ ما تَدَّعونه مِنْ إثبات [مُنْكَرٍ ونكِيرٍ][1] مِمَّا لا يجوز على الله تعالى، لأنَّها تَسْمِيَةٌ قبيحةٌ، [ولا يجوز أنْ][2] يُسَمِّيَ الله تعالى بذلك ملائكَته الذين أخبر عنهم بحسن صلاتهم، [وبأنَّهم][3] ﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾[التحريم:6]، وهذه الجملة محكية عن البلخي منهم.

وعن بعضهم [ذهابهم][4] إلى تجويز عذاب القبر مِنْ غير قطع [و/232] عليه، وقالوا: إنَّ المَيِّتَ [يجوز][5] أنْ يألَمَ ويَعْلَمَ دون [آخر، و][6]يجوز أنْ يُعَذِّبَ الله الموتى في قبورهم، ويُحْدِثَ فيهم الألم، و[هم][7] لا [يُحِسُّون][8] ذلك ولا يشعرون به، فإذا وَجَدُوا تلك الآلامَ؛ [كانوا][9] وحالُهم في ذلك في نزول الألَمِ بهم في قبورهم كالسَّكران الذي يُضرب ويقام [في][10] الشَّمس [حتى تُحرقه][11]، ويمنعُه السُّكر مِنَ العِلْمِ به، حتى إذا أفاق وَجَدَ الألَمَ وأَحَسَّ به، وكذلك [حال][12] المغلوبِ بالإغْماءِ والغَشْيِ، أنَّهما في تلك

(1) بياض في (ع)، والمثبت يستقيم به السياق.
(2) بياض في (ع)، والمثبت يستقيم به السياق، وينظر «الروح» لابن القيم (ص81).
(3) بياض في (ع)، والمثبت يستقيم به السياق.
(4) زيادة يقتضيها السياق.
(5) زيادة يقتضيها السياق.
(6) في (ع): (آخرون)، والمثبت يستقيم به السياق.
(7) في (ع): (هو)، والمثبت يستقيم به السياق.
(8) في (ع): (يحتسبون)، والمثبت يستقيم به السياق.
(9) في (ع): (قالوا)، والمثبت أليق بالسياق.
(10) في (ع): (من)، والمثبت أليق بالسياق.
(11) بياض في (ع)، والمثبت أو ما في معناه مما يستقيم به السياق.
(12) في (ع): (قال)، والمثبت أليق بالسياق.

الحال غيرُ عالمين بما يلحقهما مِنْ أَلَمِ الضَّرب والجِراحِ، حتى إذا [ثابتْ][1] إليهما عقولُهما وجداه وعرفاه.

وزعم أبو الهذيل العَلَّاف وبشرُ بن [المُعْتَمِر][2] أنَّه يجوز أنْ يأتِيَ العَبْدَ في قبره [ملكان][3] يبشران مَنْ هو مِنْ أهل الجَنَّةِ [بالجَنَّةِ][4]، ومَنْ هو مِنْ أهل النَّار بالنَّار، ولا بُدَّ أنْ يحيا ثُمَّ [يعود][5] ميتا.

وقال الجُبَّائِي: إنَّه يأتي العبدَ مَلَكان يسألانه في قبره عن دينه، على ما وَرَدَتْ به الأخبار، وأنكر امتناعَ مَنْ امْتَنَعَ مِنَ المعتزلة مِنْ إثبات «مُنْكَرٍ ونكِيرٍ» والتَّسميةِ للملائكة بذلك.

وليس في تسميتها به ما يمتنع منه، لأنَّ ذلك ليس بصفة لهما فيكون [ذَمًّا][6] لمَنْ سُمِّيا به، ولكنَّه اسمُ لَقَبٍ فقط.

وحُكي عن ضرار بن عمرو الكوفي أنَّه تأوَّل اسمَ «مُنْكَرٍ ونكِيرٍ» على أنَّ المراد بمُنْكَرٍ: العملُ السَّيِّءُ القبيح، ونكِيرٌ: أنَّه النَّكير مِنَ الله تعالى للعمل المُنْكَرِ، ومنع أنْ يكونا ملكين على الحقيقة.

---

(1) في (ع): (باتت)، وثاب عقله: رجع بعد ذهابه.

(2) بياض في (ع)، والمثبت يقتضيه السياق.

(3) زيادة يقتضيها السياق.

(4) زيادة يدل عليها السياق.

(5) في (ع): (يكون)، والمثبت أليق بالسياق.

(6) في (ع): (ردا)، والمثبت أليق بالسياق، قال في «المفيد على الرسالة» (1/ 628): «إنَّما هو لَقَبٌ، لا على جهة الذَّم، فليس في الأسماء ولا الذَّوات قبيحٌ ولا حَسنٌ لعينه».

**هذا قول مَنْ أثبت ذلك منهم، والباقون على [نفيه][1] وجَحْدِه جملةً وتفصيلا.**

وحكى ابنُ جرير الطبري -منْ أصحاب الحديث-: أنَّ المَيِّتَ [يُعَذَّبُ][2] في قبره مِنْ غير أنْ تُرَدَّ الرُّوح إليه[3].

**هذا جملة ما نعرف مِنَ الخلاف في هذا الباب، وما ذكره شيخنا[4] -رحمه الله- فيه.**

**ونحن نَدُلُّ على كُلِّ فصل منه، وكُلِّ شيء أُلْحِقَ فيه إنْ شاء الله.**

**فصل:**

فإنَّما يَدُلُّ على جواز [عذاب][5] القبر في الجملة -خلافا لقول ... ... ...[6] يَدَّعِي استحالته وامْتِنَاع وقوعه ...[7] مِنْ وَجْهٍ يقتضي ذلك فيه، ووجوه الإحالة ...[8] معقولةٌ؛ مثل: نقضِ [العادة][9]، وقَلْبِ الحقائق، وخُرُوجِ الأمور عَمَّا هي به، وتجويز عذاب القبر لا يقتضي شيئا مِنْ ذلك.

---

(1) في (ع): (نفسه)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) في (ع): (نعرف)، والمثبت أليق بالسياق.

(3) «التبصير في معالم الدين» (ص 208-209)، نسب ابن القيم هذا القول في كتابه «الروح» (ص 81) لجماعة من الكرَّامية، وعدَّه في الأقوال المخالفة لِمَذهب أهل الحَقِّ في هذه المسألة.

(4) يعني: القاضي أبا بكر محمد بن الطيب الباقلاني.

(5) في (ع): (قال)، والمثبت أليق بالسياق.

(6) بياض في (ع).

(7) في (ع) ما صورته: (فلام له).

(8) في (ع) ما صورته: (سبا).

(9) في (ع): (الأدلة)، والمثبت أليق بالسياق كما سيذكره المصنف.

ولا يمتنع بالسَّمع، لأنَّ السَّمع وَارِدٌ على ما سَنُبَيِّنُه.

ولا فيه نقضُ عادَةٍ وخروجِ الصَّانع -جَلَّ ثناؤُه- عن الحكمة.

ولا [يقضي بعبث][1] الرَّسول ولا فساد في التَّكليف.

فلَمْ يَبْقَ وجهٌ لأجله يُقْطَعُ على انتفائه.

وإذا كان كذلك؛ وَجَبَ جوازُه.

**فإنْ قيل**: ما أنكرتم مِنْ أنَّه يوجب ... ... ...[2] له والأجساد منها إبطال المُحسوسات، وذلك أنَّا نشاهد المَيِّتَ مصلوبا [مُتَمَزِّقَ][3] الأجزاء، مُتَفَرِّقَ الأعضاء والمفاصل، مُتْلَفًا [بإحراق][4] النَّار وإذهاب [رمادِه][5] في الرِّياح، أو أكْلِ الوحوش له، أو انحلال أجزائه في القبر [بالتَّلف][6]، هذه الأحوال تُحيل حصولَ العذاب لمَنْ وُجِدَتْ به كما تُحيل حياتَه وتَنَعُّمَه، فمُدَّعِي تجويز ذلك مع وجودها كمُدَّعِي استحالته مع وجود الحياة.

**والجواب**: أنَّ ما ذكروه غيرُ مُحيلٍ العذابَ، ولا مانِعٍ مِنَ الحياة، لأنَّ المَيِّتَ المشاهدَ -على جُملته في قبر أو على ظهر الأرض إذا أتْلَفَه بعضُ الحيوان- صحيحَ البِنْيَة، لا يُخْتَلَفُ في احتمال الحياة فيه بعد الموت.

---

(1) في (ع): (يقع ببعث)، ولعل المثبت أليق بالسياق.

(2) بياض في (ع).

(3) بياض في (ع) بمقدار كلمة، والمثبت أو ما في معناه مما يستقيم به السياق.

(4) في (ع): (إحراق)، والمثبت أليق بالسياق.

(5) بياض في (ع) بمقدار كلمة، والمثبت أو ما في معناه مما يستقيم به السياق.

(6) في (ع): (بالتلاف)، والمثبت أليق بالسياق.

وأشَدُّ ما في الباب أنْ [يلتبسَ][1] أمرُه [فيُشَكَّ][2] فيه، فلا يُعْلَمُ أنَّه حَيٌّ إلَّا بَضَرْبٍ مِنَ الاستدلال، وذلك غيرُ مُمْتَنِعٍ.

ألَا ترى أنَّه قد [يلتبسُ][3] في أمورهم، ولذلك ما وضع الأطباء كتابا في معرفة الحيِّ والأدلة على بقاء الحياة أو زوالها عند الالتباس [إلَّا][4] لعلمهم بأنَّ ذلك [مما][5] يَلْتَبِسُ ويُشْكِلُ.

فإذا كان الأمرُ على ما وصفنا؛ لَمْ ينكر أنْ تُعاد الحياة فيمَنْ مات على [هيأته][6]، ولا يَتَبَيَّنُ لنا ذلك مِنْ حاله.

فأمَّا [مَنْ][7] تَفَرَّقَتْ أجزاؤه وتغيرتْ بنْيَتُه، لا يمتنع أيضا عنه خلق الحياة فيه، لأنَّ الحياة لا تحتاج إلى أكثر مِنْ المَحَلِّ فقط، [ولا][8] تحتاج إلى [بنية][9] ورُطوبة [و/233] وبلَّة، وأكثر ما يمكن أنْ يُسأل على هذا أنْ تُخْلَقَ الحياةُ مِنْ بعض أعضائه، وذلك غيرُ مُمْتَنِعٍ.

وإذا صَحَّ هذا؛ لَمْ يَمْتَنِعْ أيضا خَلْقُ الحياة مِنْ كُلِّ جزء مِنْ أجزائه [على][10]

---

(1) في (ع): (يلتمس)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) في (ع): (فليشك)، والمثبت أليق بالسياق.

(3) في (ع): (تلبس)، والمثبت أليق بالسياق.

(4) زيادة يقتضيها السياق.

(5) في (ع): (فيما)، والمثبت أليق بالسياق.

(6) في (ع): (سيأته)، والمثبت أليق بالسياق.

(7) زيادة يقتضيها السياق.

(8) بياض في (ع)، والمثبت يقتضيه السياق، وينظر «الانتصار للقرآن» للباقلاني (2/ 624).

(9) في (ع): (لينة)، والمثبت أليق بالسياق.

(10) في (ع): (علم)، والمثبت أليق بالسياق.

ما هي عليه مِنْ التَّمَزُّقِ والتَّفرُّقِ.

فإنْ قيل: فما مرادكم [بقولكم][1]: «إنَّه يجوز أنْ يصير فيها»، أتريدون الحياة التي كانت فيه [2] أوَّلًا تُعاد فيه، أو تريدون أنَّه [تُخْلَقُ][3] فيه [حياةٌ متجدِّدة؟

فالجواب][4]: ... ويحتاج إلى ذكره في هذا الموضع، وهو ... ... ... التي كان عليها قبل الموت مِنْ كونه دَرَّاكًا ... ... ... التي تُخلق فيه هي التي كانت موجودة أوَّلا أو متجدِّدة ... ... ... لا يحتاج إليه في هذا الموضع، لأنَّ المُخالِفَ لا يُجَوِّزُ ... ... ... في سؤال يتفرَّعُ على أصل لا يُثبتُه، ولو ثبت لَمْ ينفعه[5].

فإنْ قيل: ... ... يُسَلَّمْ لكم جواز إعادة الحياة فيه بعد الموت، كيف يَصِحُّ منه [تعذيبُه][6] ... والحال ما وصفناه؟

قيل: مِنْ قِبَلِ أنَّه إذا صَحَّ أنْ يكون حَيًّا؛ صَحَّ أنْ [يُعَذَّبَ][7]، لأنَّ ذلك جائز

---

(1) في (ع): (بقوله)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) في (ع) زيادة كلمة: (تعاد)، وحذفها أليق بالسياق.

(3) في (ع): (مخلق)، والمثبت أليق بالسياق.

(4) بياض في (ع)، والمثبت مما سيأتي.

(5) والذي يظهر أنَّ مراد القاضي -رحمه الله- أنَّه لا فائدة مِنْ سؤال المخالف عن هذه الحياة التي تعود للميت كونها الحياة التي كانت فيه أوَّلا أو هي حياة جديدة، لأنَّه يتفرع على أصل لا يثبته؛ وهو عود الحياة بعد الموت، والذي يجدر ذكره في هذا الموضع هو لوازم هذه الحياة مِن الإدراك والإحساس وغيره، وهو موجود في الحياة عموما، سواء التي كانت أوَّلا أو أخرى مُسْتَجَدَّة.

(6) في (ع): (تعذبه)، والمثبت أليق بالسياق.

(7) في (ع): (يعذ )، والمثبت يستقيم به السياق.

على الحَيِّ، ولا ينفي هذا [بتفرق][1] أجزائه وأبعاضه، لأنَّه لا يمتنع أنْ يكون ذلك موجودا ببعضها؛ فيصار إلى جملة «ما يوجد بعضُه».

**فأمَّا الكلام على مَنْ أجاز عذاب القبر ولَمْ يَقْطَعْ به:**

فهو أنْ يُورَدَ التَّوقيفَ على ذلك ليسقُطَ فيه التَّحديدُ.

**والذي يَدُلُّ عليه مِن الكتاب:**

قوله تعالى: ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ۖ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾[غافر:46]؛ فأخبر أنَّهم يعرضون على النَّار غُدْوَةً وعَشِيَّةً، وأنَّ هذا أدْوَنُ مِن العذاب الذي يصيرون إليه يوم القيامة، فلا يخلو أنْ يكون [هذا][2] العرضُ حالُهم في الدُّنيا أو في القبور أو في القيامة، ولا يجوز أنْ يكون في الدُّنيا، لأنَّهم لا يعرضون على النَّار وهم [أحياء][3]، ولا يجوز أنْ يكون أراد يومَ القيامة لأمرين:

أحدهما: أنَّه ليس في القيامة [غدو][4] وعشي.

والآخر: أنَّه فصل بين حالتي العذاب، وأخبر أنَّها في القيامة أشدُّ مِن هذه الحال التي تكون بها غدو وعشي، فدَلَّ على أنَّ أحد الحالين غير الأخرى.

وإذا بطل أنْ يكون المرادُ حالَ الحياة في الدنيا أو يوم القيامة؛ لَمْ يَبْقَ إلَّا أنْ يكون المرادُ حينَ كونِهم في القبور.

---

(1) في (ع): (بفرق)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) في (ع): (بهذا)، والمثبت أليق بالسياق.

(3) بياض في (ع)، والمثبت يستقيم به بالسياق.

(4) في (ع): (غيره)، والمثبت أليق بالسياق.

وإذا ثبت بذلك عذابُ الكفار في قبورهم؛ ثبت تنعيم المؤمنين فيها، لأنَّ أحدًا لَمْ يُفَرِّقْ بين الأمرين.

ومِنَ الدليل [عليه][1]: قوله تعالى مُخْبِرًا عنهم: ﴿رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾[غافر:11]؛ ولا شيء [يُمْكِنُ][2] حَمْلُ ذلك عليه إلَّا إحياؤهم في القبور وإماتَتُهم فيها؛ ليكون في الدُّنيا [قد أماتهم][3]، وفي القبور قد أحياهم مَرَّةً، ثُمَّ أعاد إماتتهم، ثُمَّ أعاد إحيائهم الحياة [الثانية][4]، ويَصِحُّ بذلك [أنَّه أماتهم مَرَّتين وأحياهم مَرَّتين][5].

**فإنْ قيل**: فإنَّ الظَّاهر على هذا التَّأويل يوجب أنْ يكون الإحياء ثلاثَ مَرَّاتٍ، لأنَّهم قد كانوا أحياء في الدنيا، ثُمَّ أُمِيتُوا، ثُمَّ أُحْيُوا في قبورهم، ثُمَّ أُمِيتُوا، ثُمَّ أُحْيُوا الحياة [الدائمة][6]، حصل مِنْ ذلك الإحياءُ [ثلاثَ مَرَّاتٍ][7].

**فالجواب**: أنَّ هذا غيرُ مُعْتَرَضٍ، لأنَّ مَنْ أُحْيي ثلاثَ مَرَّاتٍ فقد أُحْيي مَرَّتَين، وفَهْمُ الإحياء [مرتين][8] بحصول الإحياء مرتين فأكثر زيادة ... ...

---

(1) في (ع): (على)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) بياض في (ع)، والمثبت يستقيم به السياق.

(3) في (ع): ( تفاتهم)، والمثبت يستقيم به السياق.

(4) بياض في (ع)، والمثبت يستقيم به بالسياق.

(5) بياض في (ع)، والمثبت يستقيم به بالسياق.

(6) في (ع): (الدينية)، والمثبت أليق بالسياق.

(7) بياض في (ع)، والمثبت يستقيم به بالسياق.

(8) زيادة يقتضيها السياق.

...[1] دراهمَ؛ أنْ يخبر أنَّه أعطاه درهمين، لأنَّهما داخلان في [الثَّلاثة، إذ أنَّ][2] مَنْ فَعَلَ الكُلَّ فقد فَعَلَ البعض.

ويُبيِّنُ ذلك: إخبارُه تعالى أنَّه [أمات][3] العُزَيْرَ ثُمَّ أحياه، ثُمَّ أماته بعد الإحياء، ونحن نعلم أنْ [سيُحْيِيه][4] مِنْ بعدُ، وكذلك إحياء مَنْ أحياه مِنَ الموتى على عهد المسيح -عليه السلام-، فهذا مقطوع ... ... ...[5] على قولنا أربعا، ولَمْ يجب مِنْ ذلك أنْ يكون مُعارضا لقوله تعالى: ﴿وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾.

ثُمَّ أيسر ما في الباب أنْ يكون قوله تعالى: ﴿وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ لَمْ يُرِدْ به جميع الإحياء، [و/ 234] بدليل مَنْعِ [إجرائه][6] على ظاهره؛ فيبقى قوله: ﴿أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ على حقيقته، وهو الإماتة في الدنيا، ثُمَّ بعد الإحياء في القبر.

وجوابٌ آخَرُ: وهو [أنَّ][7] قوله تعالى: ﴿وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾؛ المرادُ به الإحياء عقيبَ الإماتة، لا الإحياء المبتدأ، وهذا يوجب التَّساويَ بَيْنَ الأمرين.

**وقد اسْتَدَلَّ أصحابُنا:**

بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ أَعْمَىٰ﴾[طه:124]، ووجه التَّعلق منها هو أنَّ هذه المعيشة قبل يوم القيامة، لأنَّه

(1) بياض في (ع)، وتقديره: (لا إشكال فيه، فلمن أعطي ثلاثة دراهم).

(2) في (ع): (الثانية، إذا كان)، والمثبت أليق بالسياق.

(3) في (ع): (اثبات)، والمثبت أليق بالسياق.

(4) في (ع): (أن تستحسنه)، والمثبت أليق بالسياق.

(5) بياض في (ع)، ولعل تقديره: (مقطوع بكونهم أُحيوا ثلاث مَرَّات على قولهم، وعلى قولنا).

(6) في (ع): (إجزاء)، والمثبت أليق بالسياق.

(7) في (ع) كلمة غير واضحة، والمثبت أليق بالسياق.

قد أخبر عن حالهم [فيها][1]، فلَمْ يَبْقَ إلَّا أنْ يكون أراد: في الدنيا [أو][2] بعد الموت في القبر.

ولا يجوز أنْ يكون أراد: في الدنيا، لأنَّا نشاهدهم فيها يَتَمتَّعون بالملك والأحوال العظيمة، والأموال الكثيرة والنِّعَمِ الواسعة؛ فوجب أنْ يكون أراد: في القبور، لأنَّه لا وجه يُحْمَلُ عليه سواه، وهذا يتضمَّنُ إعادتَهم إلى الحياة، لأنَّ الميت لا معيشة له ضنكا ولا غيرها.

ورُوي عن أبي سعيد الخدريِّ في قوله: ﴿مَعِيشَةً ضَنكًا﴾؛ [أنَّه][3] عذاب القبر[4].

وقاله ابن مسعود[5] و[أبو] صالح[6][7].

وروى محمد بن [عمرو][8] عن أبي سلمة عن أبي هريرة في قوله: ﴿مَعِيشَةً ضَنكًا﴾، قال: «يضيق عليه قبره حتى تختلف أضلاعه»[9].

وروى أبو إسحاق عن البراء بن عازب: [﴿عَذَابًا دُونَ ذَلِكَ﴾ [الطور:47]، قال:

---

(1) زيادة يقتضيها السياق.

(2) في (ع): (و)، والمثبت أليق بالسياق.

(3) بياض في (ع)، والمثبت يستقيم به بالسياق.

(4) «مصنف ابن أبي شيبة» (35983)، «تفسير الطبري» (16/ 196).

(5) «تفسير الطبري» (16/ 198).

(6) في (ع): (وأ صالح)، والمثبت من مصادر التخريج.

(7) «تفسير الطبري» (16/ 197-198).

(8) في (ع): (عمر)، والتصويب من مصادر التخريج.

(9) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (12188) عن يزيد بن هارون عن محمد بن عمرو به.

«عذاب القبر»[1].

ورَوى قتادة][2] عن ابن عباس: «إنِّي لأَقْرَأُ عذابَ القَبْرِ في كتاب الله -عزَّ وجلَّ-»: [« ﴿وَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا عَذَابًا دُونَ ذَٰلِكَ﴾[الطور: 47]» ][3].

وروى ابنُ [عَطِيَّةَ عن قيس عن حَجَّاجٍ عن المِنْهَال عن زِرٍّ][4] عن عليٍّ -رضي الله عنه- قال: «أصبحتُ أشُكُّ في عذاب القبر حتى نزلتْ: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾[التكاثر: 4]»[5].

وأوْضَحُ مِنْ هذا قوله: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾[إبراهيم: 27]؛ والإجماعُ مِنَ المفسِّرين [في جميع][6] الأعصار أنَّه التَّثبيتُ عند المُساءلة.

ويَدُلُّ عليه الأخبار المشهورة عن النَّبي ﷺ في إثبات عذاب القَبْرِ، والمساءلة، وأنَّ مُنْكَرًا ونكِيرًا [يدخلان][7] على المَيِّتِ في [القَبْرِ][8]، وهما

---

(1) «تفسير الطبري» (21/ 603).

(2) بياض في (ع)، والمثبت من مصادر التخريج.

(3) بياض في (ع)، والمثبت من مصادر التخريج، وينظر «تفسير عبد الرزاق» (3/ 247) و«تفسير الطبري» (21/ 603).

(4) بياض في (ع)، والمثبت من مصادر التخريج.

(5) رواه الطبري في تفسيره (24/ 600) مِنْ طريق كريب عن ابن عَطِيَّةَ به بلفظ: «كنَّا نَشُكُّ في عذاب القبر حتى نزلت: ﴿أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ﴾[التكاثر: 1]»، ورواه الترمذي (3355) مِنْ طريق حَكَّامِ بن سَلْمٍ الرَّازي عن عمرو بن أبي قيس عن حَجَّاجٍ به وذكره، وقال: «هذا حديث غريب».

(6) بياض في (ع)، والمثبت مما يستقيم به السياق.

(7) بياض في (ع)، والمثبت مما يستقيم به السياق.

(8) في (ع): (القبره)، والمثبت أليق بالسياق.

فَظَّان غليظان، يسألانه، حتى قال لهم: «كيف ...[1] يسألاك: مَنْ ربُّك، ومَنْ نبيُّك، وما دِينُك؟» قال: وأنا كما أنا؟ قال: «نعم»، قال: إذا [أكفيكهما][2][3].

وفي بعض الحديث أنَّه -رضي الله عنه- رُؤِيَ في المنام، قيل له: هل أتياك؟ فقال: أتياني فقالا: مَنْ رَبُّك، ومَنْ نَبِيُّك؟ فقلتُ: أمَّا أنا؛ [فالله][4] رَبِّي ومحمدٌ نَبِيِّ، فأنتما، مَنْ رَبُّكما؟ فنظر أحدُهما إلى الآخر وقال: إنَّه عمر[5].

ورَوى نافع عن ابن عمر عن النَّبي ﷺ قال: «أهل القبور يعرضون على منازلهم مِنَ الجَنَّةِ والنَّار غدوة وعشية»[6].

وروى شُعبة عن أبي إسحاق عن البراء قال: ذُكر عند النبي ﷺ المؤمن

(1) بياض في (ع)، وفي مصادر التخريج: (كيف بك يا عمر بفتاني القبر إذا أتياك يحفران بأنيابهما، ويطآن في أشعارهما، أعينهما كالبرق الخاطف، وأصواتهما كالرعد القاصف، معهما مرزبة لو اجتمع عليها أهل الدنيا لم يقلوها، قال عمر: وأنا على ما أنا عليه اليوم؟ قال: وأنت على ما أنت عليه اليوم، قال: إذا أكفيهما إن شاء الله، قال: وكان عبيد بن عمير يقول: نعم، ذلك منكر ونكير).

(2) في (ع): (اخـ )، والمثبت مِنْ مصادر التخريج.

(3) رواه عبد الرزاق في «المصنف» (6846) من طريق عمر بن دينار مرسلا، والآجري في «الشريعة» (3/ 1291) (861) من طريق عطاء بن يسار مرسلا أيضا، قال ابن حجر في «المطالب العالية» (18/ 471): «رجاله ثقات مع إرساله».

(4) في (ع): (فإنه)، ولعل المثبت أليق بالسياق.

(5) قال سبط ابن الجوزي في «مرآة الزمان» (5/ 408): « ذكر جَدِّي -رحمه الله- هذا الحديثَ في بعضِ مجالسه، ثُمَّ قال: بلغني أنَّ عمر رُؤي في المنامِ...»، فذكره.

(6) رواه ابن بشران في «أماليه» (1382) وابن عدي في «الكامل» (3/ 305) من طريق حصين بن أبي جميل عن نافع به بلفظه، وهو بمعناه في «البخاري» (1379) و«مسلم» (2866) مِن طريق مالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعا.

والكافر فقال: «إنَّ المؤمن إذا كان(1) سُئل في قبره قال: «ربي الله»، فذلك قول الله تعالى: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِي ٱلْآخِرَةِ﴾ [إبراهيم: 27]»(2).

وقال [ابن عباس](3): «المخاطبة في القبر، قال: يقول: مَنْ رَبُّك، وما دينُك، [ومَنْ نبيُّك](4)؟ وفي الآخرة مثلُ ذلك»(5).

وفي حديث داود بن أبي [هند](6) عن أبي نَضْرَةَ عن أبي سعيد الخُدْرِيِّ عن النَّبي ﷺ: «إنَّ المَلَكَ يأتي العبدَ إذا وُضع في قبره ....، فإنْ كان كافرا أو [منافقا](7) فيقال: ما تقول في هذا الرجل؟ فيقول: لا [أدري](8)، سمعتُ الناس يقولون شيئا فقلته، فيقال له: لا دَرَيْتَ ولا تَلَيْتَ ولا هُدِيتَ»(9).

---

(1) كذا في (ع)، ولعل المصنف كتبها تبعا لما في أصل الحديث، وفيه: (إذا كان في انقطاع من الدنيا وإقبال من الآخرة ...)، ثم بدا له أن يختصره.

(2) رواه البيهقي في «إثبات عذاب القبر» (ص 29) مِنْ طريق وهب بن جرير عن شعبة به بلفظه، وهو في البخاري (1369) ومسلم (2871) مِنْ طريق شعبة عن علقمة بن مَرْثَدٍ عن سعد بن عُبَيْدَةَ عن البراء به، بلفظ قريب منه.

(3) زيادة من مصادر التخريج، وقول ابن عباس تأويل لقوله تعالى: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِي ٱلْآخِرَةِ﴾.

(4) زيادة من مصادر التخريج.

(5) رواه النسائي في «السنن الكبرى» (11201)، والطبراني في «المعجم الكبير» (12242).

(6) بياض في (ع)، والمثبت من مصادر التخريج.

(7) في (ع): (مؤمنا)، والمثبت من مصادر التخريج.

(8) في (ع): (أدي)، والمثبت من مصادر التخريج.

(9) رواه أحمد في «المسند» (11000)، والبيهقي في «إثبات عذاب القبر» (ص 43) من طريق عَبَّادِ بن راشد عن داود بن أبي هند به بلفظه، قال ابن كثير في «تفسيره» (4/497): «وهذا أيضا إسناد لا بأس
=

وفي [الحديث](1) المشهور عن النَّبي ﷺ في التَّعوذ بالله مِنْ عذاب القبر(2).

وروى المِنْهالُ بنُ [عَمْرٍو](3) عن زَاذَانَ عن البَرَاء بنِ عازبٍ قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ في جنازة رجل مِن الأنصار، فأتينا القبر، فجلس رسول الله ﷺ وجلسنا معه، فسكتَ ما شاء الله ثُمَّ رفع رأسه فقال: «اللهم إنِّي أعوذ بك مِنْ عذاب القبر» ثلاثا، ثُمَّ قال: «إنَّ المَلَكين ينزلان [و/ 235] على الميت فيقولان: مَنْ رَبُّك، وما دينُك؟»(4)، وذكر ما في الحديث.

ومِنَ المشهور أيضا؛ ما رُوي أنَّه ﷺ مَرَّ بقبرين فقال: «إنَّهما يعذبان، وما يعذبان في كبير، أمَّا أحدُهما كان يمشي بالنَّميمة، وأمَّا الآخَرُ فكان لا يَسْتَتِرُ مِن البَوْلِ»(5).

وقد ذكرنا [في](6) الفصل الذي قبل هذا في ذكر الشهداء ما يصلح أنْ يُسْتَدَلَّ به في هذا الموضع؛ فلا معنى لتكْرَارِه.

---

به؛ فإنَّ عَبَّادَ بن راشد التميمي روى له البخاري مقرونا، ولكن ضعفه بعضهم».

(1) في (ع): (حديث)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) روى البخاري (1377) ومسلم (588) قوله ﷺ: «اللَّهمَ إنِّي أعوذُ بك مِنْ عذاب القبر، ومِنْ عذاب النَّار، ومِنْ فتنة المحيا والممات، ومِنْ فتنة المسيح الدَّجال».

(3) في (ع): (عمر)، والمثبت من مصادر التخريج.

(4) رواه أبو داود (4753) من طريق الأعمش عن المنهال به بلفظ قريب منه ، وقال البيهقي في «شعب الإيمان» (1/ 610): «هذا حديث صحيح الإسناد».

(5) رواه البخاري (218) ومسلم (292).

(6) زيادة يقتضيها السياق.

وروى زِرُّ بنُ حُبَيْشٍ عن ابن مسعود أنَّه قال: «إنَّ أحدَكم ليُجْلَسُ في قبره [إجلاسا][1]، فيقال له: مَنْ أنت؟ [فإن كان مؤمنا][2] فيقول: أنا عبد الله حَيًّا ومَيِّتًا، أنا أشهدُ أنْ لا إله إلا الله، وأنَّ محمدًا عبدُه ورسولُه، [فيُقال][3] له: صدقتَ، فيفسَحُ له في قبره [ما شاء الله][4]»[5].

**فإنْ قيل**: ... ... ... [6] تُقابل ما رَوَيْتُموه [7] مِن القرآن، بخلاف ما ... ... ... [8] قولُه -عزَّ وجلَّ-: ﴿قَالُوا۟ يَٰوَيْلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا هَٰذَا﴾[يس:52]، والمرقد هو موضع النَّوم [كالمقيل][9] والمبيت، وذلك يوجب كونهم رقودا في قبورهم، والرَّاقد هو النَّائم، والنوم راحة، وهذا ينفي عذاب القبر، لأنَّ المستريح لا يكون معذبا.

**فالجواب**: أنَّ هذا التَّعلق يقتضي ضِدَّ ما يذهبون إليه، لأنَّ المَيِّتَ لا يوصف بأنَّه راقد، ولا بأنَّه مستريح؛ فيجب بمقتضى الظاهر أنْ تكون الحياة قد رُدَّتْ إلى أجسامهم لِيَصِحَّ وصفُهم بالرُّقاد والاستراحة.

---

(1) بياض في (ع)، والمثبت من مصادر التخريج.

(2) زيادة من مصادر التخريج.

(3) في (ع): (فقال)، والمثبت أليق بالسياق.

(4) في (ع) ما صورته: (ثلاثا)، والمثبت من مصادر التخريج.

(5) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (12173)، والبيهقي في «إثبات عذاب القبر» (ص 132) من طريق عاصم بن بَهْدَلَةَ عن زرٍّ به بلفظ قريب منه.

(6) بياض في (ع)، ولعل تقديره: (إنَّ عندنا أخبارا).

(7) في (ع) زيادة: (وهذا هو)، ولعله تكرار لما سيأتي، وحذفه أليق بالسياق.

(8) بياض في (ع)، ولعل تقديره: (بخلاف ما أوردتموه، وهو قوله).

(9) في (ع): (كالقيل)، والمثبت أليق بالسياق.

وعلى أنَّه لا يَمْتَنِعُ أنْ يكون الرَّاقد المستريح يَجِدُ قدرا مِنَ الألَمِ مع رُقُودِه ومع راحَتِه، كالمريض يَجِدُ يسيرا مِنَ الخَفِّ والرَّاحة وإنْ كان الألَمُ باقيا عليه، فكذلك يجوز أنْ يكون عذابهم دون عذاب الآخرة بقدر ما يكون مِنْ أمارة على أنَّهم مِنْ أهل النَّار.

وأيضا، فإنَّ قوله تعالى: ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَا﴾ ليس في ظاهره كونُهم نياما مستريحين، لأنَّ المَرْقَدَ اسمُ المكان المضطجع فيه، فقد يكون المُضْطَجِعُ حَيًّا نائما، وقد يكون مريضا لا يأخذُه نومٌ ولا [قَرَارٌ][1]، فكأنَّهم قالوا: مَنْ بعثنا مِنْ مضطجعنا والمكانِ الذي كُنَّا فيه.

**وقالوا:** ومِنْ ذلك قوله -عزَّ وجلَّ- في قصة عيسى -عليه السلام-: ﴿وَٱلسَّلَٰمُ عَلَيَّ يَوۡمَ وُلِدتُّ وَيَوۡمَ أَمُوتُ وَيَوۡمَ أُبۡعَثُ حَيّٗا﴾ [مريم:33]؛ فأَخبَرَ أنَّه بعد الموت يحيا مَرَّةً واحدة، فإذا قلتُم بعذاب القَبْرِ أثْبَتُّم له حياتين، إحداهما في القبر والأخرى يوم الحشر، وذلك زيادة في الظَّاهر.

**فالجواب:** أنَّه لا تعلق في هذه الآية، لأنَّه لَمْ يقصد أنَّ السَّلام عليه في كُلِّ وقت أُحْيِيَ فيه، وإنَّما أخبر بأنَّ ذلك يكون في أوقات مخصوصة، ويمكن أنْ يكون أراد الحياة الدائمة التي لا موت بعدها دون الحياة التي يكون بعدها الموت.

**[وقالوا]**[2]: ومِنْ ذلك قوله -عزَّ وجلَّ-: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلۡمَوۡتَ إِلَّا ٱلۡمَوۡتَةَ ٱلۡأُولَىٰ﴾ [الدخان:56]؛ وهذا يقتضي إماتَةً واحدَةً، وعلى قولكم إنَّها مَيْتَتَان.

(1) في (ع): (ضرار)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) في (ع): (فقالوا)، والمثبت أليق بالسياق.

**فالجواب:** أنَّ هذا استثناء منقطع.

ويجوز أنْ يكون المرادُ به جنسَ الموت، لا مَوْتَةً واحدةً؛ كقوله: ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ﴾[العصر:2].

ويجوز أنْ يكون المرادُ بموته؛ عقيب الحياة [ في الدُّنيا][1]، دون الموت حال كونه في القَبْرِ.

**قالوا:** ومِنْ ذلك قوله تعالى: ﴿كَيۡفَ تَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمۡ أَمۡوَٰتٗا فَأَحۡيَٰكُمۡۖ ثُمَّ يُمِيتُكُمۡ ثُمَّ يُحۡيِيكُمۡ﴾[البقرة:28]؛ يقتضي مَيْتَتَيْنِ فقط وحياتَيْنِ، وعلى قولكم: إنَّها ثلاثٌ.

**فالجواب:** أنَّ الحياة الأولى هي بعد كونه موا... ... ...[2]، وليس ذلك هو الموت الذي تَعقُبُه الحياةُ، وعلى أنَّه مُرَتَّبٌ على ما رويناه لموجب ... ...[3] لهذا التأويل منه في قصة العزير والطائفة مِنْ بني إسرائيل وغيرِ ذلك.

**قالوا:** [ومِنْ][4] ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تُسۡمِعُ ٱلۡمَوۡتَىٰ﴾[النمل:80]، ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُسۡمِعٖ مَّن فِي ٱلۡقُبُورِ﴾[فاطر:22].

**والجواب:** أنَّ [هذا][5] ليس مِمَّا نحن فيه، لأنَّ ذلك ضَرْبُ مَثَلٍ

---

(1) بياض في (ع)، والمثبت يستقيم به بالسياق.

(2) بياض في (ع)، وفي «تفسير الماوردي» (1/ 91): (أن الموتة الأولى مفارقة نطفة الرجل جسده إلى رحم المرأة، فهي مَيِّتَةٌ مِن حين فراقها مِن جسده إلى أن ينفخ الروح فيها).

(3) بياض في (ع)، ولعل تقديره: (لموجب عدم المعارض لهذا التأويل).

(4) بياض في (ع)، والمثبت يستقيم به السياق.

(5) بياض في (ع)، والمثبت يستقيم به السياق.

[للجُهَّال][1] الذين لا [يَعُونَ][2] ما يَسْمَعُون؛ أنَّ وَعْظَهم وإفهامَهم يجري مَجْرَى وَعْظِ المَيِّتِ والإقبالِ عليه، وأنَّ الحيَّ لا يُساوي المَيِّتَ كما أنَّ الأعمى لا يُساوي البصير؛ يريد: الكافر والمؤمن.

وكذلك ﴿ٱلظُّلُمَٰتُ﴾ و﴿ٱلنُّورُ﴾؛ هي: [و/ 236] الإيمان والكفر.

و﴿ٱلظِّلُّ﴾ و﴿ٱلْحَرُورُ﴾ يريد: الجَنَّةَ والنَّارَ.

﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ﴾ [فاطر: 22]؛ يريدُ بـ«الأحياء»: العلماءَ الذين يَقْبَلون الوَعْظَ، يَسْمَعون لِمَا يُؤمَرُون به، و«الأموات»: الجُهَّالَ الذين لا يُصْغُون إلى وَعْظِ مَنْ يَعِظُهم.

فأخبر تعالى أنَّ النَّبي ﷺ لا يقدر على إفهام مَنْ هذه حالاتُه كما لا يقدر على إفهام المَيِّتِ في حال مَوْتِه.

وإذا كان الأمر كذلك؛ فلا تَعَلُّقَ لهم في الظَّاهر.

**قالوا**: ومِنْ ذلك قوله ﷺ: «ليس [على][3] أهل لا إله إلَّا الله وَحْشَةٌ في قبورهم»[4]، وهذا ينفي المُساءلَةَ والإخافَةَ.

**فالجواب**: أنَّ هذا يدُلُّ على أنَّهم أحياء، لأنَّ الخشية والخوف لا يكون على مَيِّت، [فذلك][5] يوجب أنْ تكون الوحشة على مَنْ ليس مِنْ

(1) في (ع): (الجهال)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) في (ع): (يوعون)، والمثبت أليق بالسياق.

(3) في (ع): (إلى)، والمثبت من مصادر التخريج.

(4) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (9478)، وقال العراقي في «المغني» (939): «أبو يعلى والطبراني والبيهقي في «الشعب» مِنْ حديث ابن عمر بسند ضعيف».

(5) في (ع): (في ذلك)، والمثبت أليق بالسياق.

أهل «لا إله إلَّا الله»، وأنَّ العذاب جائزٌ عليهم.

وتأويلُ الخَبَرِ: لا خشيةَ على المؤمن إذا أجاب عند المسألة؛ بأنَّ «الله رَبِّي، ومُحَمَّدٌ نَبِيِّي، والإسلامُ دِينِي»، وإنْ نالَهُ بعضُ الجَزَعِ؛ نحو جَزَعِ الإنسان مِنَ الإنسان، ومِنَ الأمْرِ الذي يخاف نُزُولَه وإنْ سَلِمَ منه؛ كالفزع الذي يلحقُه عند مشاهدة ما قد أَمِنَهُ إنْ ... ...[1]، وإنْ كان في معنى السُّرور بأمْنِه منه.

**قالوا:** ورُوِي أنَّه ﷺ نادى الأرواحَ الفانِيَةَ والأجسام البالِيَةَ[2]؛ وهذا ينفي البقاء والحياة.

**والجواب:** أنَّ معنى ذلك إنْ كان[3] ... ... ... ... وذلك كقولهم: مَنْ يفنى مالُه قد بقي ... فلان ماله ... ... ...، وإنْ كانت [أعيانُه باقية][4] عند غيره.

فأمَّا إزالتها؛ فهو تفرق ... ... ... ....

... كُلُّ ذلك لا يمنع إعادة الحياة إليها، لأنَّها ليستْ محتاجة إلى أكثرَ مِنْ

---

(1) بياض في (ع)، ولعل التقدير: (نزل بغيره) أو (قرب منه)، أو ما في معناه.

(2) رواه ابنُ السُّني في «عمل اليوم والليلة» (ص 358) (593) مِن طريق عبدِ الوهاب بن حامِدٍ التَّيمي عن حِبَّانَ بن عَلِيٍّ العَنْزِيِّ عن الأعمش عن أبي رَزِينٍ عن عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه- قال: كان رسول الله ﷺ إذا دخل الجَبَّانَة يقول: «السلام عليكم أَيَّتُها الأرواح الفانيةُ، والأبدان الباليةُ، والعظام النَّخِرَةُ، التي خرجتْ مِنَ الدُّنيا وهي بالله مُؤمِنَةٌ، اللَّهم أدخل عليهم روحا منك، وسلاما مِنَّا»، قال ابنُ رجب في «أهوال القبور» (ص378): «وهذا لا يَثْبُتُ رفعُه، وعبدُ الوهاب لا يُعْرَفُ، وحِبَّانُ ضعيفٌ».

(3) بياض في (ع) في عدة مواضع.

(4) في (ع): (أعياد ما فيه).

وجود المَحَلِّ دون [بِنْيَةٍ][1] مخصوصةٍ أو بَلَّةٍ ورُطوبَةٍ.

وأشَدُّ ما في الباب أنْ تُمنع الإحياءَ مع بَلائِها[2]، ولا يُمنَع أنْ تحيى عقيب النُّزول إلى القبر إلى حين بَلائِها.

**قالوا:** ورُوي أنَّه ﷺ قال في القبر: «إمَّا رَوْضَةٌ مِنْ رِياض الجَنَّةِ أو حُفْرَةٌ مِنْ حُفَرِ النَّار»[3].

**والجواب:** أنَّ هذا يَدُلُّ على ما نقوله.

[ولأنَّه][4] يفيد أنَّه يكون مَنْزِلًا مِنْ نعيم أو عذاب، فعبَّرَ عن النَّعيم بالجَنَّةِ، وعن العذاب بالنَّار، لأنَّهما نهاية الجنسين، كما نَصِفُ المُتَنَعِّمَ في الدنيا بأنَّه في الجَنَّةِ إذا أُرِيدَ المبالغةُ في وَصْف ما هو عليه، وكذلك وَصْفُ الخائف المُعَذَّبِ في [الدنيا بأنَّه][5] في جَهَنَّمَ.

ويجوز أنْ يكون تأويلُ ذلك مَآلَ [الذي][6] يحصل [في][7] القبر؛ إمَّا الجَنَّة [أو][8]

(1) بياض في (ع)، والمثبت مما تقدم من كلام المصنف.

(2) يجوز فيها القصر -«بِلَى»- والمَدُّ -«بَلاء»-، قال في «تاج العروس» (37/ 202): «قال الجوهريُّ: إنْ كسرتَها قَصَرْتَ، وإنْ فتحتَها مَدَدْتَ».

(3) قطعة من حديث رواه الترمذي (2460) وقال: «حديث غريب»، قال العراقي في «المغني» (1/ 255) (976): «فيه عبيد الله بن الوليد الوصافي ضعيف».

(4) في (ع): (ولالانه)، والمثبت أليق بالسياق.

(5) في (ع): (النار)، والمثبت يقتضيه السياق.

(6) في (ع) ما صورته: (إلى من)، والمثبت أليق بالسياق.

(7) في (ع): (إلى)، والمثبت أليق بالسياق.

(8) في (ع): (و)، والمثبت أليق السياق.

النَّار، [فهما][1] مما يؤول إليه، كما قال: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾ [يوسف:36][2]، و﴿حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوۡجًا غَيۡرَهُۥۗ﴾ [البقرة:230]؛ أي: مَنْ يكون زوجا بنكاحها، وبالله التوفيق.

**فأَمَّا مَنْ أجاز منهم أنْ يُعَذَّبَ الكُفَّارُ في قبورهم بَيْنَ النَّفختين،** [و][3]أنَّه يجوز أنْ يَنْزِلَ [عليهم][4] في تلك الحالة مُنْكَرٌ ونَكِيرٌ فيسألانهم؛ فلا معنى لقولهم، لأنَّا قد بَيَّنَّا بما أوردناه مِنَ النَّقل [5]إثباتَ عذابِ القبر، والوقتَ الذي يكون فيه، ومثلُ هذا لا يُعْلَمُ إلَّا توقيفا، والتَّوقيفُ معدومٌ [فيما][6] قالوه، بل هو ثابِتٌ فيما نقوله، وهو كون المساءلة بعد الدَّفن واستقراره في القبر.

**وأَمَّا إنْكارُ مَنْ أنْكَرَ ذلك للمؤمن، وإجازَتُه إيَّاه للكافر،** واعتلالُه للفَرْقِ بأن الكُفَّارَ يستحِقُّون العقاب، وكذلك فُسَّاقُ أهلِ المِلَّةِ، وأنَّ المؤمنين بخلافهم لا يجوز أنْ يُفْتَنُوا، ولا يُسْألوا عن دِينِهم، لأنَّ ذلك امتحانٌ، فلا يَصِحُّ بعد الموت.

**والجواب عنه:** أنَّه باطلٌ، لأنَّا لَمْ نَصِرْ إلى تعذيب الكُفَّارِ في قبورهم مِنْ حيثُ كانوا مستحِقِّين للعقاب، لأنَّ استحقاقَ ذلك عليهم لا يوجب ألَّا بُدَّ أنْ يُؤخَذ منهم في القبور، ولا يَدُلُّ على الحال التي يُسْتَوْفَى منهم فيها كما لَمْ

---

(1) في (ع): (فيهما)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) أي: أعصر ما يؤول خمرا.

(3) زيادة يقتضيها السياق.

(4) في (ع): (عليه)، والمثبت أليق بالسياق.

(5) في (ع) زيادة: (و)، وحذفها أليق بالسياق.

(6) في (ع): (فيها)، والمثبت أليق بالسياق.

يَدُلَّ على أَنَّهم يعذبون العذابَ الأكبَرَ، وإنَّما [صِرْنَا][1] إلى ذلك مِنْ جهةِ التَّوقيفِ والظَّاهرِ والأخبارِ الوارِدَةِ؛ فيجب الوقوف بحيث ينتهي بنا السمع إليه.

فأمَّا ما ادَّعوه [و/237] بأنَّ الامتحان للمؤمنين لا يَصِحُّ بعد الموت؛ فباطلٌ أيضا، والذي يمنع مِنْ ذلك ... ... ...[2].

وقولهم: لا يمنع أنْ يجيب المؤمن بالكُفْرِ والكافر بالإيمان؛ فباطلٌ أيضا، وَرَدَ التَّنزيل وخَبَرُ الله تعالى أنَّه يعصم المؤمنين ويثبّتُهم على المُساءلَةِ بقوله: ﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ ﴾ [إبراهيم:27]، وأجمعوا[3] أهلُ التَّفسير على أنَّ المراد به المُساءلَةُ في القبر.

[**فأما قولهم:**][4] بأنَّه لا يجوز أنْ يُسمِّيَ الله تعالى ملائكتَه وأهلَ طاعتِه بهذين الاسمين لبشاعتهما وفظاعتهما؛ فلا معنى له، لأنَّ هذه أسماءُ ألقابٍ، وإنَّما يُمْنَعُ ذلك في أسماء الصِّفات.

وعلى أنَّ ذلك لا يُمْنَعُ مِنْ وجه آخَرَ؛ وهو أنْ يكون ذلك أروع [السامعيه][5] وأدْعَى لهم إلى الاستعدادِ للموت.

**وأمَّا قولُ مَنْ أجاز منهم التَّعذيب في القبر ومَنْعَهُ أنْ تُرَدَّ الرُّوح، وأنَّهم**

---

(1) بياض في (ع)، والمثبت يستقيم به السياق.

(2) بياض في (ع)، ولعل تقديره: (ما أوردناه من نصوص) أو (عدم ورود التوقيف بمنعه) أو ما في معناه.

(3) كذا في (ع)، وهي لغة.

(4) زيادة يقتضيها السياق.

(5) في (ع): (لسامعه)، والمثبت أليق بالسياق.

**يُعَذَّبون بعد الموت وهم أمواتٌ غيرُ أحياء؛** فإنَّه جَهْلٌ، لأنَّا [باضطرارنا][1] نَعْلَمُ فسادَ هذا، ولو جاز مثلُ ذلك لَمْ نأمَنْ أنْ يكون ما نشاهدُه مِنَ الجمادات و[الموات][2] يَنْعَمُ ويألَمُ وإنْ لَمْ يُخْلَقْ فيها حياةٌ، ولَمْ [يُدْرَ][3] لعلَّ الميتَ يُحِسُ ويُدرك، و[يُريدُ][4] ويَقْصِدُ، ويَغْضَبُ ويَرْضى، وينظرُ ويَستدِلُّ، ولعلَّ أكثر ما نجده بهذه الأوصاف يسـ... ...[5]، وهذا ضَرْبٌ مِنَ الجهل لا يبلغُه مُحَصِّلٌ.

**فأمَّا قول مَنْ قال: إنَّهم يعذبون في قبورهم،** وإنَّ الآلام تحدث فيهم ولا [يحسُّونَها][6] ولا يشعرون بها، وإنَّهم إذا حشروا [و][7]أُعيدَتْ الأرواح فيهم وجدوا تلك الآلامَ، وتشبيهُهم ذلك بالسَّكران والمُغمى عليه؛ فإنَّه قولٌ فاسدٌ، [لأنَّه لا يَتوجَّبُ][8] أنْ يألَمَ الجسمُ لِمَا كان موجودا به قَبْلَ وقت إحساسه، وإنَّما يألَمُ لِمَا يوجد به حال الإحساس.

ولأنَّ قائل هذا إذا زَعَمَ أنَّ الألَمَ يوجد بالمَيِّتِ ولا يُحِسُّ به حال وجوده، وإنَّما يُحِسُّ به بعد مُدَّةٍ -وهو إذا أعيدتِ الرُّوح فيه-؛ لا ينفصل مِمَّنْ أجاز

---

(1) في (ع): (باضطراره)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) في (ع): (أموات)، والمثبت أليق بالسياق.

(3) في (ع): (يرد)، والمثبت أليق بالسياق.

(4) في (ع): (يوجد)، والمثبت أليق بالسياق.

(5) بياض في (ع).

(6) في (ع): (يحسبونها)، والمثبت أليق بالسياق.

(7) زيادة يقتضيها السياق.

(8) في (ع): (فإنه لا يوجد)، والمثبت أليق بالسياق.

أنْ يَحْدُثَ في المَيِّتِ علمٌ وقدرةٌ وإنْ لَمْ يَعْلَمْ ويَقْدِرْ بهما حال مَوْتِه، ولكنْ يعلمُ ويقدرُ سيما إذا أُعيدتْ الرُّوح إليه، وهذا جَهْلٌ مِنْ راكبه.

وأمَّا السَّكران والمغلوب، فإنَّه يُحِسَّان بما يوجد مِنَ الألَمِ وإنْ كان ما يَجِدَانِه أخَفَّ مِمَّا يجدُه [المفيقُ][1] والصَّحيحُ غيرُ المغلوب، حتى إذا [أفاقا وجدا][2] أكثر مِمَّا كان يجدانه حال الغلبة والسُّكر، وأنَّهما إنَّما يحدثُ ذلك لهما عند الإفاقة وتَرْكِ الضَّرب، فمِنْ أين أنَّه لابُدَّ أنْ يكون الألَمُ قد وُجِدَ بهما في ذلك الحال -أعني: على الغلبة والسُّكر-؟ و[ما][3] المانع مِنْ أنْ يكون الله تعالى [قد][4] أفاقهما لقيام الدَّليل على أنَّ ... ... ... إيجابُه إيَّاه؟ وإنَّما يفعله الله تعالى ... ... ... .

**فأمَّا مَنْ أنكر أنْ يكون مُنْكَرٌ ونَكِيرٌ مَلَكين على الحقيقة**، وزَعَمَ [أنَّ المراد بهذين الاسمين][5] العمل [السَّيئ][6] القبيح وإنْكارُ الله تعالى؛ فإنَّه محجوج بما ذكرناه مِنَ الأدلَّة على ثبوت ذلك، وما رويناه [فيه][7] مِنَ الأخبار عن الأئمة والسَّلَفِ.

---

(1) في (ع): (الفيق)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) في (ع): (أفاق أو إذا وجد)، والمثبت أليق بالسياق.

(3) في (ع): (أما)، والمثبت أليق بالسياق.

(4) في (ع) ما صورته: (عبد)، والمثبت أليق بالسياق.

(5) بياض في (ع)، والمثبت مما تقدم.

(6) في (ع): (الشيء)، والمثبت أليق بالسياق.

(7) في (ع): (عنه)، والمثبت أليق بالسياق.

وهذا التأويل منه دَعْوى عاريةٌ من حجة ومعنى؛ فلا يُلْتَفَتُ إليها، ولا يُتْرَكُ الأخبار [المأثورة][1] والرِّوايات المشهورة.

هذا جملة الكلام على ما عرفناه مِن الخلاف مِنْ ذلك.

## فصل

**قال -رحمه الله-:**

**(وأنَّ على العِبَادِ حَفَظَةً يَكْتُبُون أعْمَالَهم، ولا يَسْقُطُ شَيْءٌ مِنْ ذلك عنْ عِلْمِ رَبِّهم).**

**قال القاضي -رحمه الله-:**

هذا لقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ عَلَيۡكُمۡ لَحَٰفِظِينَ ١٠ كِرَامٗا كَٰتِبِينَ ١١ يَعۡلَمُونَ مَا تَفۡعَلُونَ﴾[الانفطار:12].

وقوله: ﴿مَّا يَلۡفِظُ مِن قَوۡلٍ إِلَّا لَدَيۡهِ رَقِيبٌ عَتِيدٞ﴾[ق:18].

والأخبارُ في ذلك متظاهرةٌ عن النَّبي ﷺ والسَّلف.

وقالوا في تأويل قوله: ﴿إِنَّ قُرۡءَانَ ٱلۡفَجۡرِ كَانَ مَشۡهُودٗا﴾[الإسراء:78]؛ تَشْهَدُه ملائكةُ الليل وملائكةُ النَّهار[2].

وفي الخبر عن أبي بكر -رضي الله عنه- أنَّه كان إذا أراد الدُّخول إلى الخلاء قال: «اجلسا مكانكما -بارك الله عليكما-، ولكما علَيَّ أنْ لا أَلْفِظَ بلَفْظٍ حتَّى أَخْرُجَ»[3]، هذا معنى الحديث.

---

(1) في (ع) ما صورته: (اماتوده)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) رواه البخاري (648) ومسلم (649).

(3) لم أجد من خرجه فيما بين يدي من مراجع.

## فصل

**قال -رحمه الله-:**

**(وأنَّ مَلَكَ المَوْتِ يَقْبِضُ الأرْوَاحَ بإذْنِ رَبِّه).**

**قال القاضي -رضي الله عنه-:**

اعلم أنَّه لا خلاف بين النَّاس أنَّ مَلَكَ [و/ 238] الموت يَلِي قبضَ أرواح بني آدم، وعليه دَلَّ قوله تعالى: ﴿قُلْ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ ٱلَّذِى وُكِّلَ بِكُمْ﴾ [السجدة:11].

ولا ينفي هذا قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾ [الزمر:42]، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيْلِ﴾ [الأنعام:60]، لأنَّ معنى هذا: أنَّه هو الذي يخلق إماتَتَنا؛ بأنْ يُولِيَ مَلَكَ الموت قَبْضَ أرواحنا.

وإنَّما الخلاف في سائر الخلق؛ فذهبَ قومٌ إلى أنَّ البهائم وسائر الحيوان يقبضُ أرواحَها أعوانُ ملك الموت، فأمَّا هو في نفسه؛ فلا يَتَوَلَّى إلَّا قَبْض أرواح بني آدمَ خاصَّةً.

والذي عليه الجمهور أنَّ مَلَكَ الموت يقبضُ أرواحَ جميع الخلق بنفسه، والذي يَدُلُّ عليه: قوله تعالى: ﴿قُلْ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ ٱلَّذِى وُكِّلَ بِكُمْ﴾ [السجدة:11]، فأضاف جنسَ الموت إليه؛ فوجب أنْ يكون هو المُتَوَلِّي لجميعه.

ولأنَّ العِلْمَ بما قالوه يحتاج إلى سَمْعٍ، ولا سَمْعَ في ذلك؛ [فوجب][1] تبقيتنا على ما جاء عليه.

**فإنْ قالوا:** الأصل أنَّا لا نُثْبِتُ قابضَ الأرواح بعينِه إلَّا بسَمْعٍ، وقد قام

(1) في (ع) ما صورته: (فو)، والمثبت أليق بالسياق.

الدَّليل السَّمعي على أنَّ مَلَكَ الموت يقبضُ أرواحَ الآدميِّين؛ فصِرْنا إليه، ولَمْ يَقُمْ دليلٌ على أنَّه يقبضُ أرواحَ سائر البهائم.

**قُلنا:** [إنَّه][1] قام الدَّليل؛ وهو الظَّاهرُ الذي ذكرناه.

**فإنْ قالوا:** ذلك محمولٌ على الآدميِّين، لأنَّ إطلاقَ الموت مُخْتَصٌّ بهم.

**قُلنا:** ومِنْ أين وَجَبَ ذلك والموت اسْمٌ [عامٌّ][2] لا يخصص ببعض ما يوجد له دون بعض؟ وإنْ ساغ أنَّ الموت [يخصَّص][3] لبني آدم؛ ساغ أنْ يقال: إنَّ الحياةَ تُخَصَّصُ لهم، وهذا فاسدٌ.

ويُقال لهم: بأيِّ سَمْعٍ عَلِمْتُم أنَّ [أعوانَه][4] يَتَوَلَّون قَبْضَ أرواح البهائم دونَه؟

وعلى أنَّه لو كان الأمر على ما قُلْتُم مِنْ أنَّه لا سَمْعَ يوجِب أنْ يكون مَلَكُ الموت نفسُه يَتَوَلَّى قَبْضَ أرواح [البهائم][5]؛ لكان بإزائه أنَّه لَمْ يَرِدْ سَمْعٌ بأنَّه لا يَتَوَلَّى ذلك، [فأوْلَى][6] ما يجب؛ [التَّوقُفُ][7] دونَ القطعِ بأنَّه لا يَتَوَلَّى ذلك بنفسه.

هذا نهايةُ النُّزول على حكمهم، والظَّاهرُ الذي تَلَوْناه كَافٍ بإسقاط قولِهم.

وبالله التوفيق.

---

(1) في (ع): (إن)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) في (ع): (قام)، والمثبت أليق بالسياق.

(3) زيادة يقتضيها السياق.

(4) في (ع): (أعوام)، والمثبت أليق بالسياق.

(5) بياض في (ع)، والمثبت أليق بالسياق.

(6) في (ع): (أول)، والمثبت أليق بالسياق.

(7) في (ع): (التوقيف)، والمثبت أليق بالسياق.

# فصل

**قال -رحمه الله-:**

(وأنَّ خَيْرَ القُرُونِ القَرْنُ الذِينَ رَأَوْا رَسُولَ الله ﷺ وآمَنُوا به، ثُمَّ الذِينَ يَلُونَهم، ثُمَّ الذِينَ يَلُونَهم).

**قال القاضي -رضي الله عنه-:**

اِعْلَمْ أنَّ هذا الذي قاله لا خلافَ فيه في الجُمْلَةِ، ثُمَّ الذي يَدُلُّ عليه إجماعُ الأمَّةِ ونصوصُ القرآن والسُّنَّةِ على فضيلة السَّبْقِ والتَّرجيح بالتَّقَدُّمِ.

فمِنْ ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ﴾[التوبة:100].

وقوله: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ﴿١٠﴾ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾[الواقعة:11].

وقوله: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ﴾[الحديد:10] الآية.

وقوله: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ﴾ إلى قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [الحشر:9].

وما اشتهر عن الصَّحابة مِن اعتقادِ الفضيلة بالسَّابقة ومُقَدَّمِ الإيمان والهجرة، وأنَّهم إذا عَدُّوا فضائلَ الفاضلِ ومحاسِنَه ذكروا هجرتَه وسابِقَتَه، وقولهم: «والله والله إنَّا لَنَعْلَمُ فَضْلَكَ و[سَابِقَتَكَ][1]»[2].

ويَدُلُّكَ على فَضْلِ [السَّابق][3] على المُتأخِّرِ تسميتُه تعالى لِمَنْ جاء

---

(1) في (ع): (مسابقتك)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) كذا في (ع)، ولعلها: (وقولهم له: والله إنا لنعلم فضلك وسابقتك).

(3) في (ع): (السبق)، والمثبت أليق بالسياق.

بعدَهم بأنَّهم [تابعون](1)، وترْتِيبُه إيَّاهم بقوله: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ﴾ [التوبة:100]، وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ﴾ [الحشر:10]؛ وتَسْمِيَتُهم بذلك يقتضي فضيلةَ السَّابقين عليهم.

وكذلك كانت الصَّحابة تقول: «أبو بكر السَّابق، وعمر المُصَلِّي(2)».

ويَدُلُّ عليه الخَبَرُ المشهورُ؛ وهو قوله ﷺ: «خيرُكم القَرْنُ الذي بُعِثْتُ فيهم، ثُمَّ الذين يلونَهم، ثُمَّ الذين يلونَهم»(3).

ويَدُلُّ عليه قوله ﷺ: «لِيَلِني منكم ذَوُو الأحلامِ والنُّهى، ثُمَّ الذين يلونَهم، ثُمَّ الذين يلونَهم»(4).

## فصل

**قال -رحمه الله-:**

**(وأَفْضَلُ الصَّحابة -رضي الله عنه- الخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ المَهْدِيُّونَ(5)).**

**قال القاضي:**

اِعْلَمْ أنَّ الوجه في الكلام على هذه الجملة بأنْ [نَذْكُرَ](6) ما وَرَدَ في فضل

---

(1) في (ع): (تابعوه)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) قال الأصمعي: «إنما أصل هذا في الخيل؛ فالسابق الأول، والمصلي الثاني الذي يتلوه، وإنما قيل له: «المصلي» لأنه يكون عند صلا الأول، وصلاه جانبا ذنبه عن يمينه وشماله، ثم يتلوه الثالث». ينظر «غريب الحديث» لأبي عبيد (3/ 458-459).

(3) رواه البخاري (2651) ومسلم (2533).

(4) رواه مسلم (432) وغيره.

(5) في متن الرسالة تتمة: (أبو بكر ثُمَّ عُمَرُ ثُمَّ عُثْمَانُ ثُمَّ عَلِيٌّ -رضي الله عنهم-).

(6) زيادة يقتضيها السياق.

كُلِّ واحدٍ منهم؛ لِيَصِحَّ بذلك فضلُ جماعتهم على [و/ 239] مَنْ سواهم.

**فأمَّا ما تواترتْ به الأخبار في فضل أبي بكر -رضي الله عنه-:**

فمِنْ أكبَرِها وأقواها: [تَقْدِيمُه][1] إيَّاه ﷺ للصَّلاة بالنَّاس[2]، وذلك يفيد [فضيلتَه][3] على جميعهم.

لأنَّه لو كان في الأُمَّةِ مُسَاوٍ له في الفضل أو مُقارِنٌ لمنزِلَتِه؛ لَمْ يَقُلْ: «يأبى الله والمسلمون إلَّا أبا بكر»[4]، لأنَّ هذا لا يُقال [فيمَنْ][5] له مُسَاوٍ ومُمَاثِلٌ في فضله، [لأنَّ تقديم][6] المُساوي للتَّماثُلِ [لا][7] يوصف أنَّه مِمَّا يأباه الله ورسولُه والمسلمون[8].

ولأنَّه يعلم أنَّ الأُمَّةَ [تعتقدُ][9] أنَّه لا يُقَدِّمُ عليها في ذلك المقام وذلك الفرض إلَّا مَنْ [هو الأفضلُ][10] والأحقُّ بالتَّقديم.

فإنَّ تقديمَه مفضولا على فاضل خلافٌ لِمَا شَرَعَه وأمَرَ به، وأنَّه نَقَصَ

---

(1) في (ع): (تقدمه)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) رواه البخاري (664) ومسلم (418).

(3) في (ع): (فضيلة)، والمثبت أليق بالسياق.

(4) رواه البخاري (7217) مسلم (2387).

(5) في (ع): (ممن)، والمثبت من «منتخب الإفادة».

(6) في (ع) ما صورته: (لا أن يقدم)، والمثبت من «منتخب الإفادة».

(7) في (ع): (لأنه)، والمثبت من «منتخب الإفادة».

(8) نقله الزناتي في «منتخب الإفادة» [30/ أ].

(9) في (ع): (يعقد)، والمثبت أليق بالسياق.

(10) في (ع): (هؤلاء فضل)، والمثبت أليق بالسياق.

للفاضل مِنْ حَظِّه وبَخَسَ له ما يَسْتَحِقُّه [وأَنْزَلَهُ][1] مِنْ منزلةٍ قد أوجبها الله له، مع قوله ﷺ:

«يَؤُمُّكم خيارُكم»[2].

و«أئمَتُكم خِيَارُكم»[3].

ورُوِيَ: «أئمتكم شفعاؤكم، فانظروا مَنْ تستشفعون»[4].

و«مَنْ تَقَدَّمَ على قوم يرى أنَّ فيهم مَنْ هو أفضل منه؛ فقد خان الله ورسوله والمسلمين»[5].

في نظائر لهذه الأخبار، كُلُّها يوجبُ تقدُّم الأفضل فالأفضل.

ولأنَّه ﷺ يعلم أنَّ مستقر العادة و[موجب][6] الدِّين أنَّ المسلمين [في][7] ذلك الحال التي هي حال فراقه لهم، وتوديعه إيَّاهم، وانصرافه عن ... ...[8] أعينُهم، [مشرئبة][9] نفوسهم إلى ما يكون مِنْ بيان فضل الفاضل وتقديم مَنْ قَدَّمَه.

---

(1) في (ع): (     له)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) رواه الدارقطني (1882) من حديث مرثد بن أبي مرثد، وفيه: «إذا سركم أن تقبل صلاتكم فليؤمكم خياركم»، وقال الدارقطني: «إسناد غير ثابت».

(3) رواه الدارقطني (1881) والبيهقي في «السنن الكبرى» (5133) من حديث ابن عمر، وفيه: «اجعلوا أئمتكم خياركم، فإنهم وفدكم فيما بينكم وبين ربكم»، وقال: «إسناد هذا الحديث ضعيف».

(4) لم أجد من خرجه فيما بين يدي من مراجع، وذكره الباقلاني في «التمهيد» (ص474).

(5) لم أجد من خرجه فيما بين يدي من مراجع، وذكره الباقلاني في «التمهيد» (ص474).

(6) في (ع): (يوجب)، والمثبت أليق بالسياق.

(7) زيادة يقتضيها السياق.

(8) بياض في (ع)، ولعل تقديره: (وانصرافه عن دنياهم، مترقبة أعينهم ...).

(9) في (ع): (مسرية)، والمثبت أليق بالسياق.

وأنَّ اعتقادَه فيمَنْ قَدَّمَه أنَّه هو الأفضل عند الله.

وأنَّ ذلك أبلغُ مِنَ الصريح [لو][1] صَرَّحَ بأنْ قال: «هذا أفضلكم»؛ فإنَّ القول يدخُلُه مِنَ التَّأويل والاحتمال [مما][2] لا يدخلُ [الفِعْلَ][3] المَحْضَ الذي يقارنُه مَنْ يشاهد الحال، [وذلك][4] ما يمنع عنه الاحتمال.

ولا يجوز أنْ يعترض هذا لاحتمال أنْ يكون قَدَّمَه لِسِنِّه وسابِقَتِه، وإنْ ساواه غيرُه في الفضل وماثله في المنزلة واستحقاق التقدم؛ لأنَّ في الخبر ما يمنع هذا، وهو قوله ﷺ: «يأبى الله ورسوله والمسلمون إلَّا أبا بكر»[5].

وعلى [6]أنَّه قد كان هناك مَنْ هو أَسَنُّ منه مِن المهاجرين يُقَدِّمُه عليهم.

ولا يدخل على هذا تقديم عبدِ الرحمن بن عوف وابنِ أُمِّ مكتوم؛ لأنَّ ذلك لَمْ يكن تقديم[7] منه.

وإنَّما يُعَدُّ تقديما عند غَيْبَتِه في حضورهما، فإنَّ ذلك مِنَ التَّقديم بتقديمه ومراجعتِه في تقديم غيره، ومنعه ذلك وتَأَبِّيه عليهم بقوله: «يأبى الله والمسلمون إلَّا أبا بكر» في الحال التي تقتضي الحاجةُ إلى التَّنبيه والتَّصريح بفضل الفاضل، وكان هذا مِنْ أقوى ما تعلق به.

---

(1) في (ع): (او)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) في (ع): (فيما)، والمثبت أليق بالسياق.

(3) في (ع): (الفضل)، والمثبت أليق بالسياق.

(4) في (ع): (ودليلنا)، والمثبت أليق بالسياق.

(5) رواه البخاري (7217) مسلم (2387).

(6) في (ع) زيادة: (و)، وحذفها أليق بالسياق.

(7) كذا في (ع).

ومِنْ ذلك ما رُوي عن عُمَرَ في خطبته التي ذكر فيها قضية [الخلافة][1]، إلى أنْ قال عن أبي بكر: «وكان -والله- مِنْ خيرنا يومَ تُوفِيَ رسول الله ﷺ، وما فيكم [اليوم][2] [مَنْ تقطع الأعناق إليه مِثْلُ أبي بكر][3]»[4].

وقوله: «لَأَنْ أُقَدَّمَ فتُضْرَبَ عُنُقِي أَحَبُّ إليَّ مِنْ أنْ [أَتَأَمَّرَ][5] على قوم فيهم [أبو][6] بكر -رضي الله عنه-»[7].

وقوله ﷺ: «مَنْ وَلَّى على المسلمين رجلا وهو يعلم أنَّ فيهم مَنْ هو خيرٌ منه؛ فقد خان الله ورسوله»[8].

وقد ثبت بالدَّليل الصَّحيح صِحَّةُ إمامَتِه، ودَلَّ ذلك [على][9] فضله على جميعهم، و[إلَّا][10] كان فيه طَعْنٌ عليهم.

ومِنْ ذلك ما رَوى أبو أُمامَةَ قال: قال النَّبي ﷺ: «وُضِعَتِ الأُمَّةُ في كَفَّةٍ

(1) بياض في (ع)ولعل المثبت أليق بالسياق.

(2) في (ع): (امور)، والمثبت من مصادر التخريج، وينظر «تاريخ الإسلام» للذهبي (2/ 457).

(3) بياض في (ع)، والمثبت من مصادر التخريج.

(4) جزء من خطبة عمر في الخلافة، رواه البخاري (6830) وغيره.

(5) بياض في (ع)، والمثبت مِن مصادر التخريج.

(6) في (ع): (أبي)، والمثبت يقتضيه الإعراب.

(7) جزء مِنَ الحديث السابق.

(8) روي من طرق ضعيفة، ينظر تخريجه في «نصب الراية» للزيلعي (4/ 62)، وقال العقيلي في «الضعفاء» (1/ 463): «يروى من كلام عمر بن الخطاب»، وينظر طرقه عن عمر في «محض الصواب» لابن عبد الهادي (1/ 374).

(9) زيادة يقتضيها السياق.

(10) في (ع): (لا)، والمثبت أليق بالسياق.

فرَجَحَتُ بهم، ثُمَّ وُضِعَ أبو بكر [مكاني][1]؛ فرجح بهم، ثُمَّ وُضِعَ عمرُ مكانه؛ فرَجَحَ بهم»[2].

والخبرُ مشهورٌ عن ابن عمر أنَّه قال: كُنَّا على عهد رسول الله ﷺ نُفاضِلُ بين أصحابه فنقول: «أبو بكر ثُمَّ عُمَرُ ثُمَّ عثمان»، [فيبلغه][3] ذلك فلا ينكره[4].

ومنه قوله ﷺ: «هذان سَيِّدَا كهول أهل الجَنَّةِ مِنَ الأَوَّلين والآخرين، إلَّا النَّبِيِّينَ والمُرْسَلِين»[5].

والحديث المشهور عن عليٍّ -رضي الله عنه- أنَّه صعد المنبر فقال: «خيرُ الأُمَّة بعد [نبيِّها][6] [و/ 240] أبو بكر ثُمَّ عمر»[7].

واخْتُلِفَ عنه في الثَّالث:

فرُوي عنه أنَّه قال: «لو [شئتُ][8] لَسَمَّيْتُ الثَّالث»[9].

---

(1) في (ع): (مكان)، والمثبت من مصادر التخريج.

(2) رواه أحمد في «المسند» (22232)، وقال العراقي في «المغني» (4223): «أخرجه أحمد من حديث أبي أمامة بسند ضعيف».

(3) في (ع): (فبلغه)، والمثبت مِن مصادر التخريج.

(4) رواه البخاري (3655) بلفظ قريب منه، وليس فيه قوله: «فيبلغه ذلك فلا ينكره»، وهي في «المعجم الأوسط» للطبراني (8702).

(5) روي عن جمع من الصحابة، ينظر تخريجه في «السلسلة الصحيحة» للألباني (824).

(6) في (ع): (نبيا)، والمثبت من مصادر التخريج.

(7) رواه أحمد في «المسند» (837) وفي «فضائل الصحابة» [45][130][139][417][548].

(8) في (ع): (ثبت)، والمثبت مِن مصادر التخريج.

(9) «فضائل الصحابة» للإمام أحمد [45][139][417][548].

ورُوي عنه أنَّه قال: «الله أعلم [بالخير][1] مِنْ حيث هو»[2].

وفي بعض طُرُقِه أنَّ النَّاس ماجُوا، فقال: «هو عثمان»[3].

وروى عنه سُوَيْدُ بنُ غَفْلَةَ -وكان مِنْ شيعته- أنَّه قال: «لا أوتى بأحد يُفَضِّلُني عليهما إلَّا حَدَدْتُه حَدَّ المُفْتَرِي، ألَا وإنَّ خِيَارَ هذه الأُمَّة بعد نَبِيِّها أبوبكر ثُمَّ عمر»[4].

ولأنَّ الصحابة كانوا يُرَاعُون تقديمَ الأفضلِ فالأفضلِ.

ولذلك قال أبو بكر مُجِيبًا لِمَنْ قال: «ما تقول لرَبِّك وقد وَلَّيْتَ علينا عمرَ؟»، فأجاب بأنْ قال: «وَلَّيْتُ عليهم خيرَ أهلك»[5]، وكان يُقال لقريش: هؤلاء أهلُ الله.

وفي هذا ما يَدُلُّ على فَضْلِ عمرَ -أيضا- بعد أبي بكر.

[و][6]الأخبار التي قد [سبقت][7] [بيَّنت][8] فضله على جميعهم، [و][9]بأنَّه هو أفضلهم.

---

(1) في (ع): (بالحد)، والمثبت من مصادر التخريج.

(2) «الشريعة» للآجري (4/ 1725)، «فضائل الصحابة» [130].

(3) «تاريخ دمشق» لابن عساكر (39/ 156).

(4) «فضائل الصحابة» [49][387].

(5) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (32676)، وابن سعد في «الطبقات» (3/ 183)، وابن شبة في «تاريخ المدينة» (2/ 666).

(6) زيادة يقتضيها السياق.

(7) زيادة يقتضيها السياق.

(8) في (ع): (ثبت)، والمثبت أليق بالسياق.

(9) زيادة يقتضيها السياق.

ويَدُلُّ على فضله أيضا وفضل عمرَ:

ما رُوي أنَّه كان لهما مجلس مِن النَّبي ﷺ لا يجلس فيه غيرُهما، أبو بكر عن يمينه وعمر عن شماله[1].

وقوله ﷺ: «لا ينبغي لقوم يكون فيهم أبو بكر أنْ يتقدَّمَهم غيرُه»[2].

ويَدُلُّ عليه: قولهم له عند عقد [الإمامَةِ][3] له: «رَضِيَكَ رسول الله ﷺ [لِدِينِنا، أفلا][4] نرضاك [لِدُنْيَانَا][5]؟!»[6].

ولأنَّ الصَّحابة كانت تعتقد تفضيل أبي بكر وعمر لِمَا يشاهدون مِنَ النَّبي ﷺ مِنْ تفضيلهما وتقديمه إيَّاهما على سائرهم في الشَّهادات في كُتُبِ صُلْحِه وعُهُودِه، حتى إذا شهد أبو بكر وعمر شهدتِ الصَّحابة بعد ذلك.

ومِنَ الدَّليل عليه: ثبوتُ التَّسمية له بأنَّه «الصِّدِّيقُ»، وذلك يَدُلُّ على فضله عموما على جماعتهم بعد النبي ﷺ، لأنَّها [لَمْ تُطْلَقْ][7] قَبْلَ أبي بكر على

---

(1) روى البخاري (3674) من حديث أبي موسى قال: «لألزمن رسول الله ﷺ ولأكونن معه يومي هذا» وفيه: « فدخل أبو بكر فجلس عن يمين رسول الله ﷺ »، «فدخل -أي عمر- فجلس مع رسول الله ﷺ في القف عن يساره».

(2) رواه الترمذي (3673) من حديث عائشة -رضي الله عنها- مرفوعا، وقال: «هذا حديث غريب»، وقال ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (1/ 188): «هذا حديث لا يصح».

(3) في (ع): (الأمانة)، والمثبت أليق بالسياق.

(4) في (ع): (لدينا، فلا)، والمثبت من مصادر التخريج.

(5) في (ع): (لد )، والمثبت من مصادر التخريج.

(6) «الطبقات الكبرى» لابن سعد (3/ 167)، «فضائل أبي بكر» للعشاري [11].

(7) بياض في (ع)، والمثبت مما يستقيم به السياق.

أَحَدٍ إلَّا اثنين؛ و ... ...[1] المؤمنين، ولَمْ يُسَمَّى[2] بها المفضول دون الفاضل، ولا الأدْوَنُ [مكانَ][3] الأعلى.

وإذا ثَبَتَ ذلك؛ لَمْ يَخْلُ:

أنْ تكون هذه التَّسمية مِنْ جهة النَّبي ﷺ؛ فذلك ظاهرٌ، لأنَّ أهل التَّفسير [قالوا في][4] تأويل قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾[الزمر:33]: «أبو بكر»[5].

وفي الحديث أنَّ النَّبي ﷺ قال لجبريلَ ليلةَ المعراج: «إنَّ النَّاس لا يصدقوني»، قال: «يُصَدِّقُك أبو بكر»؛ فسُمِّيَ «الصِّدِّيقُ»[6].

وإنْ قلنا: إنَّ الأُمَّةَ سَمَّتْهُ بذلك؛ كان كافِيًا باعترافها بفضله على جميعهم.

والرَّافضةُ وغيرُهم مِنَ المبتدعة يقولون: إنَّ هذه التَّسمية مِنْ قِبَلِ الحَشَوِيَّة وأصحابِ الحديث والنَّواصِبِ وأعداءِ عليٍّ بن أبي طالب.

والجوابُ: إنَّ هذا حَدٌّ مِنْ الجهل يجب الإضراب عنه، لأنَّ تسميتَه بذلك متقدمةٌ في أوَّلِ الإسلام في عهد النَّبي ﷺ كما سُمي غيرَه بما سُمي به مِنَ الأسماء؛ كتسميته عمرَ: «الفاروق»، وعثمان: «ذو النُّورين»، وطلحةَ والزُّبيرَ

(1) بياض في (ع) بمقدار كلمة أو كلمتين.

(2) كذا في (ع)، وهي لغة.

(3) في (ع): (كان)، والمثبت أليق بالسياق.

(4) بياض في (ع)، والمثبت مِمَّا يستقيم به السياق.

(5) «تفسير الطبري» (20/ 204).

(6) رواه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (3/ 170)، والطبراني في «الأوسط» (7173).

«حوارِيَيْ رسول الله ﷺ».

وقد ذَكَر حسَّانُ بنُ ثابت في شِعْرِه وصَرَّحَ بأنَّه خيرُ الصَّحابة، وأوَّلُ مَنْ صَدَّقَ النَّبي ﷺ؛ فقال:

إذا [تَذَكَّرْتَ شَجْوًا][1] مِنْ أخِي ثِقَةٍ ... فاذْكُرْ أخاك أبا بكر بما فَعَلَا

خيرَ البَرِيَّةِ أتْقَاها وأعْدَلُها ... بعد النَّبِيِّ وأوْفَاها بما حَمَلَا

وقوله:

لولا الرَّسولُ ورُوحُ القُدْسِ يَحْفَظُهُ ... وأمْرُ رَبِّكَ حَتْمٌ غَيْرُ مَرْدُودِ

وإنَّنِي أحْفَظُ الصِّدِّيقَ مُجْتَهِدًا ... وطَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ الله في الجُودِ

وقال غيره:

قُضِيَ القَضَاءُ وبُويعَ الصِّدِّيقُ[2] ... ..............................

والأخبارُ في ذلك كثيرةٌ نَثْرًا ونَظْمًا.

**وأمَّا عمرُ بنُ الخطاب -رضي الله عنه-:**

فقد مضى فيما ذكرناه ما دَلَّ على فضله، ومنه شهادة أبي بكر له بأنَّه خيرُ مَنْ بَقِيَ[3].

---

(1) في (ع): (ذكرت شجوى)، والمثبت مِنْ «فضائل الصحابة» [103].

(2) صدر بيت، عجزه:

.................. ... واللهُ رَبِّي بالثَنَاءِ حَقِيقُ

ينظر: «تذكرة النحاة» لأبي حيان (ص 536) نقلا عن ابن الأعرابي.

(3) تقدم قريبا قوله للمعترض: أقول: «وَلَّيْتُ عليهم خيرَ أهلك».

ومنه الحديث [و/ 241] المشهور عن النَّبي ﷺ، قال: «اللهُمَّ أعِزَّ الإسلامَ [بأحَبِّ][1] الرَّجلين إليك؛ عمرَ بنِ الخَطَّابِ أو أبي جَهْلِ ابنِ هشام»، فسَبَقَتِ[2] الدَّعوة لعُمَرَ[3].

وقوله في حديث الأسرى: «[لو نَزَلَ][4] علينا عذابٌ ما نجا منه غيرُ عُمَرَ»[5].

وقوله ﷺ: «إنَّ الحَقَّ ينطق على لِسَانِ عُمَرَ وقَلْبِه»[6].

وقوله ﷺ: «اقتدوا باللذين مِنْ بعدي؛ أبي بكر وعُمَرَ»[7].

**وقد استَدَلَّ أصحابُنا على فضل أبي بكر:**

بقوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ﴾ إلى قوله: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد:10].

---

(1) في (ع) ما صورته: (بأحرب)، والمثبت من مصادر التخريج.

(2) في «منتخب الإفادة» [30/ أ]: (فصدقت).

(3) رواه الترمذي (3681) وقال: «حسن صحيح»، وينظر «فتح الباري» لابن حجر (7/ 48).

(4) في (ع): (لن يزل)، والمثبت من مصادر التخريج.

(5) رواه الطبري في «تفسيره» (11/ 283) وابن أبي حاتم في «تفسيره» (5/ 1735) من طرق عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم قال: لَمْ يكن مِن المؤمنين أحد مِمَّنْ نصر إلَّا أحبَّ الغنائم إلَّا عمر بن الخطاب، جعل لا يلقى أسيرا إلَّا ضرب عنقه، وقال: يا رسول الله ما لنا وللغنائم، نحن قوم نجاهد في دين الله حتى يُعبد الله، فقال رسول الله ﷺ، فذكره، وهو معضل الإسناد.

(6) رواه الترمذي (3682) من طريق ابن عمر مرفوعا بلفظ: «إن الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه»، وقال: «وفي الباب عن الفضل بن العباس، وأبي ذر، وأبي هريرة، وهذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه».

(7) رواه الترمذي (3663) وابن ماجه (97)، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن»، وينظر «التلخيص الحبير» (6/ 3185).

وقالوا: لا خلافَ أنَّ أبا بكر آمَنَ مِنْ قَبْلِ الفتح والهجرة وبَدْرٍ والعَقَبة.

هذا مع قوله ﷺ: «ما نفعني مالٌ غير مَالِ أبي بكر»[1].

**ويَدُلُّ على فضل الجماعة:**

قوله تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [النور: 55] الآية، فكان ذلك في الأئمة الأربعة، مع أنَّهم أسبقُ إلى تناول الاسم.

ورُوي: «أنَّ [الشَّيطان][2] لَيَهْرُبُ مِنْ عُمَرَ ولَيَفِرُّ منه»[3].

وفي الحديث أنَّ النَّبي ﷺ قال: «دخلتُ الجَنَّةَ، فرأيتُ قصرا، فقلتُ لِمَنْ هو؟ فقالوا: لِشَابٍّ مِنْ [قريش][4]، فأردتُ دخوله فقلتُ: مَنِ [الشَّابُّ][5]؟ قالوا: عمر، ولولا غَيْرَتُك -يا أبا حفص- لدخلْتُه»، فقال: وهل أغار منك يا رسول الله؟!»[6].

وقوله ﷺ: «إنَّهم لَيَرَوْنَ[7] مَنْ دونَهم كما ترون الكوكب [الدُّرِّيَّ][8] في

---

(1) رواه الترمذي (3661) وابن ماجه (94)، من طرق عن أبي هريرة، وقال الترمذي: «حديث حسن»، وفي «صحيح البخاري» (466) و«صحيح مسلم» (2382) من حديث أبي سعيد: «إن أمنَّ الناس عليَّ في ماله وصحبته أبو بكر».

(2) في (ع) ما صورته: (السلطن)، والمثبت من مصادر التخريج.

(3) رواه البخاري (3683) ومسلم (2396) بلفظ: «والذي نفسي بيده، ما لقيك الشيطان قَطُّ سالكا فَجًّا إلَّا سلك فَجًّا غيرَ فَجِّكَ».

(4) في (ع): (فرس)، والمثبت من مصادر التخريج.

(5) في (ع) ما صورته: (الشرب)، والمثبت من مصادر التخريج.

(6) رواه البخاري (3679) ومسلم (2395).

(7) في أكثر الروايات: (ليراهم).

(8) في (ع): (الذي)، والمثبت من مصادر التخريج.

أُفُقِ السَّماء، وإنَّ أبا بكر وعمر منهم، [وأنعما][1]»[2].

ورُوي أنَّ رجلا دخل على عمر فقال: «ما رأيتُ أحدا بعد النَّبي ﷺ [أفضل][3] منك، فقال: هل رأيتَ أبا بكر؟ قال: لا، قال: لو قلتَ: «نعم»؛ لبالغتُ في عُقوبَتِكَ»[4].

**فأمَّا عثمان؛ فمِنَ المشهور في فضله:**

قوله ﷺ: «هذا شمالي بايع عنه، وهي خيرٌ له مِنْ يمينه»[5].

وهذا مِنْ [أَبْيَن][6] شيءٍ في فضلِه والثِّقة بإيمانِه.

وقوله ﷺ: «لو كانت لَنَا [ثالثةٌ][7] لكانت لك الفداء»[8].

وما تقدم مِنْ حُسْنِ بلائه في الإسلام، وإعانَةِ الرَّسول -عليه السلام-،

(1) بياض في (ع)، والمثبت من مصادر التخريج.

(2) رواه الترمذي (3658) وابن ماجه (96)، وأحمد في «فضائل الصحابة» [569]، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن، وقد رُوي مِن غير وجه عن عطية عن أبي سعيد»، وقال ابن عدي في «الكامل» (7/ 85): «هذا معروف لعطية، وقد رواه عنه جماعة من الثقات، ولعطية عن أبي سعيد الخدري أحاديث عداد وعن غير أبي سعيد، وهو مع ضعفه يكتب حديثه وكان يعد من شيعة الكوفة».

(3) بياض في (ع)، والمثبت من مصادر التخريج.

(4) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (32596).

(5) روى البخاري (3698) من حديث ابن عمر قال: «فقال رسول الله ﷺ بيده اليمنى: «هذه يد عثمان»، فضرب بها على يده، فقال: «هذه لعثمان»»، وروى الترمذي (3702) من حديث أنس قال: «قال رسول الله ﷺ: «إنَّ عثمان في حاجة الله وحاجة رسوله»، فضرب بإحدى يديه على الأخرى، فكانت يَدُ رسول الله ﷺ لعثمان خيرا مِنْ أيديهم لأنفسهم»، وقال: «هذا حديث حسن صحيح غريب».

(6) في (ع): (اثنين)، والمثبت أليق بالسياق.

(7) في (ع) ما صورته: (البته)، والمثبت من مصادر التخريج.

(8) رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (39/ 43-46) من طرق.

وإنفاقِهِ المالَ، وحفرِه بئرَ رُومَةَ[1]، وغيرِ ذلك.

ورُوي أنَّ عبد الله بن [مسعود][2] دخل الكوفة لَمَّا قُتِلَ عمرُ، [فنَعاهُ][3] إلى النَّاس، فما [مِنْ][4] أحد إلَّا بكى، ثُمَّ قال: «إنَّا أصحاب محمد ﷺ اجتمعنا فوَلَّيْنَا عثمانَ، ولَمْ نَأْلُ عن [خَيْرِنا ذا فُوقٍ][5]».

ذكره أبو [عبيد][6] في «غريب الحديث»[7].

**فأَمَّا فضل عليٍّ -رضي الله عنه-؛ [فمِمَّا][8] رُوي فيه:**

قوله ﷺ: «أنا مدينة العلم، وعَلِيٌّ بابُها»[9].

وقوله ﷺ: «أمَا ترضى أنْ تكون مِنِّي بمنزلة هارون [مِنْ][10] موسى إلَّا أنَّه لا نَبِيَّ بعدي»[11].

---

(1) «صحيح البخاري» (2778).

(2) في (ع)، والتصويب من مصادر التخريج.

(3) في (ع): (فنعله)، والمثبت من مصادر التخريج.

(4) في (ع): (هي)، والمثبت من مصادر التخريج.

(5) بياض في (ع)، والمثبت من مصادر التخريج، قال أبو عبيد في «غريب الحديث»: «قال الأصمعي: قوله: «ذا فُوق» يعني: السَّهْمَ الذي له فُوقٌ؛ وهو موضعُ الوَتَرِ».

(6) في (ع): (عبيدة)، وهو: أبو عبيد القاسم بن سَلَّام.

(7) «غريب الحديث» (5/ 96)، ورواه الطبراني في «المعجم الكبير» (8835).

(8) في (ع): (فما)، والمثبت أليق بالسياق.

(9) رواه الترمذي (3723) من حديث علي، وقال: «حديث غريب منكر»، وقال الدارقطني في «العلل» (3/ 247): «الحديث مضطرب غير ثابت».

(10) في (ع): (بن)، والمثبت أليق بالسياق.

(11) رواه مسلم (2404).

وهذه فضيلة جسيمة، و[منقبة][1] عظيمة.

وما رُوي عن مؤاخاته ﷺ بين صحابته، وتخصيصه إيَّاه بمؤاخاة نفسه[2].

وقيل في تأويل قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب:33][3]، وقوله: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ﴾ [المائدة:55][4] الآية: إنَّهما في عَلِيٍّ -رضي الله عنه-.

وقيل في تأويل قوله: ﴿وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التحريم:4]: إنَّه أبو بكر[5]، وقيل: عَلِيٌّ[6].

## ومِنْ فضائل أبي بكر:

وقد عزم على أهل الرِّدَّةِ، و[قد لامَتْهُ][7] الصَّحابةُ بأمرها، وقال: «والله لو

---

(1) في (ع) ما صورته: (لمقة)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) رُويت أحاديث عدة في هذا المعنى، منها ما رواه الترمذي (3720)، وكذا ما رواه النسائي في «السنن الكبرى» (8050)، وغيره مما في معناهما، قال العراقي في «المغني» (1843): «وكل ما ورد في أخوَّته فضعيف لا يصح منه شيء».

(3) «تفسير الطبري» (19/107)، وروى مسلم (2424) مِنْ حديث عائشة قالت: «خرج النبي ﷺ غداة وعليه مِرْطٌ مُرَحَّلٌ مِنْ شَعْرٍ أسودَ، فجاء الحسن بن علي فأدخله، ثُمَّ جاء الحسين فدخل معه، ثُمَّ جاءت فاطمة فأدخلها، ثُمَّ جاء عليٌّ فأدخله، ثُمَّ قال: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾».

(4) «تفسير الطبري» (8/530-531).

(5) «الكشف والبيان» للثعلبي (27/39)، وفي تفسير «الطبري» (23/97) و«المعجم الكبير» (10477): «أبو بكر وعمر».

(6) «الكشف والبيان» للثعلبي (27/43)، «تفسير ابن أبي حاتم» (10/3362).

(7) بياض في (ع)، والمثبت مما يستقيم به السياق.

منعوني عِقَالًا مِمَّا كانوا [يؤدُّونه][1] إلى رسول الله ﷺ لجاهدتم عليه»[2]، ومُحَاجَّتُه لهم، وجوابُه لهم، إلى أنْ ظَهَرَ أنَّ الحَقَّ كان معه، والصَّوابَ في رأيِه.

**ومِنْ فضائل عمر -رضي الله عنه-:**

ما رُوِيَ مِنْ دخوله يومَ إسلامه وشهر سيفه، [و]قوله: «والله، لا عُبِدَ الله بعد اليوم [سِرًّا][3]»[4].

**ومِنْ فضائل عثمان:**

ما تَمَّ على يديه مِنْ [جَمْعِ][5] القرآن وكَتْبِ المصحف وحراسته، و[حَسْمِ][6] مادَّةِ الخلاف والشَّغب وتفريق الكَلِمة وتَشْتِيتِ [الأُمَّة][7]، وتَمَامُ ذلك وإسلامه[8]، واطِّرادُه واتِّساقُه على يديه، ولِحُسْنِ تأنِّيه ونَظَره، وهذه مَنْقَبَةٌ [مُزَلِّفَةٌ][9]، ورُتبةٌ رفيعةٌ.

**ومِنْ فضائل عليٍّ -رضي الله عنه-:**

ما انتشر مِنْ علمه [و/ 242] وظهور [حكمته][10]، وكثرة فتاويه وتعليمه ما

---

(1) في (ع): (يردونه)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) رواه البخاري (7284) ومسلم (32).

(3) في (ع): (سوا)، والمثبت أليق بالسياق.

(4) قال ابن الجوزي في «زاد المسير» (7/ 449): «رواه الضحاك عن ابن عباس، ومبارك عن الحسن».

(5) في (ع): (جميع)، والمثبت أليق بالسياق.

(6) في (ع): (حسن)، والمثبت أليق بالسياق.

(7) في (ع) ما صورته: (الأما)، والمثبت أليق بالسياق.

(8) لعلها: (وسلامته).

(9) في (ع): (منزلفة)، والمثبت أليق بالسياق.

(10) في (ع): (نعمته)، والمثبت أليق بالسياق.

لَمْ يظهر إلَّا في وقته، ولا عُلِمَ إلَّا مِنْ جهته؛ مِنَ السُّنَّةِ في قتال مَنْ ينتسب إلى المِلَّةِ، وما صَنَعَ في قتال الخوارج، وما سبق [له][1] في كثرة جهاده وحسن بلائه، و[دفاعه][2] عن الرسول ﷺ، مع ما اجتمع له مِنَ القُرْبِ والصِّهْرِ.

**ويَدُلُّ على فضل الجماعة:**

ما اشْتَهَرَ مِنْ قوله -عليه السلام-: «عشرةٌ مِنْ قريش في الجَنَّةِ»[3].

وهذا مِمَّا لا يمكنُ دفعه.

ويَدُلُّ عليه: اختيارُ عمرَ إيَّاهم في الشُّورى، و[إخباره][4] بأنَّهم خيرُ مَنْ بَقِيَ، وأنَّهم الذين مات النَّبي ﷺ وهو عنهم راضٍ[5].

وفي هذه الجملة دليلٌ على فضل الأئمة الأربعة، ولَمْ يُمكن بَسْطُ ذلك واستقصاؤه [6]لضيق الوقت، وتعذر الكتب الذي يُجمع منها، والاعتماد على ما حَضَرَ [الحِفْظَ][7]، وأرجو أنْ يكون في قَدْرِ ما ذكرناه كفاية وبلاغٌ إنْ شاء الله.

---

(1) في (ع): (لهم)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) في (ع): (دوائه)، والمثبت أليق بالسياق.

(3) رواه أبو داود (4649)، والترمذي (3748) (3757)، والطبراني في «الأوسط» (869) -واللفظ له-، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح، وقد رُوي مِنْ غير وجه عن سعيد ابن زيد عن النبي ﷺ».

(4) في (ع): (اختباره)، والمثبت أليق بالسياق.

(5) رواه مسلم (567).

(6) في (ع) زيادة: (و)، وحذفها أليق بالسياق.

(7) في (ع): (اللفظ)، والمثبت أليق بالسياق.

# فصل

قال -رحمه الله-:

(و[أَنْ][1] لا يُذْكَرَ أحَدٌ مِنْ أصْحَابِ رَسُولِ الله ﷺ إلّا بأحْسَنِ الذِّكْرِ، والإمْسَاكِ عَمَّا شَجَرَ بَيْنَهُمْ).

قال القاضي -رحمه الله-:

هذا لأنَّ الله تعالى ورسولَه ﷺ [أوجبا][2] علينا تعظيمهم وموالاتَهم ومدحَهم والثناءَ عليهم وتفضيلَهم؛ وهو قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[الأنفال:64].

وقال: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾[الفتح:29] الآية.

وقال: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ﴾[الحشر:8] إلى قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ﴾[الحشر:9].

وقوله: ﴿لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ﴾[التوبة:117].

وقوله: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾[آل عمران:110].

وقوله: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ﴾[التوبة:100].

وكُلّ هذا مَدْحٌ وثناءٌ وتعظيم وتشريف؛ فوَجَبَ علينا [اعتقاد][3] ذلك فيهم.

---

(1) زيادة من متن «الرسالة».

(2) في (ع): (وجبا)، والمثبت أليق بالسياق.

(3) في (ع): (امساك)، والمثبت أليق بالسياق.

ومِنَ السُّنَّة: قوله ﷺ: «أصحابي كالنُّجوم فبأيِّهم اقتديتم اهتديتم»[1].

وقوله: «لا تؤذوني في أصحابي، فوالذي نفسي بيده، لو أنفق أحدكم مثل أُحُدٍ ذهبا لَمَا بلغ [مُدَّ][2] أحدهم ولا نَصِيفَه»[3].

وقوله ﷺ: «إذا ذُكر أصحابي فأمسكوا»[4].

وقوله: «خيرُ النَّاس القرن الذي بعثت فيهم»[5].

في نظائر لهذه الأخبار يطول [تتبعها][6].

## فصل

**قال -رحمه الله-:**

**(وأَنَّهم أَحَقُّ النَّاس أَنْ يُلْتَمَسَ لَهُمُ [أَحْسَنُ][7] المَخَارِجِ، ويُظَنَّ بِهِمْ أَحْسَنُ المَذَاهِبِ).**

**قال القاضي -رحمه الله-:**

هذا الذي ذكرناه مِنْ وجوب تعظيمهم وموالاتِهم يقتضي ما قاله، ولأنَّ

---

(1) قال ابن الملقن في «البدر المنير» (9/ 584): «هذا الحديث غريب، لم يروه أحد من أصحاب الكتب المعتمدة، وله طرق»، ثم ساق طرقه، وفي «المنتخب من العلل للخلال» [69] عن أحمد بن حنبل أنه قال: «لا يصح هذا الحديث».

(2) في (ع): (مثل)، والمثبت من مصادر التخريج.

(3) رواه مسلم (2540).

(4) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (1427)، وقال ابن رجب في «فضل علم السلف على الخلف» (3/ 14): «روي من وجوه متعددة في أسانيدها مقال».

(5) رواه البخاري (2651) ومسلم (2533).

(6) في (ع): (فيها)، والمثبت عبارة القاضي في مواطن سبقت.

(7) زيادة من متن «الرسالة».

فيه سلامة الدِّين، وتعظيم الرسول ﷺ، وقبول وصيته[1].

## فصل

**قال: (والسَّمْعُ والطَّاعَةُ لِأَئِمَّةِ المُسْلِمينَ مِنْ وُلَاةِ أُمُورِهم وعُلَمَائِهم).**

**قال القاضي -رحمه الله-:**

هذا لقوله -عزَّ وجَلَّ-: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النساء:59]؛ فعَمَّ وُلَّاة الأمر مِنَ العلماء والأُمَراءِ.

وإنْ قلنا: إنَّ إطلاق «أولي الأمر» يختَصُّ الإمامَةَ ومَنْ يَلِي الحربَ والتَّدبير؛ كانت الآية مقصُورَةً عليهم.

وكيف كان الأمر؛ فقد ثَبَتَ ما أردناه.

وقوله: ﴿وَٱسۡمَعُواْ وَأَطِيعُواْ﴾ [التغابن:16].

وقوله: ﴿وَلَوۡ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنۡهُمۡ﴾ [النساء:83]، فأمَرَ بالرَّدِّ إليهم عند [التَّنازُعِ][2] والاختلافِ، وذلك يَعُمُّ وجوبَ طاعتِهم في أمور الدِّين والدُّنيا.

وقوله ﷺ: «لو وُلِّيَ عليكم مُجَدَّعٌ؛ فاسمعوا له وأطيعوا»[3].

وقوله: «ومَنْ فارَقَ الجماعةَ قيدَ شِبْرٍ؛ ماتَ ميتةً جاهلِيَّةً»[4].

---

(1) نقله الزناتي في «منتخب الإفادة» [31/أ].

(2) في (ع): (الشارع)، والمثبت أليق بالسياق.

(3) رواه مسلم (1298).

(4) رواه البخاري (7143) ومسلم (1849).

ولأنَّ ذلك إجماع الصحابة.

ولأنَّها كانت تأمرُ به وتَحُضُّ عليه، وتُحَذِّرُ مِنَ الخلاف عن الأئِمَّةِ، وتَنْهَى عن [الشِّقاق][1] [و/ 243] عليهم [والإخلال][2] بطاعتهم، وترى ذلك مِنْ أوجبِ أُمُورِ الدِّين وألْزَمِ أحكام الشَّرْعِ.

**فأمَّا وُجوبُ طاعةِ العلماء، فالأصل فيه:**

قوله تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: 43].

وقوله: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ﴾ [النساء: 83].

وقوله ﷺ: «ألَا سألوا إذ لَمْ يَعْلَمُوا، فإنَّما شِفَاءُ العَيِّ السُّؤالُ»[3].

وقوله: «فإذا لَمْ يَبْقَ عالمٌ اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤساء جُهَّالًا، فسئلوا، فأَفْتَوْا بغير عِلْمٍ، فضَلُّوا وأضَلُّوا»[4].

**قال القاضي -رضي الله عنه-:**

اعلم أنَّ المعلومات على ضربين:

**منها ما يلزم العلم به قطعا، ولا يَسُوغُ فيه ظَنٌّ ولا تغليبٌ:**

وهو عِلْمُ التَّوحيد والأصولُ التي لا يَتِمُّ العِلْمُ بالشَّرع إلَّا بعد العِلْمِ بها؛

---

(1) في (ع): (اشتقاق)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) بياض في (ع)، والمثبت أليق بالسياق.

(3) رواه أبو داود (336) وابن ماجه (572)، وقال ابن حجر في «بلوغ المرام» [136]: «رواه أبو داود بسندٍ فيه ضعف، وفيه اختلاف على رواته»، ونقل ابن الملقن في «البدر المنير» (2/ 616) عن البيهقي قوله: «ليس بقوي».

(4) رواه البخاري (100) ومسلم (2673).

[كالعِلْمِ بالدَّلالات][1] والمُعْجِزاتِ، وتفصيلِ العِلْمِ بالحدوث والمُحْدَثِ وما يَتَّصِلُ بذلك.

ومنها أُصُولُ الشَّرْعِ دون فروعِه؛ كالعِلْمِ بالقرآن، ووجوبِ الصَّلواتِ الخمس، ووُجوبِ صيامِ شهر رمضانَ، والزَّكاةِ، والحجِّ.

فمَنْ لا يعلم هذا، أو قال: «أظُنُّه»، أو قَلَّدَ فيه، أو شَكَّ فيه؛ فهو كافرٌ.

وقد نَصَّ مالكٌ -رضي الله عنه- على أنَّ [مَنْ][2] يجحدُ وجوبَ الصَّلاة والرُّكوع والسُّجود؛ فقد كَفَرَ.

والأصل في ذلك الجملة:

قوله تعالى: ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[محمد:19]، في نظائرَ لذلك.

**والضَّربُ الآخَرُ**: فروع الدِّين، فلا يخلو المُكَلَّفُ -[أيضا][3]- مِنْ أحد أمرين:

**إمَّا أنْ يكون مِنْ أهل الاجتهاد:**

فهذا فرضٌ عليه أنْ ينظُرَ ويجتَهِدَ، ولا يَسُوغُ له التَّقليدُ، لأنَّ فقه [المُقَلِّدِ][4] لا يُثْمِرُ عِلْمًا، والنَّظرُ والاجتهادُ واجبان على مَنْ كان مِنْ [أهْلِهما][5].

(1) في (ع): (بالعلم با ت)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) زيادة يقتضيها السياق.

(3) في (ع): (لضا)، والمثبت أليق بالسياق.

(4) في (ع): ( د)، والمثبت أليق بالسياق.

(5) في (ع): (أهلها)، والمثبت أليق بالسياق.

**وإنْ كان المُكَلَّفُ مِمَّنْ ليس فيه فضلٌ للنَّظر ولا للاجتهاد:**

ففَرْضٌ عليه أنْ يُقَلِّدَ العلماء، ويرجعَ إليهم في الحادثة إذا نزلتْ، وإذا [أفتاه][(1)] أعلمهم عنده [بشيء][(2)]؛ لَزِمَهُ اتِّباعُه، ولَمْ يَجُزْ له تركُه، فلا [يجوز له][(3)] الأخذُ [بالبحث][(4)] والتَّخمين، ولا بما يَغْلُبُ في ظَنِّه ويُقَوِّيهِ في فِكْرِه مِنْ غير أنْ يكونَ مِنْ أهل النَّظر.

والأصلُ في هذه الجملة:

قوله تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل:43].

وقوله: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾ [النساء:83]، وقوله: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء:59].

ولأنَّه لا يخلو مِنْ ثلاثة أحوال:

إمَّا أنْ يَسْقُطَ عنه النَّظرُ في حُكْمِ الحادثة؛ وذلك لا يَصِحُّ مع بقاء المُكَلَّفِ النَّاظر.

[أو أنْ يُكَلَّفَ وليس فيه فَضْلٌ للنَّظر][(5)]؛ وذلك تَكْلِيفُ ما ليس في وُسْعِه، ولا يَقْدِرُ على فِعْلِه، وأنْ يُباح العملُ [بالبحث][(6)] والتَّخْمِينِ، وذلك باطِلٌ،

---

(1) في (ع): (أفتاد)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) في (ع): (بنفي)، والمثبت أليق بالسياق.

(3) زيادة يقتضيها السياق.

(4) في (ع): (البعث)، والمثبت أليق بالسياق.

(5) زيادة تقتضيها القسمة.

(6) في (ع): (بالحث)، والمثبت أليق بالسياق.

لأنَّه قولٌ على الله بغيرِ عِلْمٍ، وقد مَنَعَ الله تعالى [منه][1] بقوله: ﴿وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾[الأعراف:33]، وقوله: ﴿وَلَا تَقۡفُ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌ﴾[الإسراء:36].

فإذا بطلتْ هذه الوجوه؛ لَمْ يَبْقَ إلَّا ما قُلناه.

## فصل

**قال -رحمه الله-:**

**(واتِّبَاعُ السَّلَفِ الصَّالِحِ، واقْتِفَاءُ آثَارِهِم، والاسْتِغْفَارُ لَهُمْ).**

**قال القاضي -رحمه الله-:**

هذا لأمر الله سبحانه ورسوله -عليه السَّلام- بذلك، وإيجابِهما إيَّاه.

قال الله تعالى: ﴿كُنتُمۡ خَيۡرَ أُمَّةٍ أُخۡرِجَتۡ لِلنَّاسِ تَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَتَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَتُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ [آل عمران:110]، فمَدَحهم [وأثْنَى][2] عليهم، وأخبر عن صواب ما يأمرون، واتِّباعُ مَنْ هذه سبيلُه والاقتداءُ به واجبٌ.

وقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةً وَسَطًا﴾[البقرة:143]، الوسط: الأفضل.

وقال: ﴿لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾[البقرة:143]، وهذا ينبئ عن تعظيم شأنِهم وسَدَادِ طريقِهم.

وقال النَّبي ﷺ: «أصحابي كالنُّجوم، بأيِّهم اقتديتم اهتديتم»[3].

---

(1) زيادة يقتضيها السياق.

(2) في (ع): (فأثنى)، والمثبت أليق بالسياق.

(3) قال ابن الملقن في «البدر المنير» (9/ 584): «هذا الحديث غريب، لم يروه أحد من أصحاب الكتب المعتمدة، وله طرق»، ثم ساق طرقه، وفي «المنتخب من العلل للخلال» [69] عن أحمد بن حنبل أنه قال: «لا يصح هذا الحديث».

وقال: «[اقتدوا][1] بالذَيْنِ مِنْ بعدي؛ [أبي][2] بكر وعمر»[3].

ووجوب اتِّباعه وتحريم مخالفته قد[4] دَلَّلْنا ذلك بتَضَمُّنِ المقصود مِنْ هذا الفصل [فيما تقدم على جواب الإجماع[5]][6].

**فأَمَّا (الاستغفار لهم)**؛ فلوجوب مُوالاتِهم، ولا خلاف في ذلك مِنْ دِينِ الأُمَّة، إلَّا العصابَةُ المُبْتَدِعَةُ؛ فإنَّهم خارجون عمَّا نحن [و/ 244] عليه، وإلى الله نَبْرَأُ مِمَّا هم عليه.

## فصل

**قال -رحمه الله-:**

**(وَتَرْكُ المِرَاءِ والجِدَالِ في الدِّينِ).**

**قال القاضي -رحمه الله-[7]:**

اعلم أنَّ مُراده في هذا الفصل كراهةُ[8] مناظرة أهل الأهواء ومجادلتِهم،

---

(1) في (ع) ما صورته: (اقتلدا)، والمثبت من مصادر التخريج.

(2) في (ع): (أبو)، والمثبت من مصادر التخريج.

(3) رواه الترمذي (3663) وابن ماجه (97)، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن»، وينظر «التلخيص الحبير» (6/ 3185).

(4) في (ع): (وقد)، ولعل المثبت أليق بالسياق.

(5) ينظر ما تقدم في قوله: «ولأن ذلك إجماع الصحابة» (ص: 230).

(6) هذه الجملة كانت في الأصل قبل قوله: (ووجوب اتباعهم)، ولعل موضعها هنا أليق بالسياق.

(7) في هذا الموضع من (ع) بياض كثير تم استدراك أكثره من «شرح الرسالة» لصالح الهسكوري (ص185-186)، و«منتخب الإفادة» للزناتي [31/ ب]، و«المفيد على الرسالة» للرجراجي (ص673).

(8) في «شرح الرسالة» للهسكوري: (كراهية).

والنَّدْبُ إلى ترك ذلك، وذلك مكروه [العلل منها:

أنَّ فيه بسطهم][1] وتأنيسهم[2] إلى إظهار بدعتهم والإعلان بضَلالَتِهم، و[هذا ضِدٌّ][3] ما يجب مِنْ [ذمهم وإخافتهم][4]، ومعاقبتهم على ذلك؛ بترك السَّلام عليهم ومواصلتهم.

ومنها أنَّهم [يَتَمادَوْنَ][5] على مُقابَلَتِنا، والقدح في السَّلف مِنْ حيثُ لا [يمكننا زجرهم عنه][6]، لأنَّ المناظرة تقتضي [الإذن][7] للخصْمِ في ذكر حُجَّتِه وما يدعو [إليه][8].

ومنها أنَّه يُخاف على الولدان [والجهال][9] ومَنْ يضعف قلبُه ويَقْصُرُ فهمُه أنْ يعلق به شيء مِمَّا يسمعه منهم[10]، [فربَّما][11] صار إلى أنْ [يعتقد][12] بدعتَهم وينشأ على ذلك؛ فيُعْوِزُ تَلافِيه ويَعْجِزُ [تداركه][13]، وقد ينتقل عن

---

(1) في (ع): (لقال )، والمثبت من «شرح الرسالة» للهسكوري.

(2) في «المفيد على الرسالة»: (تأمينهم).

(3) في (ع): (هي )، والمثبت من «شرح الهسكوري» و«منتخب الإفادة».

(4) في (ع): ( واحالتهم)، والمثبت من «شرح الهسكوري»، وفي «منتخب الإفادة»: (هجرانهم ومخالفتهم).

(5) بياض في (ع)، والمثبت من «شرح الهسكوري»، وفي «منتخب الإفادة» ما صورته: (يتحيرون).

(6) بياض في (ع)، والمثبت من «شرح الهسكوري» و«منتخب الإفادة».

(7) بياض في (ع)، والمثبت من «منتخب الإفادة».

(8) في (ع): (إليها)، والمثبت أليق بالسياق.

(9) في (ع) ما صورته: (والمناحـ)، والمثبت من «منتخب الإفادة».

(10) إلى هنا انتهى النقل عند الهسكوري.

(11) في (ع): (فر )، والمثبت من «منتخب الإفادة».

(12) بياض في (ع)، والمثبت مما يستقيم به السياق.

(13) زيادة من «منتخب الإفادة».

اعتقاده الصَّحيح إلى شبهة [الباطل][1] يسمعها.

ولذلك كان يقال: «لا تُمَكِّنْ زائغ القلب مِنْ [أُذُنَيْكَ»][2].

[وقال][3] عمر بن عبد العزيز: «مَنْ جعل [دينه][4] عرضا[5] [للخصومات][6]؛ أَكْثَرَ مِنَ [التَّنقل][7]»[8].

[وهذا][9] الذي عناه مالك بقوله: «ليس [الجِدَالُ][10] مِنَ الدِّينِ بشيء»[11].

فأمَّا المناظرة المقصود [منها][12] إيضاحُ الحُجَّة، وإبطالُ الشُّبهة، ورَدُّ المخطئ إلى الصَّواب، و[الضَّالِّ إلى الرَّشاد، والزَّائغ][13] إلى صِحَّةِ الاعتقاد؛ فإنَّ ذلك غيرُ مَنْهِيٍّ عنه، بل مندوبٌ إليه و[مَحْضُوضٌ عليه][14].

وقد قال تعالى: ﴿وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾[النحل:125].

---

(1) زيادة من «منتخب الإفادة».

(2) بياض في (ع)، والمثبت من «منتخب الإفادة»، وروى عبد الرزاق في «المصنف» (21591) عن الحسن البصري قال: «لا تمكن أذنيك صاحب هوى؛ فيمرض قلبك».

(3) بياض في (ع)، والمثبت مما يستقيم به السياق.

(4) في (ع): (أذنيه)، والمثبت من «ترتيب المدارك».

(5) في «ترتيب المدارك»: (غرضا).

(6) في (ع): (للمخصومات)، والمثبت من «ترتيب المدارك».

(7) في (ع): (النقل)، والمثبت من «ترتيب المدارك».

(8) ذكره عياض في «ترتيب المدارك» (2/ 39).

(9) في (ع): (وفي       )، والمثبت من «منتخب الإفادة».

(10) في (ع) ما صورته: (الحيا)، والمثبت من «منتخب الإفادة».

(11) ينظر: «ترتيب المدارك» (2/ 39).

(12) بياض في (ع)، والمثبت مما يستقيم به السياق.

(13) في (ع): (الزائغ إلى       )، والمثبت من «منتخب الإفادة» و«المفيد على الرسالة».

(14) في (ع): (مخصوص       )، والمثبت من «منتخب الإفادة»و«المفيد على الرسالة».

وقال: ﴿وَلَا تُجَادِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾[العنكبوت:46].

وقال مُخْبِرًا عن قوم نوح: ﴿قَالُواْ يَٰنُوحُ قَدۡ جَٰدَلۡتَنَا فَأَكۡثَرۡتَ جِدَٰلَنَا﴾[هود:32].

هذا في المناظرة التي بين المُنَاظِرِين.

فأمَّا النَّظَرُ الذي هو تأمُّل القلب، و[كونُه مطلوبا به للعلم][1] بالمنظور فيه؛ فإنَّه خارج عن هذا الباب.

وهذا واجبٌ في أصول الدِّينِ.

وعلى مَنْ كان فيه فضلٌ له؛ فروعه[2].

فأمَّا مَنْ ليس مِنْ أهله؛ فيسعه [تقليدُه][3] عالما فيما ينزل به مِن الحوادث التي ليس فيها فضل للاجتهاد في أحكامها.

وبـ[ـعد هذه][4] الفرقة؛ هي [العامَّة][5] التي يقول الفقهاء: يلزمهم [تقليد][6] العلماء.

والدليل على ذلك: قوله تعالى: ﴿فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾[النحل:43]، لأنَّ العمل بالحكم قد صار فرضا عليه، ولزمه التَّوَصُّلُ إليه مِنْ طريقةٍ، ولا طريق له إلى ذلك إلَّا [بتقليده][7] العالِمَ.

(1) في (ع): (لكونه مطلوب بها العلم)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) أي النظر والتأمل في الفروع، واستنباط مقاصد الشريعة لمن كان له زيادة علم وفضل.

(3) في (ع) ما صورته: (بقليه)، والمثبت أليق بالسياق.

(4) بياض في (ع)، ولعل المثبت أليق بالسياق.

(5) في (ع): (الكامة)، والمثبت أليق بالسياق.

(6) في (ع): (بتقليد)، والمثبت أليق بالسياق.

(7) في (ع) ما صورته: (بتقلب له إلى)، والمثبت أليق بالسياق.

ويدل عليه: قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنۡهُمۡ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡ﴾[النساء:83]؛ فأمر بالرَّدِّ إلى العلماء.

وقوله: ﴿فَلَوۡلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرۡقَةٖ مِّنۡهُمۡ طَآئِفَةٞ﴾[التوبة:122] الآية.

ولا خلافَ في هذه الجملة.

وقد ذكرنا [النَّظَر][1] وأحكامَه، والمواضع التي يجب فيها، والمواضع التي يُحظر فيها في «شرح مقدمات الكتاب الكبير».

فأمَّا مَنْ هو أهل الاجتهاد، وفيه فضل النظر؛ فواجب عليه النظر في الأدلة [لحصول العلم بحقيقة][2] المنظور فيه.

فأمَّا صحة النظر؛ فإنَّه قول كافَّة المسلمين إلَّا يسيرا ... ... ....

... ...[3] ما يلزمه مِمَّنْ لا يلزمه، فهو يستعمله ويستدين ببطلان جملته، ويستدل على فساد جميعه ببعض منه، وهذا نهاية التغليط.

ومِنْ أقرب ما يريد هو مِنْ هؤلاء -وإنْ كان رُبَّما فيه معينا عن تكليف إفساد له- قوله تعالى مخبرا عن [إبراهيم -عليه السلام-][4]؛ المستدل على الصانع -جل اسمه- إمَّا مبتدئا بالاستدلال أو منبها [على فساد ما يَدَّعُونَـ][5]ـهُ مِنْ عبادة الأصنام بقول تعالى: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيۡهِ ٱلَّيۡلُ رَءَا كَوۡكَبٗاۖ قَالَ هَٰذَا رَبِّي﴾ [الأنعام:76]

---

(1) في (ع) ما صورته: (النقل ر)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) بياض في (ع)، والمثبت مما يستقيم به السياق.

(3) بياض في (ع).

(4) في (ع): (الزهري )، والمثبت مما يستقيم به السياق.

(5) بياض في (ع)، والمثبت مما يستقيم به السياق.

الآيات؛ فأخبر أنَّه لَمَّا شاهد في الكوكب والشمس والقمر دلائل الحدوث [وصفات][1] النَّقص؛ عَلِمَ بذلك حدوثَها وانتفاءَ قِدَمِها، وأنَّ الإله الذي ينبغي عبادته لا يلحقه شيء مِنْ ذلك، وأنَّه غيرُ ما رآه مشاهدة مِمَّا كان قومُه يعبدونه، فقال: ﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا﴾[الأنعام:79] الآية.

ويَدُلُّ عليه: ما ظهر [و/245] مِنَ الصَّحابة مِنَ الاستدلال والنَّظر، و[احتِجَاج][2] بعضهم على بعض بضروب الحجج وأقسام الأدلة، وتخطئة بعضهم بعضا فيما يعتقد أنَّه لَمْ ينعم النَّظر فيه، وحضه على مراجعة التأمل ومعاودة البحث والفكر.

ومن قرأ الأخبار و[سمع][3] الآثار؛ عَلِمَ ذلك مِنْ دينهم ضرورة، وكان فيه إنْ -شاء الله- رَدْعٌ له عن الإقدام على إنكار ما كان السَّلف مُرْشِدًا إليه، ومُعَوِّلًا عليه، ومُلْتَجأً عند نزول الحوادث إلى استعماله.

فأمَّا مَنْ أنكر حُجَّةَ النَّظر مِمَّن خالف المِلَّةَ؛ فليس هذا موضع الكلام عليه، وقد احْتَجَّ النَّاسُ عليهم بأشياءَ، ونحن نشير إلى بعضها لئلَّا تخلو المسألةُ مِنْ فائدة.

**فمِنَ الدَّليل على صِحَّةِ النَّظر وفساد قول مبطله:**

أنَّه لو كان باطلا لَمْ يَخْلُ العلمُ ببطلانه مِنْ أنْ يكون ضرورةً أو نَظَرًا.

ولا يجوز أنْ يكون معلوما بالضَّرورة؛ لأنَّ مِنْ حَقِّ ما يُعلم بالضَّرورة أنْ

---

(1) بياض في (ع)، والمثبت مما يستقيم به السياق.

(2) في (ع): (احتاج)، والمثبت أليق بالسياق.

(3) في (ع): (سماع)، والمثبت أليق بالسياق.

يشترك فيه جميعُ العاقلين، وأنْ لا يختَصَّ به قومٌ دون قومٍ.

ولا يَصِحُّ الاتِّفاقُ على جحده مِمَّنْ يقوم بحُجَّة مُخبَرة.

وفي رجوعنا إلى أنفسنا ووجودنا إيَّاها غير مُضْطَرةٍ إلى ذلك؛ دلالةٌ على بطلان ما يدَّعونَه.

ولأنَّهم إذا ادَّعَوْا ذلك لَمْ ينفصلوا مِمَّنْ قَلَبَ عليهم دَعْوَاهم فادَّعَى أنَّه يعلم بالضَّرورة صِحَّةَ النَّظر.

وفي [تقابل][1] الدَّعويين سقوطُهما.

وإنْ كان معلوما بالنَّظر؛ فقد صَحَّ بذلك النَّظر، وأنَّه يُثْمِرُ العلمَ.

فإنْ حَكَّمُوا هذا الاستدلال علينا وقالوا: لوكان[2] ... ... العلم لصحته لزم من أن يكون النظر إلى ما ذكرناه ... سؤالكم ذلك ... ... ... مِنْ طريق العلوم.

فإن أسد الباب على نفسه لَمْ يكن ... ... ... ذلك إنما هو عندنا دليل، وإنما يدخل المناقضة عليهم بتوصلهم إلى نفي ... ... ... حتى إذا ثبت لهم استدلالهم حصل منه فساد جملة النظر ... ... ... والإحالة.

فإذا قيل لنا: فبأيِّ شيء علمتم صِحَّةَ النَّظر الذي ... ... ...

... ... بذلك مِنْ حاله بنفسه، وقد يَدُلُّ الشيء على صِحَّة نفسه وصحة غيره كما ... ... ... وكما يكون الخبر خبرا عن نفسه وغيره.

(1) في (ع): (مقابل)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) بياض في (ع) في عدة مواضع.

وقد ذكر النَّاس أشياء مِنْ مطالبه .... ....

[وفيما][1] ذكرناه كفاية إن شاء الله.

## فصل

**قال -رحمه الله-:**

**(وتَرْكُ كُلِّ ما أحْدَثَهُ المُحْدِثُون).**

**قال القاضي -رحمه الله-:**

وهذا لقوله ﷺ: «كُلُّ مُحْدَثة بِدْعَةٌ، وكُلُّ بِدْعَةٍ ضلالَةٌ»[2].

[وروي عنه: «إيَّاكم][3] ومحدثاتِ الأمورِ»[4].

ولأنا قَدَّمْنا وجوب الاقتداء ... ... ...[5] وإخباره تعالى بأنَّهم يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، وذلك ... ... ...[6] يأمرون به؛ فليس مِنَ المعروف.

واتِّباعُ المعروف واجبٌ.

وهذا الذي قاله هو المَرْوِيُّ ... ...[7].

---

(1) بياض في (ع)، والمثبت يستقيم به السياق.

(2) رواه أبو داود (4607) والترمذي (2676) وابن ماجه (42)، وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح»، وقال ابن حجر في «موافقة الخبر الخبر» (1/ 136): «هذا حديث صحيح رجاله ثقات».

(3) بياض في (ع)، والمثبت من «منتخب الإفادة» للزناتي [31/ ب].

(4) جزء من الحديث قبله.

(5) بياض في (ع) بمقدار ست كلمات، ولعل من تقديره: (بالصحابة ومَن سلف من الأئمة).

(6) بياض في (ع)، ولعل تقديره: (وذلك يقتضي أن ما لا يأمرون).

(7) بياض في (ع)، ولعل تقديره: (عن السلف الصالح).

ومِنَ المَرْوِيِّ عنهم: «[لَسْتُ][1] بمبتدعٍ، ولكن مُتَّبِعٌ».

قاله عمر بن عبد العزيز[2] وغيره.

وقال [إبراهيم النخعي: «لو رأيتهم][3] يتوضؤن إلى الكوعين وأنا أقرأها: «إلى المرفقين»؛ لفعلتُ مثل فعلهم»[4].

ولا يلزم على هذا قول [مَن قال مِن][5] الجُهَّالِ: «فيجب ألَّا يفتوا في فرع لَمْ يُفْتِ مَنْ تَقَدَّمَ فيه، وأنْ لا يَسْتَدِلُّوا بدليل لَمْ يستدلوا به، وأنَّ تصنيفهم الكتبَ و[تركيبهم][6] طُرُقَ النَّظر مِنْ الأمور المحدثة، لأنَّ كُلَّ [ذلك محدث»].

وهذا جهل مِن][7] المعترِض به، وذلك أنَّ استخراج أحكام الحوادث ليس بأمْرٍ مُحْدَثٍ، لأنَّه كان مذهبهم وطريقهم، وذلك الاستدلال على الأحكام بطرق الأدلة، فإذا سلكنا ذلك [الطريق؛ كُنَّا] بالنسبة إلى الاتِّبَاعِ أولى منا بالنسبة إلى الإحداث والابتداع، لأنَّا سلكنا [الطريق الذي] سلكوها وأمرونا بسلوكها.

ولأنَّ ربيعة ومالكا -رضي الله عنهما- [قعَّدا القواعد]، وفرَّعا

---

(1) في (ع): (ليست)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) «المدخل إلى علم السنن» للبيهقي [1137].

(3) بياض في (ع)، والمثبت من «منتخب الإفادة» [31/ ب].

(4) «الإحكام» لابن حزم (6/ 107).

(5) بياض في (ع) في عدة مواضع، والمثبت بين معقوفين مما يستقيم به المعنى.

(6) في (ع): (تركبكم)، والمثبت أليق بالسياق.

(7) بياض في (ع)، والمثبت أليق بالسياق.

التَّفريعات، ونَبَّهانا على طريقة الحِجَاجِ، وكذلك غيرُهما مِمَّنْ [عاصرهما][1]، فبان بهذا بطلانُ ما يهذي به أهلُ الجهل.

والله نسألُ حُسْنَ التَّوفيق، والرَّشادَ والسَّدادَ في القول والفعل، [و/ 246]

وأنْ يَنْفَعَنا بالعلم، وهو السَّميعُ المُجيبُ

والحمد لله رَبِّ العالمين

وصَلَّى الله على سَيِّدِنا محمد، وعلى آله وصَحْبِه وسَلَّمَ[2]

---

(1) في (ع): (عارضهما)، والمثبت أليق بالسياق.

(2) في آخر (ع) ما نصه: «انتهى الجزء الخامس مِنْ «شرح الرِّسالة» للقاضي عبد الوَهَّابِ يومَ الخميس مِنْ ربيع عامَ ثلاثة وعشرين ومائة وألف، طالبا مِنَ الله سبحانه.
ومِنْ مالكه شيخ الإسلام وقدوة الأنام الوليِّ الصالح أبي العباس سيدي أحمد بن سيدي محمد بن ناصر -رضي الله عنهما، ونفعنا ببركاتهما- دعواتٍ صالحاتٍ بالهدايةِ والتَّوفيقِ، وحُسْنِ الحال دنيا وآخرة، وأنْ يجعل الإيمان في قلوبنا سِرَاجًا، ولا يجعله لنا استدراجا، وأنْ يكلأنا في الحركات والسُّكون، وأنْ يغفر لنا ولوالدينا ولشيوخنا وللمؤمنين والمؤمنات، والمسلمين والمسلمات، الأحياء منهم والأموات، وآخِرُ دعونا أنِ الحمدُ لله رَبِّ العالمين».

# قَائِمَةُ المُحْتَوَيَاتِ

المُفْلِحُونَ، وَيُؤْتَوْنَ صَحَائِفَهُمْ بِأَعْمَالِهِمْ، فَمَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا، وَمَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ فَأُوْلَئِكَ يَصْلَوْنَ سَعِيرًا.

159 فصل: وَأَنَّ الصِّرَاطَ حَقٌّ؛ يَجُوزُهُ العِبَادُ بِقَدْرِ أَعْمَالِهِمْ، فَنَاجُونُ مُتَفَاوِتُونَ فِي سُرْعَةِ النَّجَاةِ عَلَيْهِ مِنْ نَارِ جَهَنَّمَ، وَقَوْمٌ أَوْبَقَتْهُمْ فِيهَا أَعْمَالُهُمْ.

165 فصل: وَالإِيمَانُ بِحَوْضِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، تَرِدُهُ أُمَّتُهُ، لَا يَظْمَأُ مَنْ شَرِبَ مِنْهُ، وَيُذَادُ عَنْهُ مَنْ بَدَّلَ وَغَيَّرَ.

170 فصل: وَأَنَّ الإِيمَانَ قَوْلٌ بِاللِّسَانِ، وَإِخْلَاصٌ بِالقَلْبِ، وَعَمَلٌ بِالجَوَارِحِ، يَزِيدُ بزيادة بِالأَعْمَالِ، وَيَنْقُصُ بِنَقْصِ الأَعْمَالِ، فَيَكُونُ فِيهَا النُّقْصان وَبِهَا الزِّيَادَةُ، وَلَا يَكْمُلُ قَوْلُ الإِيمَانِ إِلَّا بِالعَمَلِ.

172 فصل: وَلَا قَوْلٌ وَلَا عَمَلٌ إِلَّا بِنِيَّةٍ.

173 فصل: وَلَا قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَنِيَّةٌ إِلَّا بِمُوَافَقَةِ السُّنَّةِ.

174 فصل: وَأَنَّهُ لَا يُكَفَّرُ أَحَدٌ بِذَنْبٍ مِنْ أَهْلِ القِبْلَةِ.

177 فصل: وَأَنَّ الشُّهَدَاءَ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ، وَأَرْوَاحُ أَهْلِ السَّعَادَةِ بَاقِيَةٌ نَاعِمَةٌ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ، وَأَرْوَاحُ أَهْلِ الشَّقَاءِ مُعَذَّبَةٌ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

180 فصل: وَأَنَّ المُؤْمِنِينَ يُفْتَنُونَ فِي قُبُورِهِمْ وَيُسْأَلُونَ، وَيُثَبِّتُ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الآخِرَةِ.

206 فصل: وَأَنَّ عَلَى العِبَادِ حَفَظَةً يَكْتُبُونَ أَعْمَالَهُمْ، وَلَا يَسْقُطُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ عَنْ عِلْمِ رَبِّهِمْ.

207 فصل: وَأَنَّ مَلَكَ المَوْتِ يَقْبِضُ الأَرْوَاحَ بِإِذْنِ رَبِّهِ.

209 فصل: وَأَنَّ خَيْرَ القُرُونِ القَرْنُ الَّذِينَ رَأَوْا رَسُولَ اللهِ ﷺ وَآمَنُوا بِهِ، ثُمَّ الَّذِينَ